الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور طاهر مولاي –سعيدة–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

شعبة العلوم اقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد كمي

*بعنوان:*

# اثر درجة الانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي

# دراسة حالة الجزائر

*من إعداد الطالبين :*

- وزاني عبد الجليل
- هيدور بوحركات

تحت إشراف : أ.

د/ لعشعاشي مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة :

*الأستاذ:.....رئيسا*

*الأستاذ:.....مشرفا*

*الأستاذ::.....ممتحنا*

السنة الجامعية : 2020/2019

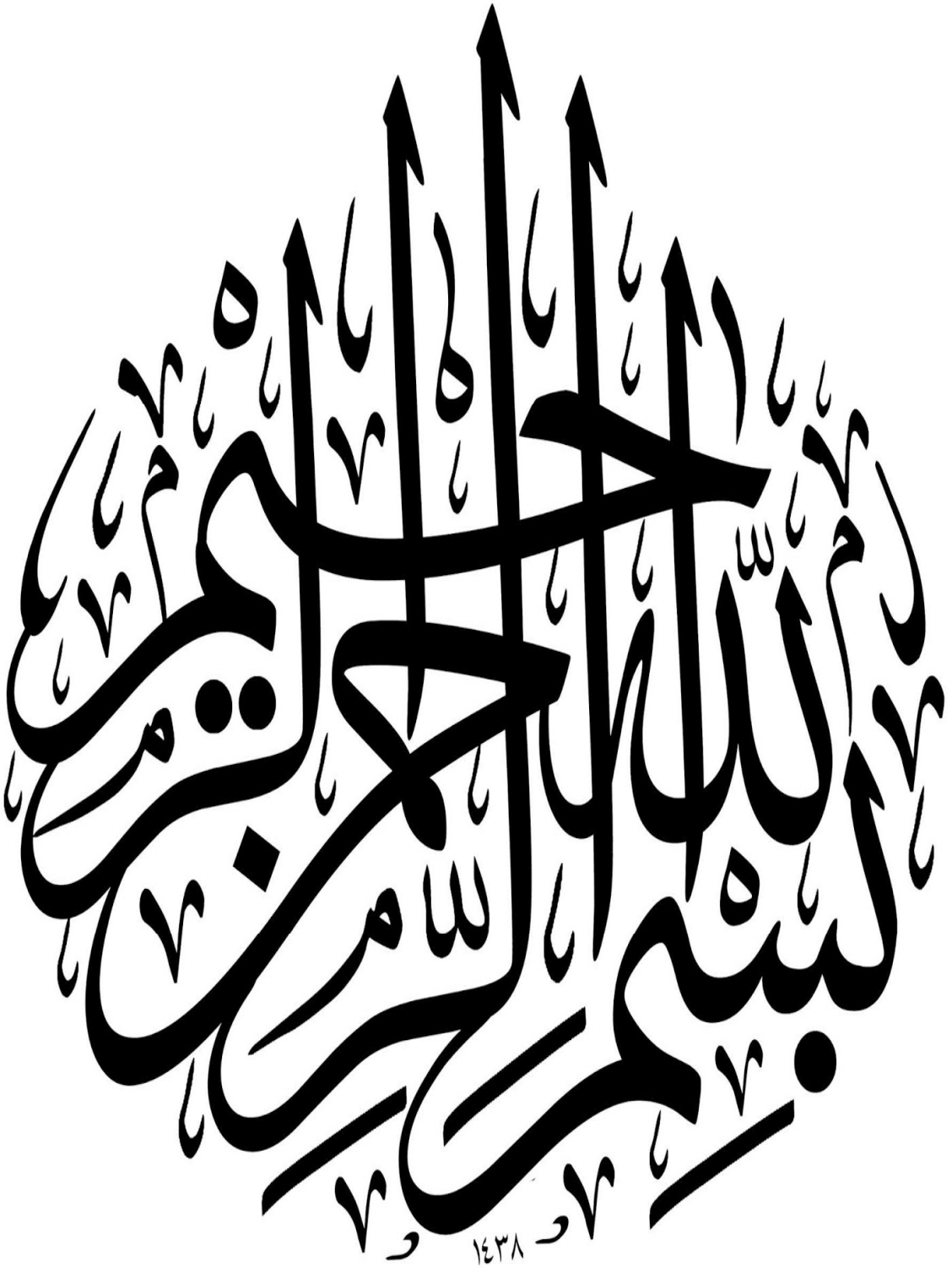
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

# ر شكر وعرفان

قال تعالى: ﴿**لئن شكرتم لأزيدنكم**﴾ ففي البداية، أشكر المولى عز وجل وأحمده على نعمه التي لا تحصى جملة، ولا تعد تفصيلا، فهو الذي أحاطنا بالرعاية والعناية، وكنفنا بالرحمة والهداية، ويسر لنا السبل، وذلل لنا المصاعب في بحثنا هذا، من البداية إلى النهاية، وإذا كانت عين القلب تنظر أن الله واحد في منته، فالشريعة تقتضي أنه لا بد من شكر خليفته، عملا بحديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم- ﴿**لا يشكر الله من لا يشكر الناس**﴾

نتقدم بشكرنا وعرفنا للأستاذ المشرف: " **لعشعاشي مصطفى** " بما أمدنا به من نصائح وتوجيهات.

كما نتقدم بالشكر للأستاذة الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم وتوجيهاتهم خلال مسارنا الدراسي.

كما نتقدم بالشكر للأساتذة كلية علم الاقتصادية دون استثناء.

شكرا....

# إهداء

إلهي لا يطيب العيش إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك.

والحمد لله الذي وفقنا لهذا وما كنا لنصل إليه لولا فضل الله علينا

أما بعد:

اهدي تحياتي إلى والدتي الغالية أطال الله في عمرها.

وإلي اخوتي.

وإلى كل من عائلة وزاني والي جميع الأصدقاء وكل من

وقفه معي في انجاز هذه المذكرة.

في الاخير ندعو الله ان نكون دائما في طلب العلم

وزاني عبد الجليل

# إهداء

إلهي لا يطيب العيش إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك.

والحمد لله الذي وفقنا لهذا وما كنا لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد:

اهدي تحياتي إلى والدتي الغالية أطال الله في عمرها.

و إلي أخوتي الأعزاء واخواتي.

وإلى كل من عائلة هيدور والي جميع الأصدقاء وخاصة الى ابنتي "مريم"

وكل من وقف معي في انجاز هده المذكرة .

و في الاخير ندعوا الله ان نكون دائما في طلب العلم

و شكرا

هيدور بوحركات

# الفهـــــرس

**المحتوى** **الصفحة**


| | |
|---|---|
| الإهداء | |
| الشكر | |
| قائمة المحتويات | |
| قائمة الجداول | |
| قائمة الأشكال | |
| الملخص | |
| مقدمة عامة | **ا-ب-ج** |
| **القصل الأول : نظريات التجارة** | |
| تمهيد الفصل : | **01** |
| ماهية التجارة الخارجية | 02 |
| I . مفهوم التجارة الخارجية | **02** |
| I .2: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهميتها | **03** |
| I .2 .1: أسباب قيام التجارة الخارجية | **03** |
| I .2.2: أهمية التجارة الخارجية | **04** |
| II . النظريات المفسرة للتجارة الخارجية | **05** |
| II .1 : النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية | 05 |
| II .2: النظريات الحديثة للتجارة الخارجية | **10** |

| | |
|---|---|
| III . السياسة التجارية: | **14** |
| III .1. مفهوم السياسة التجارية | **14** |
| III. 2 . أهداف السياسة التجارية: | **14** |
| III.3. أنواع السياسة التجارية | **16** |
| III.4 : أهم الأساليب الفنية لتنظيم التجارة الخارجية | **20** |
| III.1.4: الضرائب والرسوم الجمركية | 20 |
| III.3.4 : نظام الحصص وتراخيص الاستيراد | **22** |
| III.4.4 :الاتفاقيات والمعاهدات الدولية | **23** |
| خلاصة الفصل الأول | 29 |
| **الفصل الثاني : نماذج النمو الاقتصادي** | |
| تمهيد الفصل : | **30** |
| I : ماهية النمو الاقتصادي | **31** |
| I .1: مفهوم النمو الاقتصادي | **31** |
| I .2: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية | **32** |
| I .3: أنواع النمو الاقتصادي: | **32** |
| I .4: قياس النمو الاقتصادي: | **33** |
| II: النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي. | **37** |
| II.1:نظريات المفسرة للنمو الإقتصادي | **37** |
| II.2.نماذج النمو الإقتصادي | **44** |

| | |
|---|---|
| III: العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية | **48** |
| خلاصة الفصل الثاني | **55** |
| **الجانب التطبيقي** | |
| **القصل الثالث : نظريات التجارة** | |
| تمهيــد: | **57** |
| I – السياسة التجارية في الجزائر بين التقييد والتحرير | **58** |
| II. مفاهيم عامة حول الاقتصاد القياسي . | **72** |
| III– تقدير النموذج الخطي للدراسة القياسية | **78** |
| III – – تفسير النتائج | **91** |
| خلاصة الجانب التطبيقي : | **92** |
| **الخاتمة العامة** | **93** |
| ***قائمة المصادر و المراجع*** | **95** |

# فهـــــرس الجدول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | يمثل عرض توضيحي لنظرية ريكاردور | 07 |
| 02 | يمثل اختبار الاستقرارية باستعمال اختبار ADF و PP | 52 |
| 03 | يمثل التوزيع القطاعي لمشاريع دعم الإنعاش الاقتصاد 2001- 2004 | 68 |
| 04 | يمثل محاور برنامج دعم النمو للفترة 2005- 2009 | 69 |
| 05 | يمثل برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010- 2014 | 70 |
| 06 | يمثل تطور النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر الفترة (1990-2019) | 79 |
| 07 | يمثل يوضح تطور معدل الانفتاح التجاري خلال 1990 -2019 | 81 |
| 08 | يمثل يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر- صافي التدفقات-في الجزائر (1990-2019) | 83 |
| 09 | يمثل يوضح تطور معدل سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض خلال في الجزائر (1990-2019) | 85 |
| 10 | يمثل دالة الارتباط الذاتي والجزئي للبواقي | 87 |
| 11 | يمثل اختبارLMارتباط التسلسلي | 88 |
| 12 | يمثل اختبار ARCH | 89 |

# فهـــــرس الاشكال


| الرقم | عنوان الاشكال | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | يمثل الفجوة التكنولوجي | 12 |
| 02 | يمثل دورة حياة المنتوج | 14 |
| 03 | يمثل الرسم الجمركي الأمثل | 19 |
| 04 | يمثل معدلات النمو الاقتصادي للفرد خلال الفترة (2000-1960) في عدد من دول العالم | 35 |
| 05 | يمثل تصورات أدم سميث للنمو الاقتصادي | 38 |
| 06 | يمثل تصور نظرية دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي | 40 |
| 07 | يمثل تصور نظرية روبيرت مالتوس للنمو الاقتصادي | 41 |
| 08 | يمثل اقتصاد قياسي | 72 |
| 09 | يمثل منحنى بياني يوضح تطور النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال 1990 -2019 | 80 |
| 10 | يمثل منحنى بياني يوضح تطور معدل الانفتاح التجاري خلال 1990 -2019 | 82 |
| 11 | يمثل منحنى بياني يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر- صافي التدفقات 1990 -2019 | 84 |
| 12 | يمثل منحنى بياني يوضح تطور معدل سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض (%) 1990 -2019 | 86 |
| 13 | يمثل اختبار استدلالية البواقي | 90 |

**ملخص الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس تأثير درجة الانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2019) ومن اجل ذلك تم الاعتماد على ثلاثة متغيرات اساسية في النموذج القياسي الذي سيتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية ، وهي من افضل الطرق وهي : النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلى الاجمالي كمتغير تابع و المتغيرات المستقلة : معدل الانفتاح التجاري، الاستثمار الاجنبي المباشر صافي التدفقات، سعر الفائدة الحقيق

ومن بين النتائج التي تم التوصل اليها ان هناك علاقة طردية بين الانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي

**الكلمات المفتاحية** : انفتاح تجاري ،نمو اقتصاديols

**Résumé de l'étude:**

Cette étude vise à tenter de mesurer l'effet du degr d'ouvertur commerciale sur les taux de croissance économique en Algérie au cours de la période $(1990-2019)$, et à cet effet, trois variables de base ont été utilisées dans le modèle standard qui sera estimé par la méthode des petits carrés réguliers, et c'est l'une des meilleur méthodes: la croissance Le PIB réel annuel comme variable dépendante et les variables indépendantes: le taux d'ouverture commerciale, l'investissement direct étranger, les flux nets, le taux d'intérêt reelParmi les résultats obtenus, il existe une relation positive entre l'ouverture commerciale et les taux de croissance économique

**Mots clés:** ouverture commerciale, croissance économique

# المـقـدمة الـعـامـة

# 1. مقدمة عامة

يتمثل اعتماد النشاط الاقتصادي المحلي على التجارة الخارجية الصورة المعبرة عن مختلف مظاهر الاعتماد على الخارج حيث تبرز التجارة الخارجية التدفقات من السلع والخدمات المصدرة والمستوردة أثناء فترة زمنية معينة أو بعبارة أخرى تعكس طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية الممثلة بالصادرات

ولأن التجارة الخارجية هي التصدير الوحيد للاقتصاد الوطني ، فيمكنها زيادة النمو الاقتصادي لنفقات الإنتاج والاستهلاك ، بما في ذلك زيادة منافع المستهلك ، مما سيؤدي حتمًا إلى زيادة في النمو الاقتصادي وتوسيع السوق الوطنية، حتى تضمن تصريف فائض الإنتاج نظرا لظهور وتنامي السياسة التجارية الحمائية وتصاعدها على المستوى الدولي وبروز أنصار ومدافعين عنها في مختلف الدول خاصة من البلدان النامية التي تبنت جلها هذه السياسة وعملة بها لحماية اقتصادياتها الناشئة من خطر المنافسة الأجنبية.

يعتبر النمو الاقتصادي هو هدف تسعى العديد من الدول لتحقيقه وذلك عن طريق البحث عن وسائل وعوامل يمكن أن تحسن متوسط مستوى معيشة الأفراد والمجتمع ، لأنه من المستحيل تكون عملية التنمية الاقتصادية دون تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستمر. بما في ذلك التجارة الخارجية التي تعتبر ضمن المتغيرات الاسمية في دالة النمو الاقتصادي، كما أن العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي هي أحد مواضيع الاقتصاد الدولي ونقطة خلاف بين المفكرين الاقتصاديين وصناع القرار بعد أن أجبرت التغيرات الاقتصادية العالمية معظم الدول للاندماج في الاقتصاد العالمي .
وذلك لأن سياسات التنمية للبلد مرتبطة بالتجارة الخارجية ،حيث تعمل الصادرات بتوفير الدخل للبلاد ، كما تساعد الواردات في توفير متطلبات النمو الاقتصادي. وبالتالي ،كلما كانت الدولة تتمتع بقدرة تصديرية أكبر من الواردات ، كان لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

تعد الجزائر واحدة من الدول التي تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي ، وذلك لأن الانفتاح التجاري اليوم لم يعد خيارًا بديلاً ، بل أمر واقع يحتاج إلى الاستفادة من عوامله الإيجابية وتجنب عوامله السلبية.

**1.1.إشكالية البحث:** من خلال ما تم ذكره سابقا يمكننا طرح التساؤل كالتالي:

1. **ما مدى تأثير درجة الانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي فى الجزائر**

**2.1.تقسيم الدراسة:** من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب تم تقسيم هذه الدراسة إلى:

**مقدمة عامة**

**الجانب نظري :**

**الفصل الأول :** مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية والسياسة التجارية.

**الفصل الثاني** :تعريف شامل للنمو الاقتصادي ومختلف عناصره .

**أما الجانب التطبيقي:** يتعلق بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر، والدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مع إبراز وتحليل مختلف النتائج المحصل عليها.

**خاتمة عامة**

**3.1.فرضية الدراسة:** في ضوء ما سبق ، قمنا بوضع الفرضية التالية للإجابة على أسئلة البحث:

- هناك علاقة مباشرة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

## 4.1.هدف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى توضيح العلاقة الموجودة بين عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وكذا بيان الآثار الايجابية لعملية تحرير التجارة الخارجية على الناتج الوطني.

تتمثل الأهداف الفرعية لهذه الدراسة في:

- تحليل واقع التجارة والنمو الاقتصادي وتطوراتهما في الفترة 1990-2019.
- محاولة تكوين نموذج قياسي لدراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي و تحليل مختلف النتائج المحصل عليها.

**5.1.الحدود الزمنية والمكانية:**

- تقتصر الحدود الزمنية للدراسة من الفترة 1990-2019.
- الحدود المكانية للدراسة على الجزائر فيما يخص بعض المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الوطني للبلد .

**6.1. أهمية الدراسة:**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تعالج موضوع هام بالنسبة للاقتصاد الجزائري وذلك بتسليط الضوء على العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي من خلال التغيرات الاقتصادية حسب تسلسلها التاريخي، ولهذا تكمن أهمية هذا البحث بالنظر في النماذج والنظريات الاقتصادية والتي تحدد كيفية تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على حالة الاقتصاد الجزائري.

**7.1. الدراسات السابقة**

هناك العديد من الدراسات السابقة التي طرقت لمواضيع تعد مشابهة لموضوع الدراسة الحالية والمتمثل في "**أثر درجة الانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي**"، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها، مع الإشارة إلى ابرز ملامحها. مع تقديم تعليقا عليها يتضمن الجوانب

المتعلقة بالاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الفجوة الحالية ، والجدير بالذكر أن هذه الدراسات جاءت في فترات زمنية مختلفة وشملت جملة من الأقطار والبلدان مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي .

**1- رمضان بهناس،أثر الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري 1988-2008، مذكرة ليسانس، معهد العلوم الاقتصادية واالتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي زيان عاشور الجلفة - 2008.**

تضمنت هذه الدراسة: نظرة شاملة حول الاقتصاد الجزائري قبل 1988 من كل الجوانب بالإضافة إلى تسليط الضوء حول الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق الذي كان له دور كبير في تحسين وتطوير الاقتصاد الوطني و إدخاله إلى مجال المنافسة الدولية، وختم دراسته بالحديث عن الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة (2001-2009).

**2- وليد عابي،آثار سياسات التحرير التجاري على البيئة والتنمية المستدامة في الدول النامية -دراسة مقارنة بين دول: الجزائر، مصر، تونس، المغرب -رسالة ماجستير -كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير -جامعة سطيف1 - 2012.**

افتتح مذكرته بالجوانب النظرية للتجارة الخارجية والتحرير التجاري من تعريفات ونظريات المفسرة بالإضافة إلى تطور التحرير الجاري في ظل المنظمات الدولية، وكذلك أثر التحرير التجاري على التنمية المستدامة.

وقد قام أيضا بدراسة مقارنة على بلدان المختارة:الجزائر،مصر،تونس، المغرب (تضمنت هذه الدراسة عدة جوانب أهمها تأثير التحرير التجاري على بيئة هذه الدول والتطرق إلى واقع التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2010 وكذا التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة خلال نفس الفترة) في الجانب التطبيقي.

**3- فيصل لوصيف -أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال فترة 1970-2012 -مذكرة ماجستير -كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف1- 2014 .**

تطرق في مذكرته الى دراسة تطور الاقتصاد الجزائري في الفترة 1970-2012 وذلك بتوضيح النموذج المتبع وإبراز كافة المخططات التي طبقة وكذا التخصيصات المالية التي رصدت لإنجاح هذه المخططات، وقد قام بتبيان كل المراحل التي مر عليها والمشاكل التي عاشها قطاع التجارة الخارجية في الجزائر نتيجة سياسة التقييد الذي عانى منه هذا القطاع المهم والتطورات التي مر عليها في تلك الفترة.

**4- آمال حاجي، أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية (1970 -2013)، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014/ 2015.**

– تطرقت في الفصل الأول من الجانب النظري إلى المفاهيم العامة لكل من الواردات والنمو الاقتصادي من خلال التعريف بالواردات وكذلك النمو الاقتصادي وقامت بإبراز العلاقة بينهما. أما في الفصل الثاني فقد سلطت الضوء حول السياسة التجارية والاستيراد في الجزائر من خلال التعريف بأسس السياسة التجارية وتقديم لمحة عامة حول الوضع في الجزائر من سياسة الاستيراد والهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للواردات في الجزائر.، وبخصوص الجانب التطبيقي فقد قامت بدراسة أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية.

**5- جعفري نبيلة،دراسة اقتصادية قياسية لأثر الانفتاح الاقتصادي على الميزان التجاري، حالة الجزائر (1989-2013)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهديي –أم البواقي –، 2015.**

– تضمنت المذكرة الإطار النظري للانفتاح الاقتصادي من خلال التعريف بالتجارة الخارجية وسياساتها والتعريف بالمنظمة العالمية للتجارة وإسهاماتها في التحرير التجاري وكذلك الإصلاحات الهيكلية التي مر بها الاقتصاد الجزائري في الفترة (1962-1994) من تطورات التي طرأت على قطاع التجارة الخارجية ومختلف اتفاقيات الشراكة التجارية التي عقدتها الجزائر مع دول العالم.

كما تطرقت في الجانب التطبيقي إلى دراسة (تحليلية قياسية) حول أثر الانفتاح الاقتصادي على الميزان التجاري

- **أوجه الاتفاق والإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:**

**1/- الدراسة الأولى لرمضان بهنس :**

– تمثلت أوجه الاتفاق في أن كلا الدراستين يشتركان في نفس الدولة المعنية بالدراسة ألا وهو الجزائر ، حيث خصص الباحث دراسته على إعطاء لمحة عامة للاقتصاد الجزائري فيما يخص الإصلاحات و المشاكل التي مست البلد حسب تسلسلها التاريخي، مما يساعد على جمع كافة المعلومات المتعلقة بالاقتصاد الوطني ويسهل عملية البحث عنها.

– أما في ما يتعلق بأوجه الاختلاف فتتمثل في أن موضوع الدراسة لا تتضمن جانب تطبيقي .

**2/- الدراسة الثانية لوليد عابي :**

– تتفق كلا الدراستين على موضوع واحد حيث اهتم صاحب الدراسة بالجوانب النظرية للتجارة الخارجية والتحرير التجاري من تعريفات ونظريات المفسرة بالإضافة إلى تطور التحرير الجاري في ظل المنظمات الدولية، وكذلك أثر التحرير التجاري على التنمية المستدامة وهذا ما سنتطرق إليه في هذه المذكرة.

– أما الاختلاف الواقع بين الدراستين فهو في الجانب التطبيقي ما يخص عدد دول الدراسة والفترة الزمنية .

**3/– الدراسة الثالثة لفيصل لوصيف :**

– تتمثل أوجه الاتفاق في أن كلا الدراستين متشابهان في الموضوع فيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري وكذا دراسة التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

– أما الاختلاف الواقع بين الدراستين فهو في موضوع الجانب التطبيقي واختلاف الفترة الزمنية المدروسة .

**4/– الدراسة الرابعة لآمال حاجي :**

– تتمثل أوجه الاتفاق في أن كلا الدراستين يعالجان علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي .

– أوجه الاختلاف تتمثل في موضوع الدراسة و الجانب التطبيقي المرتبط بها والفترة الزمنية .

**5/– الدراسة الخامسة جعفري نبيلة :**

– أوجه التشابه يتمثل في أن كلا الدراستين يعالجان موضوع الانفتاح التجاري

– تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الجانب التطبيقي حيث تقوم هذه الدراسة على ابراز العلاقة بين الانفتاح التجاري والميزان التجاري في المقابل تعالج الدراسة الحالية العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي والفترة الزمنية .

من خلال استعراض أوجه الاتفاق والتشابه بين الدراسات السابقة ، نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في جوانب إلا أنها تختلف عنها في جوانب أخرى ، تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي:

– تضمنت هذه الدراسة ربط المشكلة البحثية بالمتغيرات المعاصرة

– استخدمت هذه الدراسة جانبين (جانب نظري وصفي وجانب تطبيقي تحليلي) ، وذلك بغرض تكوين فكرة دقيقة عن مشكلة الدراسة .

– لم تقتصر هذه الدراسة على عينة واحدة فقط بل شملت مجموعة من العينات لضمان تشخيص الواقع بدقة.

– تعددت أدوات جمع وتحليل البيانات حيث شملت عدة مواقع فيما المعنية بالمعلومات الإحصائية الخاصة ببلد الدراسة وكذبك برامج التحليل الإحصائي والتي نذكر منها برنامج "eviews – spss" ، وذلك من أجل جمع وتحليل البيانات بدقة كبيرة للخروج بنتائج أفضل .

ومن العرض السابق يتضح أن هذه الدراسة عالجت فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع "**أثر درجة الانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي**"، وشمول عيناتها و تعدد أدواتها بين مواقع وبرامج واستخدامها لمنهج الوصف والتحليل لموضوع الدراسة.

# الجانب النظري

# الفـــصـــــل الأول

# نـظريـات التـجارة

## تمهيد:

ان استقرار تاريخ الفكر الاقتصادي يظهر لنا جليا كيف أن التجارة الخارجية شكلت محورا أساسيا في تفكير الاقتصاديين الأوائل منذ أقدم العصور، حيث تناولتها مختلف النظريات بالطرح والتحليل، ولا تزال حتى الآن تشغل فكر الباحثين وأصحاب القرار على حد سواء، وخاصة ما تعلق منها بسياسات تحريرها.

كما يعتبر تضاعف المبادلات من بين المميزات الرئيسية لاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث شهد الاقتصاد العالمي تطورا كبيرا نظرا للتطور الذي تشهده التجارة الخارجية، والتي تطورت بفضل التقدم التكنولوجي الحاصل والجهود الرامية إلى رفع الحواجز والقيود على المبادلات التجارية. حيث تراوحت السياسات التجارية المتبعة من قبل الحكومات من أجل تنظيم العلاقات الخارجية من بلد إلى بلد آخر بغرض تحقيق أهدافها الاقتصادية بين الحرية والتقييد، ولكل سياسة مؤيد ومعارض. أما في العقود الأخيرة من القرن الماضي انتشرت عولمة الاقتصاد وتحرير المبادلات التجارية الدولية،ومن هذا كله يتبين أن التجارة الخارجية تمثل أهمية كبرى في الاقتصاديات الوطنية والاقتصاد العالمي، ولازالت موضوع بحث العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية. ونظرا لأهمية التجارة الخارجية وأهمية تحريرها، ارتأينا في هذا الفصل إلى دراسة نظريات التجارة الخارجية من خلال الإجابة على الإشكالية والمتمثلة في :

- **في ماذا تتمثل التجارة الخارجية وما هي النظريات المفسرة لها ؟.**
- **ما هي السياسة التجارية ومدى تأثيرها على الاقتصاد العالمي ؟.**

وللإجابة على ذلك ، يجب أولا دراسة مختلف الأسس المتعلقة بها، حيث يتضمن هذا الفصل:

**I : ماهية التجارة الخارجية.**

**II : النظريات التجارة الخارجية.**

**III : السياسة التجارية.**

## I. ماهية التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية لكل البلدان سواء المتقدمة او النامية على حد سواء ، فالتجارة الخارجية تربط بين الدول والمجتمعات بعضها ببعض، ويعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيره اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم ، كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول وتسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها واستيراد حاجياتها من فائض إنتاج الدول .

### I.1.: مفهوم التجارة الخارجية

تميز تعريف التجارة الخارجية بالتعدد في معانيه، ويرجع هذا الاختلاف استنادا على الهدف من الدراسة ، فقد عرفت تاريخيا بأنها تمثل " أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات في شكل الصادرات والواردات " [1].

الملاحظ أن هذا التعريف اقتصر على توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة بين بالجانب الاقتصادي متجاهلا مكونات التجارة الخارجية ، حيث ركز على الإطار العام لمفهوم التجارة .

كما تعرف أيضا بأنها " عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات و غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة".

وبين هذا التعريف مكونات الصادرات والواردات، بحيث تشمل السلع والخدمات النهائية بالإضافة الى مدخلات الإنتاج من خلال إضافة مفهوم عناصر الإنتاج، كما يوضح الهدف الرئيسي من خلال تحقيق المنافع المختلفة من التجارة الخارجية [2].

أما المفهوم الشامل للتجارة الخارجية أنها تمثل " المعاملات التجارية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع ، والأفراد ، ورؤوس الأموال ، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[3].

يمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية بما يلي[4]:

- **تبادل السلع المادية:** وتشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع النصف مصنعة والسلع الوسيطية.

[1] – حسام، علي داود: اقتصاديات التجارة الخارجية، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2002 ، ص 13.

[2] – المرجع نفسه ، ص 13.

[3] – جمال، جويدان الجميل: التجارة الدولية ، ط 1 ، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان ، 2006 ، ص 11.

[4] – موسى، سعيد مطر وأخرون : التجارة الخارجية ، ط1 دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، 2001 ، ص13– ص 14.

– **تبادل الخدمات:** والتي تتضمن خدمات النقل، والتأمين والشحن، والخدمات المصرفية والسياحة وغيرها.

– **تبادل النقود:** وتشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل، كما تشمل القروض الدولية.

– **تبادل عنصر العمل:** ويشمل انتقال اليد العاملة من بلد الى أخر، بالإضافة الى الهجرة.

على الرغم من أن كل من التجارة الخارجية والتجارة الداخلية تقومان على أساس الاعتماد المتبادل بين الأطراف التي يتم بينها التبادل، إلا أن هناك اختلاف بينهما. حيث يفرق الاقتصاديون بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية من خلال[1]:

– أن التجارة الداخلية تكون في حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الخارجية تكوم على مستوى العالم.

– تتم التجارة الداخلية بعملة واحدة عكس التجارة الخارجية التي تتم بعملات مختلفة.

– تختلف التشريعات التي تنظم التجارة الداخلية عن تلك القوانين الدولية التي تنظم التجارة الخارجية.

– تتم التجارة الداخلية في ظل نظام اقتصادي وسياسي واحد، بينما التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة ، وكذلكاختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية عن تلك الظروف والعوامل المؤثرة في التجارة الداخلية.

هذا فضلا عن قيود اللغة والعادات التي تختلف من دولة الى أخرى في حالة التجارة الخارجية على عكس التجارة الداخلية [2].

## I .2: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهميتها

### I .2 .1: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية الى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في اشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة الى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة.

حيث يمكن تلخيص أسباب قيام التجارة الخارجية فيما يلي[3]:

[1] – حسام، علي داود واخرون : اقتصاديات التجارة الخارجية ، مرجع سابق، ص15.

[2] – إيمان، عطية ناصف، هاشم محمد عمارة: مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008 ، ص 9.

[3] – حسام، علي داود واخرون : اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق ، ص16 – ص17.

– عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا.

– تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والاسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي الى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.

– الفائض في الإنتاج المحلي، مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه.

– السعي الى زيادة الدخل القومي ، اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية .

– اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية.

– الأسباب الإستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال النذرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا.

### I .2.2: أهمية التجارة الخارجية

مهما كان التفاوت الاقتصادي بين الدول ومهم اختلفت النظم السياسية، فإنه لا يمكن لهذه الدول أن تعيش بمعزل عن غيرها تجاريا، لان هذا الانعزال سوف يجبر هذه الأخيرة بان تكتفي ذاتيا من كل المنتجات، كما أنها لا تقوم بتصدير فائض المنتجات الموجودة لديها، فالتجارة الخارجية تربط بين الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، وتنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة الدول الى الحصول على السلع والخدمات من الدول الأخرى. حيث يمكن حصر أهمية التجارة الخارجية فيم يلي[1]:

– يمكن للتجارة الخارجية أن تمد المنافذ الخارجية (الأسواق الخارجية) بالفائض السلعي، والذي يمكن أن يحول الموارد الإنتاجية العاطلة الى موارد عاملة منتجة، والادخار الناتج عن هذا الفائض يعمل على زيادة الإنتاج إذ ما وجه للاستثمارات المنتجة.

– تؤدي التجارة الخارجية الى إمكانية زيادة الإنتاج، وذلك من خلال تأثيرها على عوامل متعددة اتجاه الدافع للمنافسة، وتحصيل معرفة جديدة نتيجة الاحتكاك بالخارج، ورؤية التكنولوجيا الحديثة وتطبيقها.

وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة لأخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها، حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها كحليا، ولكن يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل نسبيا، وعلى العكس من ذلك

[1] – سلمى، سلطاني: دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: التخطيط والتنمية ، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص 11.

تزداد أهميتها في الدول صغيرة الحجم، ولذلك فهي تتخصص في انتاج عدد محدود من السلع والخدمات، وتعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من السلع والخدمات التي تحتاجها، كما تختلف أهمية التجارة لنفس الدولة من فترة زمنية لأخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها تجاه العالم الخارجي[1].

## II:النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

### II .1 : النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية

من ادم سميث الى ريكاردو الى جون ستيوارت ميل، تكاملت النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية فكانت كما يلي:

#### II .1.1: نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث

تعد هذه النظرية أول نظرية ظهرت لتفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول، للاقتصادي ادم سميث من خلال كتابه المشهور "ثروة الأمم" "Wealth Nations"عام 1776، حيث ركزت هذه النظرية على جانب العرض في تفسير أسباب الفوارق السعرية بين الدول، وتعتبر هذه النظرية أن وظيفة التجارة الخارجية هي التغلب على ضيق السوق المحلي[2]. حيث أوضح أدم سميث في فكرته الشهيرة "اليد الخفية"، أن الدولة يجب ان ترفع يدها عن النشاط الاقتصادي، انطلاقا من فلسفة الحرية الاقتصادية لأنه يعتبر الدولة منتج سيء وأن الوظيفة الأساسية للدولة تتمثل في تهيئة البيئة الاقتصادية لكي تعمل الأسواق بصورة تنافسية [3]. وفي معرض دفاعه عن حرية التجارة بين الدول المختلفة يقول ادم سميث " أن بمقدور بلد اجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجنا نحن، فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا"، أي أن ادم سميث يرى "أنه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما [4]."

تقوم نظرية الميزة المطلقة بتوضيح فرض مفسر يقرر أن السبب الأساسي في قيام التجارة الخارجية بين الدول هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في انتاج السلع المختلفة، وذلك بناء على عدد من الفرضيات الأساسية والتي نذكرها فيما يلي: المنافسة الكاملة، التوظيف الكامل، الحركية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى المحلي، تماثل الأذواق.

[1] – محمد، أحمد السريتي: اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009، ص 9 – ص 10.

[2] – حسام علي داود واخرون: اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 33.

[3] – عبد الرحمن، يسرى وأخرون : الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 23.

[4] – أيات الله ، مولحسان: المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية – دراسة حالة الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010، ص 2

وتتحقق الميزة المطلقة لدولة ما في سلعة معينة إذا تمكنت من إنتاجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى وأوضح ادم سميث أن حرية تجارة تمنح البلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع حجم السوق وانتقاد كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أو ما بين مختلف الدول.

لكن السؤال الذي لم يعالجه أدم سميث هو أنه: إذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، والدولة الأخرى ليس لها أي ميزة مطلقة في أحدهما، هل ستظل التجارة الخارجية ممكنة بين الدولتين؟، وهل ستحقق مكاسب متبادلة للدولتين من قيام التجارة الخارجية؟

إن نظرية الميزة المطلقة لم توضح ذلك ولم تفسره، وبذلك جاءت نظرية المزايا النسبية لريكاردو لتوضيح ذلك.

**II .2.1: نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو:**

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الإنجليزي "دافيد ريكاردو" (1772–1823) بالرد على نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث، وذلك في كنابه المشهور عن التجارة الخارجية 1817 " الاقتصاد السياسي والضرائب". وفي الفصل السابع منه عن قانون الميزة النسبية، وطبقا لهذه النظرية فإن ريكاردو يؤكد بانه ليس باستطاعة كل الدول ان تكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج، ففي كثير من الدول وخاصة الدول النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها، وبالطبع في هذه الحال لا يمكن استخدام نظرية الميزة المطلقة لتفسير التجارة الخارجية، ويعتبر ريكاردو أن السبب الرئيسي في قيام التجارة الخارجية هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع من دولة لأخرى، واعتمد في تحليله على مجموعة من الافتراضات الأخرى تسمى بالافتراضات التحليلية، وهي[1]:

– وجود دولتين لا تنتجان إلا سلعتين فقط مع ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.

– اعتبار ان العمل هو العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة.

– ان التبادل الدولي يتم بين الدولتين على أساس مبادلة وحدة بوحدة

وضرب ريكاردو مثالا لذلك وهو وجود دولتين فقط هما إنجلترا والبرتغال، كل منهما يقوم بإنتاج سلعتين فقط هما: المنسوجات والخمور، واعتمد على نظرية العمل للقيمة، أي تكلفة السلع تقاس بالساعات أو وحدات العمل المبذولة فيها، والجدول التالي يوضح ذلك في الجدول التالي:

[1] – محمد يونس : اقتصاديات دولية، الدار الجامعية،، 2007 ، ص31.

| السلعة<br>الدولة | المنسوجات | الخمور | التكاليف النسبية<br>للمنسوجات | التكاليف النسبية<br>للخمور |
|---|---|---|---|---|
| إنجلترا | 100 | 120 | 120/100 =<br>0.83 | 100/120 = 1.2 |
| البرتغال | 90 | 80 | 80/90 = 1.12 | 90/80 = 0.89 |

**الجدول رقم (01) : عرض توضيحي لنظرية ريكاردو**

**المصدر**:محمد أحمد السريتي: اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 32.

الملاحظ من خلال الجدول أن البرتغال يتفوق على إنجلترا في انتاج السلعتين، لكن هذا التفوق أعظم في إنتاج الخمر من إنتاج النسيج، أي أن البرتغال ذات ميزة نسبية في إنتاج الخمر مقارنة بالنسيج وهي 0.89

وهي أقل من التكلفة النسبية لإنتاج النسيج مقارنة بالخمر وهي 1.125، على العكس من ذلك، فإن إنجلترا ذات ميزة نسبية لإنتاج النسيج مقارنة بالخمر وهي 1.2 وعليه يكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج الخمر، ومن مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج النسيج وتستفيد كلا الدولتين من قيام التجارة بينهما[1].

ويرى ريكاردو أن انتقال رأس المال يكون من البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال عالية إلى البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس مال منخفضة الى أن تصبح الإنتاجية الحدية لرأس المال متساوية في البلدين[2].

على ضوء ما سبق فقد خلص ريكاردو إلى استنتاج على قدر كبير من الأهمية، وهو أن تحقيق المكاسب من القيام بالتبادل التجاري مع الدول الأخرى لا يعتمد على التكاليف المطلقة، ولكنه يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع، وبالتالي فإن أي دولة يمكنها أن تحقق المكاسب من التجارة الخارجية، ووفقا لهذه النظرية فإن الشرط الأساسي لقيام التخصص والتبادل التجاري بين الدولتين هو اختلاف النفقات النسبية.

[1] – محمد يونس : اقتصاديات دولية، مرجع سابق ، ص31.

[2] – فارس، فوضيل: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية –حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 1997، ص15.

إن نظرية الميزة النسبية إنما تمثل اتجاها صحيحا في التجارة الخارجية بوجه عام، وهي خطوة كبرى إلى الأمام بالنسبة إلى الآراء التي أولى بها أدم سميث، إلا أن نظريته لا تخلو من الانتقادات ويمكن ايجازها فيما يلي[1] :

– اتهمت للتبسيط المعيب الذي اتسمت به فروضها فهي لم تأخذ بعين الإعتبار إدخال العامل النقدي ، كما أنها تفترض استحالة تنقل عوامل الإنتاج بين الدول.

– تفترض عدم تغير التكاليف.

– اعتبرت أن تكاليف الإنتاج هي العمل وأهملت عناصر الإنتاج الأخرى.

– عجزت النظرية عن تحديد معدلات التبادل.

لقد رأينا أن ريكاردو قد توصل الى حصر معدل التبادل الدولي الذي يحقق نفعا للبلدين بين معدلي تبادلهما الداخليين قبل التجارة، لكنه لم يوضح الكيفية التي تحدد بها نسبة التبادل الدولي ولا الكيفية التي بها تتوزع فوائد تقسيم العمل بين الدولتين، وهذا ما تطرق إليه "جون ستيوارت ميل" في نظريته القيم الدولية.

**II .3.1: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل J.S MILL :**

لقد كان لجون ستيوارت ميل (1806–1878) من خلال كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي" مع بعض تطبيقاتها على الفلسفة الاجتماعية في بابه السابع عشر الخاص بالتجارة الدولية، والثامن عشر الخاص بالقيم الدولية، الدور الكبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل الدولي والتي لم يتعرض لها ريكاردو في تحليله.

ووفقا لهذه النظرية فقد بين جون ستيوارت ميل أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها وأن سعر التبادل حسب ميل يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب، وذلك على المستوى الذي يجعل صادرات كل بلد تغطي حجم ايراداته (المتبادل). حيث أوضح ميل أن نسب التبادل الدولية بين السلعتين لا تعتمد فقط على تكاليف الإنتاج ونسب التبادل الدولية، بل وعلى نمط الطلب ومرونته السعرية لكل من السلعتين في الدولتين التي يجرى التبادل بينهما. حيث يتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ميل قوة الطلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب.

ولكن كيف يتحدد معدل التبادل هذا؟[2]، حيث تتلخص نظرية جون ستيوارت ميل في أن منطقة معدلات تبادل السلعتين الممكنة بين الدولتين إنما يتحدد بحدين هما:

[1] – موسى، سعيد مطر وأخرون: التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 38.

[2] – محمد ذياب: التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص12– ص13.

- **الحد الأول:** هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى.

- **الحد الثاني :** هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية.

بطبيعة الحال فإن كل معدل من المعدلين الداخليين إنما يتكون على أساس نفقة إنتاج إحدى السلعتين بالنسبة الى نفقة إنتاج السلعة الأخرى في الدولة، وداخل هذه المنطقة يتوقف معدل التبادل الفعلي للسلعتين ما بين الدولتين على حالة طلب كل من الدولتين على السلع التي تنتجها الدولة الأخرى، اما معدل التوازن للتبادل ما بين السلعتين فهو الذي على أساسه تتساوى تماما القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى من السلعة التي تنتجها الدولة الثانية مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية من السلعة التي تنتجها الدولة الأولى[1]. حيث يتوقف تحديد معدل التبادل الدولي، وبالتالي نسبة الكسب الذي تحققه كل دولة من التجارة الخارجية عند ميل على الافتراضات التالية[2]:

- عند قيام التجارة بين دولتين على سلعتين فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى.

- معدلات التبادل الدولية ستقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين.

- ان لنفقات النقل تأثير مزدوج على التجارة الخارجية، فمن ناحية يؤدي حسابها في سعر التكلفة الى زيادة تكلفة الواردات، والذي سيؤدي بدوره الى تغيير الطلب المتبادل بسبب اختلاف المرونات، ومنه تغير معدل التبادل، ومن ناحية أخرى تعد تكلفة النقل من التخصص الدولي للعمل لان وجود النفقات يزيد من تكلفة السلعة المستوردة، مما يجعل إنتاجها محليا أفضل من استرادها.

- استخلص "جون ستيوارت ميل" أن نسبة التبادل تميل إلى الاتجاه في صالح الدولة التي يكون طلبها على السلع الدولية الأخرى قليلة المرونة، هذا معناه ان حجم الطلب لا يتأثر بتغيير السعر والعكس في حالة السلع التي يكون الطلب عليها مرن.

لم تتمكن هذه النظرية من الاقتراب من الواقع عند افتراضها لتكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن أن لا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، أي بإمكان الدول الكبرى أن تملي شروطها بالإضافة إلى ذلك فإن الفكرة المتعلقة التي مفادها أن التبادل غير متكافئ بين الدول سيأتي بالنفع على الدول الصغيرة فيمكن أن يؤدي التبادل إلى عدم مرونة الطلب للبلد الصغير بسبب إشباع السوق الناتج عن ضيق سوقه الداخلي، أما الحالة المعاكسة فإنها صالحة بالنسبة

[1] – مليكة، كرمي: تحرير التجارة الخارجية وإشكالية معدل التبادل الدولي في الدول النامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر ، 2004، ص 8

[2] – محمد ذياب: التجارة الدولية في عصر العولمة ، مرجع سابق، ص 106

للبلدان ذات طلب داخلي واسع، وهذا التفسير غير صالح لكون أن إتباعه من المفروض أن يؤدي إلى عدم وجود دول غير متطورة[1].

## II .2: النظريات الحديثة للتجارة الخارجية

### II .1.2: وفرة عناصر الإنتاج –نموذج هيكشر وأولين–

طور الاقتصاديون فكرة التجارة بالاعتماد على وفرة الموارد الطبيعية واعتبارها عنصرا من عناصر الإنتاج، وسمي هذا النموذج بعدة تسميات كنموذج هيكشير –أولين ونموذج ساموبلسون و نموذج وفرة عناصر الإنتاج، وجميعها يشير الى نفس مجموعة الأفكار المطورة من طرف الاقتصاديين السويديين في بداية القرن العشرين وهما: Eli Hecksher(1919) و Bertil ohlin (1933) ويشار الى هذا النموذج بـ HO.[2]

وقد توصلا إلى نتيجة مفادها أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين هذه الدول. [3]فالدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة في عوامل الإنتاج، فهناك دول تشهد وفرة في عنصر العمل وأخرى في عنصر الأرض وأخرى في عنصر رأس المال والتكنولوجيا، وقد اعتمد هيكشير وأولين في تحليل هذه الاختلافات في الموارد وربطها باختلافات مقابلة في أسعار السلع الاقتصادية، فالدولة التي لها وفرة كبيرة مثلا من الأراضي الزراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها ، مما يجعل سعر الأراضي الزراعية فيها منخفضا مقارنة بدولة أخرى أصغر منها، ونفس الشيء بالنسبة للدول المتقدمة والتي لها وفرة في رأس المال والتكنولوجيا، وبالتالي يكون سعر رأس المال وهذه التكنولوجيا أقل نسبيا مقارنة بالدول المتخلفة، وبالتالي فالسلع التي تتطلب عنصر الأرض مثل المحاصيل الزراعية ستكون أرخص في الدول التي تتوفر على هذا العامل، ونفس الشيء بالنسبة للسلع التي تتطلب رأس المال الكثيف والتكنولوجيا العالية الدقة، ستكون ارخص نسبيا في الدول التي تتوفر على هذه العوامل مقارنة بالدول الأخرى.

### II .2.: لغز ليونتيف

حاول ليونتيف إثبات نظرية هيكشر واولين من خلال دراسته على الولايات المتحدة التي تتميز بوجود وفرة نسبية في رأس المال، ولهذا فإن منطق النظرية يقضي بضرورة تخصص الولايات المتحدة في الصناعة التي تتطلب رأس مال كبير وكمية محدودة من عنصر العمل والارض، وأن تستورد السلع كثيفة عنصر العمل من البلدان الأخرى،وقد انتهى ليونتيف الى أن الولايات المتحدة تستورد سلعا كثيفة رأس المال بقدار حوالي 30% أكثر من صادراتها منها، ما يعني أن الولايات المتحدة تصدر السلع كثيفة العمالة وتستورد

[1]– صدرالدين، صواليلي: النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع : اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 66.

[2] – خالد محمد السواعي ، التجارة الدولية– النظرية وتطبيقها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 185 .

[3] – جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ، الأردن، 2010، ص 30.

السلع كثيفة رأس المال، وهو ما ناقص في نظرية HO القائمة على وفرة العوامل للتخصص، وهو ما أصبح يعرف لاحقا، بـ **لغز ليونتيف**[1]

الا أن ليونتيف انتهى أيضا وفي نفس السياق أن تلك النتيجة لاتمثل نقضا لنظرية هيكشر واولين، وسبب ارتفاع إنتاجية عنصر العمل هو المهارة والتعليم المتطور، وبالتالي تكون لدى الولايات المتحدة وفرة في عنصر العمل بنسبة أكبر من رأس المال، وليس في هذا نقضا للنظرية.[2]

**II.3.2: الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتوج:**

إضافة الى مساهمة الموارد ومدى توفرها في قيام التجارة الدولية وتخصص الدول، فإن التفاوت التكنولوجي بين الأمم يعتبر أيضا أحد المحددات للتجارة الدولية.

ووفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية، فالتعامل الأكبر بين الدول الصناعية مرتكز بالأساس على إدخال منتوجات وتقنيات جديدة في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن المنتج الأول للمنتوج يحتفظ بحق الاحتكار والسيطرة المؤقتة لإنتاج التي تكفلها له حقوق الإبداع والابتكار، وهو ما يعتبر إحدى المحفزات الرئيسية على التجديد والإبداع المستمرين، والشكل الموالي يبين نظرية الفجوة التكنولوجية[3]:

[1] – Dominick Salvator,introduction to International economics,Op,cit, p85.

[2] – رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط2، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010. ص 52.

[3] – زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المنحط الى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة تلمسان، 2011، ص 24.

**الشكل رقم 01 : الفجوة التكنولوجية**

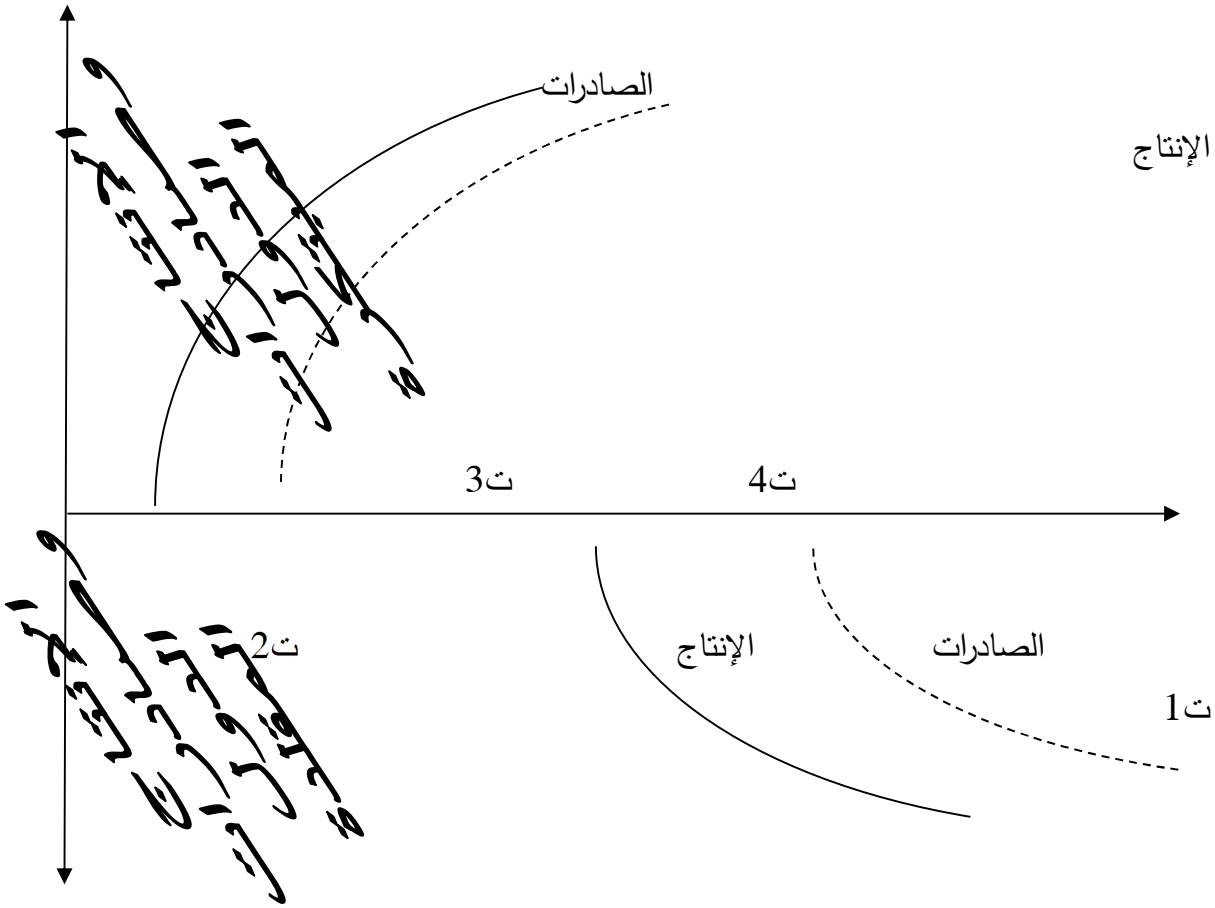


**المصدر:** سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1991، ص221.

من خلال الشكل يمكن القول بأن المرحلة الأولى بين ت 1 و ت 2 هي المدة الفاصلة بين إنتاج المنتوج الأول مرة ثم تصديره الى الخارج، أما المرحلة الثانية بين ت 2 و ت 3، هي الفجوة التكنولوجية معبرا عنها بالمدة الفاصلة بين التصدير من البلد الأصلي للمنتوج وتقليده أو إنتاجه بنفس المواصفات في بلد الاستيراد، والذي تتبعه مرحلة أخرى معبرا عنها في الشكل بين ت3 وت4 والتي تعني تصدير المنتوج المقلد الى بلدان أخرى اقل تكنولوجيا من البلد الأول، وتستمر الحلقة الى نهاية المنتوج واستبداله بأخر .

إن تعميم وتوسيع نموذج الفجوة التكنولوجية تم عن طريق ما يسمى بنموذج دورة حياة المنتوج التي طورها فيرنون سنة 1966، فحسب هذا النموذج، وفي الوهلة الأولى من إنتاج منتوج جديد، فإنه في الغالب يستلزم توفر يد عاملة ماهرة لإنتاجه، وبعد أن يصل المنتوج الى مرحلة النضج ويلقى القبول من طرف المستهلكين، فسيصبح معتمدا ويستطاع إنتاجه بتقنيات إنتاجية كبيرة، ويصبح أقل احتياجا لليد العاملة الماهرة، وبعدها ستنتقل الميزة النسبية في المنتوج من الدولة المتقدمة صاحبة السبق في إنتاجه الى دولة الأقل تطورا والتي تتوفر على عمالة أرخص، وهذا ربما سيكون مصاحبا بالاستثمار الأجنبي المباشر من الدولة الأكثر تطورا إلى الدولة الأقل تطورا ، فحسب نموذج دورة حياة المنتوج، فإن المنتوج يمر بخمس مراحل أساسية:[1]

1- إبتكار المنتوج.

2- توسيع الإنتاج بغرض التصدير.

3- اعتماد المنتوج وبداية الإنتاج في الخارج عبر التقليد.

4- ظهور المنافسة وبالتالي بيع المنتوج بأقل الأسعار مقارنة بالأسعار الابتدائية.

5- انتقال الشركة الى الخارج إما بغرض الاستثمار لتغطية السوق المحلية أو الإنتاج للتصدير.

كما يمكن التعبير عن دورة حياة المنتوج بثلاثة مراحل أساسية يمر به في بلد الإنتاج الأصلي كما هو موضح في الشكل الموالي:

[1] – Dominick Salvator,introduction to International economics,Op,cit, p93.

**الشكل رقم 02: دورة حياة المنتوج**

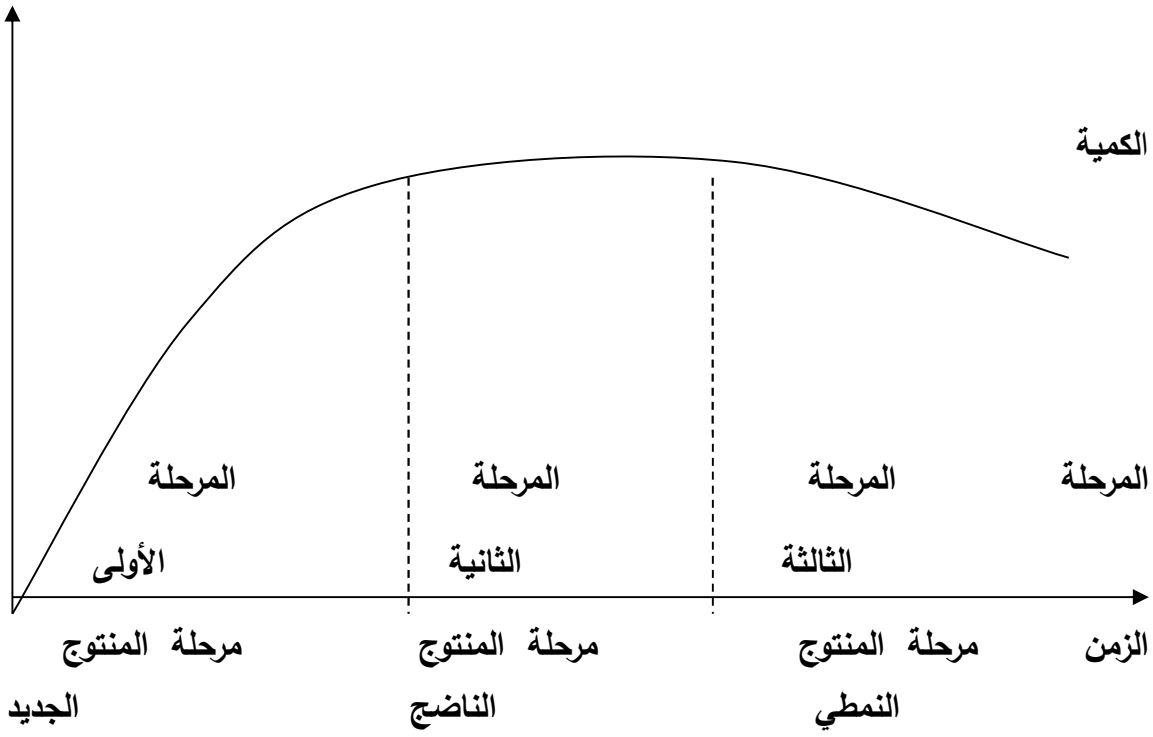


**المصدر**: عبد الرشيد بن ذيب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 2002-2003 ص 58

## III . السياسة التجارية:

### III .1. مفهوم السياسة التجارية

يقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية، بقصد تحقيق أهداف معينة. فإذا كانت السياسة هي فن الاختيار بين البدائل المتاحة والممكنة، فإن السياسة التجارية تمثل اختيار البلد في علاقاته التجارية مع الخارج، الحرية أم الحماية، ويعبر عن ذلك بإصدار التشريعات والقوانين واتخاذ الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق[1].

[1] – رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 70.

كما يمكن تعريف السياسة التجارية على أنها: "مجموع الإجراءات التي تباشرها الدولة في علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم الأخرى، شاملة لكل من التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار، بقصد تحقيق أهداف معينة تتفق مع باقي أهداف السياسة الاقتصادية والسياسات العامة للمجتمع"[1].

وقد عرفت بأنها "كافة الإجراءات التي تضبط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، ويعني كافة الإجراءات المتخذة من قبل الدولة القادرة على دفع أو إعاقة تصدير أو استيراد البضائع والخدمات"[2].

ويقصد بالسياسة التجارية أيضا: مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول[3].

**من خلال هذه التعريفات يتضح بأن السياسة التجارية:**

- هي مجموعة القرارات والإجراءات والتشريعات التي تتخذها أي دولة.
- تسن هذه التشريعات لتنظيم العلاقات الاقتصادية لأي دولة مع باقي دول العالم.
- السياسة التجارية شاملة لكل التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار.
- تتخذ هذه الإجراءات بهدف دفع أو إعاقة استيراد أو تصدير السلع والخدمات.

### III. 2 . أهداف السياسة التجارية:

إن تطبيق الدولة لأي سياسة تجارية، هو بالأساس من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، فمنها ماهي ذات صبغة اقتصادية ومنها ما هي ذات طابع اجتماعي وأخرى سياسية واستراتيجية.

ويمكن إبراز أهم هذه الأهداف في ما يلي:[4]

**1- الأهداف الاقتصادية:** وتتلخص في:

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

[1] – طارق يوسف حسن جابر، ص 44.

[2] – طارق يوسف حسن جابر، مرجع سابق، ص 45.

[3] – السيد محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص 111.

[4] – محمد ذياب، مرجع سابق، ص 300.

– حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الحاضنة لنموها وتطورها.

– العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته الى التوازن.

– زيادة الموارد المالية للدولة، واستخدامها في تمويل النفقات العامة لها.

– حماية الاقتصاد من التقلبات الخارجية، كالتضخم والانكماش وغير ذلك.

– حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق التي قد تتبعها بعض الدول.

**2 – الأهداف الاجتماعية:** وتتمثل في:

– حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كالمزارعين والمنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للمجتمع.

– إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع.

– العمل على حماية الصحة العامة للمجتمع من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول والسجائر.

**3 –الأهداف السياسية والاستراتيجية:**

– توفير أكبر قدر من الاستقلال، وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.

– تأمين الاكتفاء الذاتي، وخصوصا الأمن الغذائي.

– العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الإستراتيجية خصوصا في فترات الأزمات والحروب.

### III.3. أنواع السياسة التجارية:

تنقسم السياسات التجارية الى نوعين:

#### III.3.1 . سياسة حرية التجارة الخارجية

إن المقصود بهذه الساسة هو عدم تدخل الدولة والحكومات في التجارة بين الدول، من خلال إلغاء كافة القيود والحواجز والرسوم على التجارة الداخلية والخارجية وإفساح المجال للمنافسة الحرة لكي تسود في التبادل

والانتاج، وبذلك يمكن للأفراد تصدير واستيراد ما يرغبون فيه من السلع مختلفة دون تدخل الدولة أو قيود تفرضها عليهم، فهي إطلاق حرية المبادلات التجارية الدولية دون تدخل الدولة[1].

ويمكن القول أن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية يرجع إلى المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة فرانسوا كيني (1694-1774)، والذي يقوم على أساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، لكون مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة، واعتبر أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسماه الطبيعيون بالثمن المجزي(العادل Bon Prix)، وهو ثمن الذي يحقق ربحا معقولا للبائعين، ويعتبر معقولا كذلك بالنسبة للمستهلكين[2].

ويتحجج المدافعون عن هذا المذهب بما يلي:[3]

– أن حرية التجارة الخارجية تسمح بأن تتمتع الدولة بمزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي يعتمد على سوق واسعة و يتبع حرية التبادل الدولي، الذي يترتب عليه الإستغلال الأفضل للموارد الدولية كما تبينه نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية. وأن الحماية ستؤدي إلى انخفاض الدخل القومي نتيجة اتجاه عوامل الإنتاج إلى الفروع التي تتمتع فيها بإنتاجية مرتفعة، وعلى انخفاض الدخول الحقيقية لأفراد نتيجة اضطرارهم لشراء السلع المحلية بأسعار مرتفعة.

– أن الحرية تؤدي الى انخفاض أسعار السلع الدولية، خاصة منها أسعار السلع التي لا يمكن إنتاجها محليا إلا بنفقات مرتفعة، وهذا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل الوطني للدولة، أما إجراءات الحماية فإنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية، وتحميل المستهلكين هذه الزيادة.

– تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج، الأمر الذي يضمن جودة المنتجات وانخفاض أسعارها.

– أن حرية التجارة من شأنها منع قيام وانتشار المنشآت و الهيئات الاحتكارية، أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة لأن الاحتكار الوطني أو الإقليمي لا يقوم إلا في ظل الحماية.

– أن حرية التجارة تساعد على الإنتاج الكبير، وبخاصة في البلدان الصغيرة التي لا تستطيع الوصول ببعض مشاريعها الإنتاجية الى مستوى حجم الإنتاج الأمثل، نظرا لقلة الطلب المحلي على السلع التي تنتجها، لذلك فهي تحتاج إلى طلب إضافي خارجي يأتي عن طريق التبادل الدولي، وهذا لا يكون إلا عن طريق الحرية التجارية

[1] – طارق يوسف، حسن جابر، مرجع سابق، ص 111

[2] – عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص118.

[3] –عبد الرشيد بن ديب، نفس المرجع، ص 119.

### III.2.3 . سياسة الحماية

هنالك العديد من الاقتصاديين الذين يرون بوجوب اعتماد سياسات حمائية من اجل حماية الاقتصاد الوطني وكذا الحفاظ على أفضل مستوى من الرفاهية لغالبية المجتمع.

كما أنه هنالك بعض الحجج النظرية التي تسمح بالدفاع عن القول بالحماية:

#### III.2.3.1. – حجة قواعد التبادل:[1] l'argument des termes de l'échange

وهي حجة نابعة أساسا من خلال تحليل التكلفة –العائد Analyse couts – bénéfices ، ففي حالة دولة كبرى والتي لها تأثير على الأسعار العالمية، وفي حالة وضع حقوق جمركية على الواردات وبالتالي التخفيض من مستوياتها مما يسمح لها بتحسين قواعد وشروط التبادل، شريطة أن تكون الأرباح التي يجنيها الاقتصاد أكبر من التكاليف المصاحبة للتشوهات السعرية التي تأتي مرافقة للحقيق الجمركية المفروضة على الواردات. وعادة ما تكون، في حالات الدول الكبرى التي لها وجود اقتصادي معتبر على الصعيد الدولي، الفوائد التي يجنيها من تحسن شروط وقواعد التبادل أكبر من تكاليف الحقيق الجمركية التي يتحملها المستهلك المحلي.

لكن رفع أكبر لهذه الرسوم سينجر عنه عواقب سلبية قد تتجاوز الآثار الإيجابية المتعلقة بتحسين قواعد التبادل، ويكفي أن نعتبر أن هنالك رسما مانعا Droit de douane prohibitif سيعيق أي تبادل بين الدول.

فإنطلاقا من مستوى رسم الجمركي TP فإن الدولة ستصبح في حالة منع لدخول الواردات، بالتالي ستفقد أية فائدة كانت ستجنيها من التبادل الدولي، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

[1] – Paul Krugman et Maurice Obstfeld , Economie intrnationale, 7 ème édition, pearson education – France, 2006 , p217 – p 218.

**الشكل رقم 3: الرسم الجمركي الأمثل le droit de douane optimal**

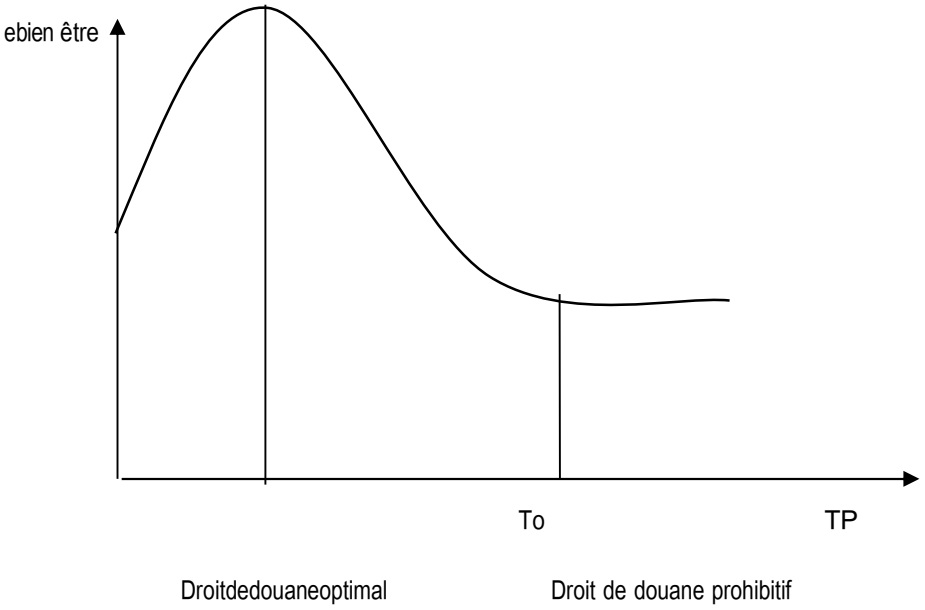


**Source** : Paul Krugman et Maurice Obstfeld, Economie internationale, 7ème édition, Pearson education-France, 2006, p 217.

وكما هو موضح في الشكل فإن العلاقة بين مستوى الرفاهية والرسوم الجمركية هي طردية، في تصاعد مستمر، الى غاية الوصول إلى مستوى معين (TO) من الرسوم يسمى الرسم الجمركي الأمثل والذي يعظم مستوى الرفاهية، ثم عكسية ( أي مستوى الرفاهية لكن ليس مانعا للواردات) إلى غاية الوصول إلى مستوى معين يسمى بالرسم المانع Le droit de douane prohibitif، في حالة الدول الكبرى فإن To هو دائما أكبر من 0، لكن أقل من الرسم المانع Tp الذي يلغي جميع الواردات في حال تطبيقه

وفي الحالات التصديرية، فإنه إذا اعتبرنا بأن تدعيم الصادرات والمصدرين سيخل بشروط التبادل وبالتالي ينعكس سلبا على مستوى الرفاهية لذلك فإن السياسة المثالية تقتضي فرض رسوم على الصادرات، أي ما يسمى بفرض دعم سلبي ، وكما هو الشأن بالنسبة للرسم الجمركي المثالي فإن الضريبة المثالية على الصادرات تكون دائما إيجابية بالنسبة للدول الكبرى وأقل من الضريبة المانعة، والتي تلغي اندماج الصادرات المحلية في الاقتصاد العالمي .

إن هذه السياسة (L'impôt optimal) متبعة خاصة من طرف العديد من الدول البترولية والتي هي محتكرة للسوق العالمية، بهدف رفع أسعار البترول في الأسواق العالمي

### III.2.2.3. – تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى التوظيف:

إن إتباع سياسة حمائية يمكن الدولة من إنتاج عدد من السلع الصناعية ولو لم تكن لها فيها ميزة نسبية، أي أنها تمكن الدولة من تنويع هيكل الإنتاج، الذي يؤدي بدوره إلى تقليل الأهمية النسبية لكل سلعة في تأثيرها على الناتج القومي أو الصادرات أو العمالة، ومن ثم فإذا حدث تقلب سلبي في أحد المنتجات، فإن تأثيره يكون قليلا على كل المتغيرات السابقة، كما قد يقابله تقلب إيجابي في أحد المنتجات الأخرى فيتحقق نوع من الاستقرار على المستوى القومي[1].

كما يؤدي إتباع السياسة الحمائية أيضا إلى تشجيع الصناعات المحلية على التوسع في أنشطتها بعيدا عن المنافسة الأجنبية، مما يساعد على خلق فرص توظيفية أكبر في الدول النامية خاصة، كما تحفز هذه السياسة على استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات على الإستثمار فيها نظرا للميزة التي تتمتع بها منتجاتها داخل الدول.

## III.4 : أهم الأساليب الفنية لتنظيم التجارة الخارجية

إن اتخاذ أي دولة لأي سياسة تجارية يعني بالأساس اعتماد مجموعة من الأساليب الغنية والأدوت التي من شأنها تنظيم تجارتها الخارجية، وممكن إجمالها فيما يلي:

### III.4.1: الضرائب والرسوم الجمركية

تعرف الرسوم الجمركية على ألها ضرائب تفرضها الدولة على السلع العابرة لحدودها، صادرت كانت أم واردات. وممكن التمييز بين أنوع الرسوم الجمركية على أساس كيفية تقديرها، أو على أساس الهدف من فرضها كما يلي:[2]

**1 – على أساس كيفية التقدير:** يمكن أن نميز على هذا الأساس بين أربعة أنواع من الرسوم الجمركية، رسوم قيمية، رسوم نوعية ورسوم: مكتوبة، وأخيرا رسوم اسمية.

أ – الرسوم القيمية: انغرض على أساس نسبة مئوية من قيمة الواردات، حيث تفرض بنسبة ثابتة على جميع السلع المستوردة بدون تمييز، وهنا يكونتأثيرهكمي، أي تؤثر على الحجم الكلي للواردات. وإما أن تفرض على البعض الآخر، حيث يكون تأثيرها جامعا بين التأثير الكمي على حجم الواردات، والتأثير النوعي على مكونات هده الواردات.

[1] –السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 162.

[2] – عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق ، ص 129– ص 130.

ب – الرسوم النوعية: تفرض على أساس عدد أو وزن أو كيل السلعة المستوردة حيث يمكن ترجمة الرسم الى قيمة. ومن صعوبات هذا النوع من الرسوم (قيمية أو نوعية) ما يتعلق بمعرفة القيمة ذاتها بشكل دقيق، ماهي القيمة التي تؤخذ بعين الاعتبار، هل القيمة الفعلية؟ وفي السوق؟ أم تؤخذ تكلفة الإنتاج بعين الاعتبار؟ وبأي تاريخ؟ كما يؤخذ على الرسوم النوعية صعوبات تتعلق بتفاوت درجات السلعة الواحدة، فقد يكون الرسم النوعي ثقيلا على السلع المنحطة، وخفيفا على السلع الراقية، فضلا عن تعذر تطبيقها على السلع ذات القيمة الفنية.

ت – الرسوم المركبة: فهي تتضمن رسما قيميا معينا، يضاف الى رسم نوعي بغرض التمييز بين أنواع السلعة الواحدة.

ث – الرسوم الإسمية: وتهدف الى إبقاء أسعار السلع شبه ثابتة، فإذا ارتفعت أسعار السلع في الأسواق الخارجية، خفض الرسم، أما اذا انخفضت أسعارها في الخارج رفعت الضريبة.

**2 – على أساس الهدف من فرضها:** حيث يمكن أن نميز بين نوعين من الرسوم وهي رسوم مالية، ورسوم حمائية:

أ – الرسوم المالية: فهي تفرض بغرض توفير موارد مالية لخزينة الدولة.

ب – الرسوم الحمائية: فهي تفرض باعتبارها أداة للحد من المنافسة الخارجية.

وإذا كان من الصعب التمييز بدقة بين هذين النوعين من الرسوم، نظرا لكون كل منهما يلعب دورا مزدوجا، من تغدية الخزينة بموارد مالية، بالإضافة إلى حماية الأسواق المحلية. فيمكن اعتبار الرسم ماليا إذا كانت الصناعة الوطنية تقوم بإنتاج النوع من السلع المستوردة، وتخضع لرسم يعادل الرسم المفروض على تلك السلع المستوردة. أو أن مثل هذه الصناعة المحلية لم يكن موجودا أصلا. أما ماعدا ذلك من حالات فيعتبر الرسم عندها من رسوم الحماية. غير أن الغرض المالي قد يتعارض مع الغرض الاقتصادي، لا سيما عندما يكون الرسم مرتفعا، فهو يؤدي إلى إنخفاض الحصيلة المالية للدولة نتيجة انخفاض الواردات وخاصة إذا كان الطلب المحلي على السلعة مرنا. [1]

### III.2.4: الإعانات والدعم

ويقصد بها كافة أساليب المساعدة التي تقدمها الدولة للمنتج المحلي لتحسين مستوى تنافسيته على المستوى الدولي، وقد تكون هذه المساعدات أو الإعانات إما نقدية أو عينية. وقد نجد مثل هذه الأنواع من الدعم

[1] –Murray gibbs trade policy, United nations, department of economic and social affairs (UNDSEA), New york,2007, p 26.

خاصة بالنسبة للدول النامية أو تلك السائرة في طريق النمو، والتي تسعى إلى دعم منتجاتها رغم ما يمكن أن يجلبه من أضرار لباقي الدول.

لكن تحت البنود الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة فإن بعض الدعم في صورة تطبيق أسعار محلية منخفضة عما هو سائد في بقية دول العالم خاصة بالنسبة للمحروقات، لا يعتبر مسموحا به، بالإضافة الى ذلك فإنه لا يسمح لأعضاء المنظمة بدعم صادراتها، مع وجود استثناءات خاصة بالدول الضعيفة اقتصاديا والتي لا يتجاوز مستوى الدخل الفردي بها 1000 دولار / سنويا.

ويمكن أن تصنف هذه الإعانات المحتملة إلى: [1]

**1 – الإعانات المباشرة :** وهي تلك الإعانات التي تقدم في صورة نقدية للمنتجين المحليين مثل توفير بعض مدخلات الإنتاج بأسعار رمزية تقل كثيرا عن أسعارها السوقية، أو إمدادهم ببعض الأموال لإعانتهم على الاستمرار في خطوط الإنتاج. وهو ما تفعله الان دول الإتحاد الأوروبي وخاصة بريطانيا مع الفلاحين والقائمين على الإنتاج الحيواني حيث تقدم لهم مساعدات مادية مباشرة لهدف الحفاظ على استمرارهم في النشاط ومجابهة المنافسة الدولية.

**2 – الإعانات الغير مباشرة :** وهي أبرز وأكثر الأشكال التي تقدمها الدول إلى منتجيها في كافة القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، كأن تقدم الدولة دعما للتصدير من خلال تخفيض الضرائب الجمركية على الصادرات أو توفير البنية الأساسية للمنتجين من مياه و طرق و كهرباء بأسعار رمزية.

قد يكون هذا الدعم في شكل توفير الائتمان بأسعار فائدة منخفضة، كما تكون الإعانة في شكل تنظيم الدولة لمعارض تقدم فيها المنتجات المحلية للبلاد الأجنبية، إلى غير ذلك من أشكال الدعم الغير مباشر الذي تستطيع الدولة تقديمه للمنتجين المحليين بهدف الرفع من مستوى منافستهم على المستوى الدولي.

### III.3.4 : نظام الحصص وتراخيص الاستيراد

**1– نظام الحصص:** يقصد بنظام الحصص أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو القيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال مدة محدودة، وقد انتشر نظام الحصص عقب الكساد الكبير في اوائل الثلاثينات كقيد على حرية التجارة الخارجية، وذلك الى جانب الضرائب الجمركية، وقد كانت فرنسا اول من قامت باستخدام هذا الاجراء، ثم تبعتها في ذلك دول أخرى، إلا أن نظام الحصص بدأت أهميته تتناقص في الوقت الحاضر، ويعتبر نظام الحصص أكثر كفاءة من نظام الرسوم الجمركية وخاصة في حالات السلع ذات المرونة القليلة[2]. ويثير توزيع الحصص عدة مشاكل أهمها كيفية توزيع هذه الحصص بين الدول

[1] –رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 108– ص 109.

[2] – موسى، سعيد مطر واخرون: التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 70 –ص 71.

المختلفة ثم كيفية توزيعها بين المستوردين الوطنيين، ويعاب الأخذ بهذا النظام ما يتضمنه من تدخل إداري كمي في العلاقات الاقتصادية، وبسبب تلك العيوب وغيرها اتجهت جهود تحرير التجارة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية إلى الحد من الاعتماد على هذا النظام ، على أنه لامفر من اللجوء الى نظام الحصص في بعض الظروف الاستثنائية[1].

**2- تراخيص الاستيراد:** يتمثل هذا النظام في عدم السماح بالاستيراد إلا بعد موافقة الدولة، وتعطى هذه الموافقة في صورة إذن أو ترخيص بالاستيراد، وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية، ويتميز هذا النظام بأنه لا يعلن عما تفرضه الدول من قيود استيراده بطرق مباشرة، حيث أنه يحدد الكميات المسموح باستيرادها دون أن يفرض قيودا على كل مستورد على عدم تجاوز استيراده من بلد ما حجما معينا، وتلجأ الدول إلى هذا النظام في الحالات التي يتأزم فيها ميزان المدفوعات ويصبح في حالة عجز مستمر نتيجة الندرة في العملات الأجنبية[2].

جدير بالذكر أنه بسبب اشتداد المنافسة بين المستوردين في سبيل الحصول على تراخيص الاستيراد، فإن السلطات العامة تواجه مشكلة توزيع هذه التراخيص. وعلى وجه العموم فإن ما يعاب على نظام تراخيص الاستيراد هو احتمال قيام الإدارة على توزيع هذه التراخيص على بعض المستوردين على حساب البعض الأخر، وتجدر الإشارة الى أن ميثاق هافانا الخاص بإنشاء هيئة التجارة الدولية والذي يأخذ بأحكامه فيما بعد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة قد حرم على دول الأعضاء تطبيق مثل هذا النظام[3].

### III.4.4 :الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

تكتسب التجارة الإقليمية أهمية متزايدة بالنسبة للمشهد الاقتصادي العالمي، فقد بلغت نسبة التجارة الإقليمية 55% من إجمالي التجارة العالمية، ولقد ازدادت اتفاقيات التجارة الإقليمية بمقدار ثمانية أضعاف منذ ثمانينيات القرن الماضي، وأصبحت تتحكم بنسبة 40% من التجارة العالمية.

وتوفر هذه الاتفاقيات العديد من المزايا لأعضائها من خلال مجالاتها المختلفة ومساهمتها في تنمية منطقة الاتفاقيات بأكملها، كما تزيد من فاعلية مشاركة دول المنطقة في النظام التجارة العالمي، وتعتبر جزءا أساسيا من الخطط التنموية لأغلب البلدان النامية والمتقدمة.

[1] – زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2004، ص 295- ص 296.

[2] – عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العرقية، جامعة حلوان، مصر، 2000، ص 337.

[3] – محمد يونس: اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص 136- ص 137.

وعلى سبيل المثال في العام 2004 تم إبلاغ منظمة التجارة العالمية عن 43 إتفاقية إقليمية جديدة مما يجعل منها سنة تاريخية بالنسبة لهذه الاتفاقيات، ويتعامل أعضاء المنظمة مع الاتفاقيات الإقليمية كأداة للسياسة التجارية أو كمتمم لسياسة الدول الأولى:[1]

أما بالنسبة لأنماط الاتفاقيات التجارية الإقليمية، فإن أكبره شيوعا هو اتفاقيات مناطق التجارة الحرة، والتي تمثل 84% من إجمالي الاتفاقيات الإقليمية المفعلة، حيث تزال العوائق التجارية بين الأعضاء ولكن يحتفظ كل بلد بسياسته تجاه الدول الأخرى.

كما تمثل الاتفاقيات ذات المجال المحدود واتفاقيات الاتحادات الجمركية (وهي منطقة تجارية حرة يتبنى فيها الأعضاء سياسة خارجية تجارية موحدة) 8% لكل منهما، وهنالك صيغ اتحادات جمركية ذات تكامل أعمق، منها الأسواق المشتركة (وهي اتحادات جمركية تسمح أيضا بحرية الحركة لعوامل الإنتاج) والاتحادات الاقتصادية (وهي تتضمن درجة من التنسيق في السياسات الاقتصادية الوطنية تشمل حرية انتقال العوامل الإنتاجية فضلا عن السلع بين أعضائها).[2]

ومن أهم الاتفاقيات التجارية التي كان لها الدور الفعال في تطوير التجارة الخارجية مقارنة بالاتفاقيات الأخرى: **الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GAT** و كذلك **المنظمة العالمية للتجارة OMC**

**الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GAT**

" في 30 أكتوبر 1947، وقع مندوبو 23 دولة على اتفاقية الجات، وأصبحت الاتفاقية نافذة اعتبارا من أول يناير 1948، وبانضمام دول أخرى ارتفع العدد الى 27 دولة كاملة العضوية. وبعد ان كان الهدف من الاتفاقية ان تكون مجرد تنظيم مؤقت حتى يخرج ميثاق هافانا وتخرج منظمة التجارة العالمية الى حيز الوجود، إذا بها تقف وحدها وتثبت وجودها كأداة لمناقشة السياسة التجارية، بعدها أصبح انشاء منظمة التجارة الدولية امرا بعيد المنال.

وقبيل انتهاء عام 1956 بلغ عدد الدول الموقعة على الاتفاقية 35 دولة، هم ارتفع العدد قبيل نهاية 1963 الى 62 دولة، هي الدول التي تملك في مجموعها نحو 80%من تجارة العالم، بحلول ماي 1965 أصبح عدد الدول الموقعة نحو 65 دولة، هذا الى جانب انضمام 13 دولة أخرى ذوات أوضاع خاصة ليصبح العدد 78 دولة. خلال الفترة 1965-1993 زاد عدد الدول الموقعة على الاتفاقية الى 117 دولة تملك في مجموعها نحو95% من تجارة العالم".[3]

[1] – محمود بيبلي، ملخص سياسات الاتفاقيات التجارية الاقليمية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا،2008، ص1.

[2] –محمود بيبلي، نفس المرجع، ص 2.

[3] – حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديثة، القاهرة، مصر،2001، ص 12.

– وتعتبر معاهدة دولية الهدف منها تنظيم عملية المبادلات التجارية بين الدول الموقعة عليها وتحرير التجارة الدولية وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي يقوم على اقتصاد الأسواق الحرة والمفتوحة، ومن خلال ذلك فقد كان يفرض على كل دولة منضمة أن تلتزم بالسعي الجاد والمستمر والتدريجي بإزالة كافة الحواجز المفروضة على تجارتها الخارجية تصديرا واستيرادا، كما كان الرض هو العمل على إلغاء القيود الجمركية على التجارة الدولية والاستمرار في اجراء مفاوضات متعددة الأطراف بصفة دورية لتحقيق هذا الغرض.

– تتمثل مبادئ الجات فيما يلي:[1]

* **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** وهو الركيزة الأساسية لتحرير التجارة الخارجية في اطار الجات ومعناه ان أي امتياز تجاري بين البلدين من بلدان الاتفاقية، لابد ان يشمل تلقائيا كل دولها الأخرى العضوة في الجات من دون المطالبة بذلك.

فإذا منحت احدى دولها النظيرة لها تخفيضا أو إعفاء من ضريبة جمركية على سلعة مستوردة منها، فإن هذا التخفيض والاعفاء يعمم على السلعة نفسها المستوردة من سائر دول الجات الأخرى. فتتساوى كلها في ظروف المنافسة في الأسواق الدولية. فهذا المبدأ يعني المساواة في المعاملة بين كل دول الاتفاقية.

* **مبدأ تحرير التجارة الدولية:** يقف في وجه المبادلات التجارية نوعين من القيود التعريفية والمتمثلة في الرسوم الجمركية والقيود الغير التعريفية التي تشمل كثيرا من معوقات التجارة لاسيما القيود الكمية مثل حصص الاستيراد ودعم الصادرات. تحرير التجارة هو هدف الجات الأساسي، حيث تلزم على دول الاتفاقية بالعمل على إزالة تلك القيود أو تخفيفها الى أدنى مستوى في إطار مفاوضات تشارك فيها تلك الدول على أساس مبدأ التبادلية. بمعنى ان ما تعرضه كل دولة من إزالة وتخفيض يكون مشروطا بحصولها على عروض مماثلة من الدول الأخرى، فتتعادل فوائد كل منها أي أن تخفيض الحواجز الجمركية أو غير الجمركية من جانب، لابد أن يقابله تخفيض معادل في القيمة من الجانب الأخر.

وما إن تسفر المفاوضات عن اتفاق على تعريفة جمركية معينة حتى يصبح ملزم، لا يجوز رفعها الا من خلال مفاوضات أخرى او اجراءات محددة.

* **مبدأ الاعتماد على التعريفة الجمركية في تقييد التجارة الخارجية:**إن حصص الاستيراد وما شابهها تعد من المحرمات في اتفاقية الجات. فإذا كان لابد من التقييد، حماية للصناعة الوطنية او علاجا لعجز في ميزان المدفوعات، فإنه ينبغي للالتجاء الى الوسائل السعرية أي التعريفة الجمركية وليس الى الكمية أو غير التعريفية، مثال ذلك أن رسما جمركيا مقداره (30%) يفرض على الواردات من سلع معينة، لحماية المنتج المحلي يحدد مقدار الدعم الذي يحظى به ذلك المنتج. في حين لو اعتمد أسلوب كمي باستيرادها لما أمكن

[1] – عبد الواحد العفوري، العولمة والجات –الفرص والتحديات، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر،2000، ص 32.

معرفة مقدار الدعم الممنوح ولا النفقة الحقوقية التي ينطوي عليها هذا النوع من الحماية ولذلك تلجأ الجات لأساليب الكمية في الحالات الاستثنائية كحالة العجز في ميزان المدفوعات أو زيادة مفاجئة للواردات من سلعة معينة. تضر بالإنتاج المحلي.[1]

– تتمثل أهداف الجات في إقامة نظام تجارة دولية حرة يساهم في رفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة، والعمل على تحقيق مستويات التوظيف الكامل بها والسعي الى تحقيق زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي، الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية والعمل على تطويرها والبحث عن سبل التنمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية الدولية كذلك تشجيع التحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية. وتهدف الاتفاقية الى انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشاكل المتعلقة بالتجارة الدولية، وفض المنازعات بين الأطراف المتعاقدة [2]

**المنظمة العالمية للتجارةOMC**

" نصت الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف على اتفاق انشاء منظمة التجارة العالمية على ان تكون هناك فترة تعايش مشترك بين المنظمة الجديدة والجات 1947 يمتد من عدة شهور الى سنتين على أقصى تقدير، وذلك من أجل إتاحة الفرصة لكل الأطراف المتعاقدة في الجات سنة 1947 للانضمام الى المنظمة. تعتبر منظمة التجارة العالمية جهازا دائما للتفاوض يضع اطارا مؤسسيا لإجراء المفاوضات التجارية بين الأعضاء. فيما يتعلق بالاتفاقيات والوثائق القانونية التي تخضع لإشرافها، تغطي التجارة في السلع والخدمات وإجراءات الاستثمار والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية التي اسفرت عنها مفاوضات جولة الأوروغواي، بالإضافة الى الوثائق الخاصة بالنواحي الإجرائية وطبيعة عمل المنظمة والإطار التنظيمي لنشاط التجارة الدولية. هي بذلك تختلف عن دورات التفاوض السابقة التي كانت تجتمع وتنفض بعد أن تسفر عن اتفاقات مرحلية لتبادل بعض التخفيضات الجمركية أو الاتفاق على بعض قواعد لإدارة شئون التجارة العالمية. من ثم فإن الجهاز الجديد له امانة دائمة وإدارة ومقر ولجان تجتمع دوريا. وتعد المنظمة الجهاز المسؤول عن إتمام المفاوضات المستقبلية في عدد من المجالات التي تم تضمينها في الاتفاقيات المبرمة فيما يعرف باسم جدول العمل المستقبلي أو جدول العمل المتضمن في الاتفاقيات Built –in –Agenda (BIA) "[3].

[1] – محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2013، ص 62 –ص 63.

[2] – عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص18.

[3] – محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 56–ص 57.

* إن للمنظمة العالمية للتجارة هدفا رئيسيا تسعى لتحقيقه والمتمثل في تحرير التجارة الدولية، أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية، وفي الإطار تسعى هذه المنظمة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– **إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية:** ويتم ذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى أو ناد من أجل البحث في شتى الأمور التجارية، فهي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات دائمة، خاصة وأن المؤتمر الوزاري يجتمع مرة كل سنتين على الأقل. وهو ما يسمح للدول بطرح انشغالاتها والتفاوض حول الأمور المتعلقة بالتجارة.

– **تقوية الاقتصاد العالمي:** وذلك من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، وتسهيل الوصول الى الأسواق العالمية، بالإضافة الى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، مما يسمح برفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي للدول الأعضاء.

– **تحقيق التنمية:** تسعى المنظمة الى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول، خاصة الدول النامية التي تزيد نسبة عدد أعضاءها في المنظمة عن 75 من مجموع الدول الأعضاء، بحيث تمنح المنظمة لهده الدول معاملة تفضيلية خاصة، فتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها، وتعفي الدول الأقل نموا من بعض أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

– **إيجاد آلية التواصل بين دول الأعضاء:** تلعب الشفافية دورا هاما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات، ولذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية والأحكام ذات العلاقة بشؤون التجارة الدولية.

– **حل المنازعات بين الدول الأعضاء:** لم يكن الإطار المنظم للجات كافيا لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات دولة أوروغواي نظرا لكثرتها وتشعبها، بسبب هاته المشاكل كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة دارعة، تمثلت هذه الآلية في منظمة التجارة الدولية.

* تضمنت نتائج جولة الأوروغواي الاتفاق على نشاء منظمة التجارة العالمية والتي تتولى المهام التالية:

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.
- تنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض المسائل المعلقة وبعض الأمور الأخرى المتفق عليها في جولة الأوروغواي، فضلا عن المفاوضات الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام.

- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية، طبقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في هذا الشأن في جولة الأوروغواي.
- مراقبة السياسة التجارية لدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في هذا الصدد، بما يضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل تأمين المزيد من التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة.[1]

[1] – بن عيسى شافية، أثار والتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، رسالة نيل شهادة الماجستير،تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر،2011،ص 28 –ص29.

## خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل الذي تطرقنا فيه الى كل الجوانب المتعلقة بالتجارة الخارجية انطلاقا من مفهومها الى النظريات المفسرة لها وصولا الى السياسات التجارية وأنواعها واساليبها المتعلقة بها، فإنه يمكن القول ان قيام التجارة الدولية عائد بالأساس إلى وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج واختلافها من بلد لآخر، بالإضافة الى التعدد الذي يخلقه اختلاف الأذواق والتفاوت التكنولوجي بين مختلف المجتمعات والبلدان دون إغفال تكاليف النقل التي تعد محددا أساسيا في قيام التجارة الدولية من عدمها، وقد سعت النظريات المتعاقبة لتفسير وشرح هذه الأسباب وكذا إبراز الدوافع الرئيسية لوجود التبادل الدولي .

كما أن تنظيم التجارة الخارجية يعتمد بالأساس على السياسة التجارية التي ينتهجها البلد والتي تختلف من الحمائية الى الحرية، حسب نظرة البلد وتوجهه الاقتصادي وكذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية فيه. وبالتالي تختلف معها أهم الأساليب الفنية لتنظيم هذا القطاع من ضرائب ورسوم الى إعانات والدعم الذي تقدمه الحكومات، خاصة لحماية منتجاتها وصناعاتها الحديثة من المنافسة الأجنبية، وكذا انتهاج نظام الحصص وتراخيص الاستيراد لتنظيم قطاع التجارة الخارجية، والذي في الغالب ما يكون تأثيره جليا على المعروض من السلع بصفة عامة.

تحرير التجارة الخارجية يمر عبر الاتفاقيات الدولية التي لها دور فعال في تحسين التجارة الدولية وجعلها تتطور بعد مرور الوقت من خلال عدة إجراءات والتي ساهمت في تغيير الأنظمة السابقة والقضاء على سياسة التقييد والتشجيع على الانفتاح التجاري لما له من أهمية كبيرة على اقتصاد دول العالم، وقد لعبت المنظمة العالمية للتجارة دور فعال في ذلك لأن أغلبية المبادلات التجارية الدولية تتم بين الدول الأعضاء لهذه المنظمة. وعلى الدولة التي ترغب في تحقيق أكبر المنافع من تحرير التجارة الخارجية أن تنجز العملية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، حتى تحفظ حقوقها من خلال الاتفاقيات المبرمة بين الدول الأعضاء.

# الفصل الثاني

# نماذج النمو الاقتصادي

v

**تمهيد :**

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، أصبح واضحا لدى دول العالم كافة، ضرورة وجود رؤية للتخطيط المستقبلي لمواجهة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكنية لهذه الدول، وأصبح من أهم الأهداف التي تسعى إليها الدول هو تحسين المستوى المعيشي لأفرادها، وذلك عبر تحسن الأداء الاقتصادي بزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ولذلك اهتم علماء الاقتصاد خلال كل مراحل الفكر الاقتصادي بهذا الموضوع، وذلك عبر نظريات تحليل النمو وكيفية حدوثه نظريا، إلا أن جاء تحليل هاورد دومار للنمو، ويعتبر ركيزة أساسية في تفسير النمو، تجسد ذلك في نموذج روبرت سولو للنمو الاقتصادي، الذي يعتبر مصدرا أساسيا للنظريات التي جاءت بعده في تفسير النمو الاقتصادي.

وفي هذا الفصل سوف نسلط الضوء على أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وكذلك العلاقة التي تربط بين الإنتاج والنمو الاقتصادي ، من خلال الإجابة على مختلف الإشكاليات المطروحة حول هذا الموضوع والمتمثلة في:

- **ماهو النمو الإقتصادي وماهي أهم النظريات المفسرة له؟.**
- **في ما تتمثل طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ؟.**

وللإجابة على هذه الأسئلة يجب دراسة مختلف الأسس المتعلقة بالنمو الاقتصادي ، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة اقسام :

- **I: ماهية النمو الاقتصادي.**
- **II:النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي.**
- **III: العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية.**

v

## I : ماهية النمو الاقتصادي

### I .1: مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأسمى الذي تسعى اليه كافة الدول في العالم، وذلك لتحقيق رفاهيتها الاقتصادية، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه " تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية محددة"[1]، أي أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل القومي، بل لابد من حدوث زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لابد أن يكون أكبر من معدل النمو السكاني، وان الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية، بل لابد أن تكون زيادة حقيقة بمعنى لابد من اخد معدل التضخم بعين الإعتبار،أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل الزيادة للدخل– معدل النمو السكاني – التضخم[2]، ولابد أن تكون الزيادة المتحققة في الدخل القومي مستمرة وعلى المدى الطويل، أي غير مؤقتة سرعان ما تتلاشى هذه الزيادة بزوال أسباب حدوثها.

إن هدف نظريات النمو الاقتصادي هو معرفة كيفية حصول عملية النمو الاقتصادي، أي معرفة مصادر النمو الاقتصادي، والذي يعتمد على ثلاث عناصر أساسية لازمة لتحقيقه:

**1/– العمل:** يعتبر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في عملية الإنتاج، وهو عبارة عن القدرات الجسمية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في العملية الإنتاجية، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان النشطين الجاهزين للعمل والقادرين عليه وبساعات العمل التي يبذلها كل عامل، وتساهم الزيادة في عدد السكان في ارتفاع حجم العمالة في الدولة، ويتم تحسين وتطوير عنصر العمل عن طريق التدريب والتعليم.[3]

**2/– رأس المال:** يعتبر عنصر رأس المال عنصر تركمي، يتألف من ألات ومباني واراضي وأصول مادية وغيرها التي تدخل في العملية الإنتاجية، ويتم تمويل رأس المال من خلال الادخار الذي يذهب للاستثمار، وإن زيادة الادخار تؤدي الى زيادة الاستثمار الذي بدوره يؤدي الى زيادة الإنتاج والدخل، مما يزيد في القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد[4]، كما يمكن أن يمول رأس المال عن طريق

الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الدولية.

[1] – عجمية محمد، ونجا علي، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 72.

[2] – عطية، عبد القادر،إتجاهات حديثة في التنمية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 11.

[3] – محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، القاهرة،2001، ص 81.

[4] – خلف، فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن، 2006، ص 107.

v

**3/- التطور التكنولوجي:** وهو عبارة عن التقنيات الحديثة والنظم التي تستخدم في العملية الإنتاجية ، والتي تهدف الى انتاج كمية أكبر وبوقت أقل وجودة أكثر، من خلال نفس الكمية من المدخلات أو أقل ، أي الاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج ، ويتولد التطور التكنولوجي والتقني من خلال الاستكشافات العلمية الجديدة والاختراعات الحديثة والابتكارات والبحث العلمي[1].

## I .2: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

ان النمو هو تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي خلال فترة زمنية محددة، بينما التنمية هي عملية إرادية مقصودة ذات أبعاد مركبة تتضمن إلى جانب النمو وتوزيع ثماره توزيعا عادلا، وإحداث تغييرات جذرية جوهرية في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وفي هياكل المؤسسات الوطنية وفي أنماط السلوك ومواقف واتجاهات المواطنين نحو التنمية مناجل توفير الحياة الإنسانية المادية والروحية الكريمة للفرد والمجتمع، أي أن عملية التنمية أشمل وأعم من النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية، أما التنمية فهي ظاهرة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة لكنه يكون مقرون بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع دون حدوث تنمية اقتصادية، بسبب عدم إتمام التحولات الهامة التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العملية التكنولوجية والمؤسسية والثقافية والاقتصادية والسياسية[2].

## I .3: أنواع النمو الاقتصادي:

هناك ثلاث أنواع من النمو الاقتصادي وهي: النمو التلقائي Spontaneous Growth والنمو العبر Transit Growth والنمو المخططPlanned Growth، بحيث أن:[3]

- النمو التلقائي: هو ذلك النمو الذي يؤخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية بحيث يعتمد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث لا مجال لتدخل الدولة، ويعود ذلك لتحقيق قوى العرض والطلب ومتطلبات الاقتصاد التي تساعد على نموه وتنميته.

- النمو العابر: يأتي استجابة لظهور عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، أي انه يزول بزوال تلك العوامل الخارجية، فهو بذلك نمو غير مستمر وغير ثابت.

[1] - عطية، عبد القادر، مرجع سابق، ص 13.

[2] - حلاوة، جمال، وصالح، علي، مدخل الى علم التنمية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 31.

[3] - أنيسة بن رمضان دراسة إشكالية إستغلال الموارد الطبيعية أثارها على النمو الاقتصادي،دار هومة للنشر والتوزيع،الجزائر، 2014، ص 85.

v

– النمو المخطط: هو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط علمي شامل لموارد ومتطلبات الدولة.

## I .4: قياس النمو الاقتصادي:

يعتبر موضوع تقدير النمو وقياسه الهدف الأكثر أهمية، حيث يتعلق بالارتفاع المستمر للإنتاج والمداخيل، وعادة ما يتم اعتماده زيادة الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو، إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الإجمالي الخام، نتيجة لاختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، ويمكننا التعبير عن الناتج المحلي كمقياس للنمو الاقتصادي بالعلاقة التالية [1]

**الناتج المحلي الإجمالي = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم على القيم المضافة + مجموع الحقوق الجمركية**

أو:

**الناتج المحلي الإجمالي = مجموع الاستهلاك النهائي + مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة + مجموع تغير المخزون + (مجموع الصادرات – مجموع الواردات ).**

وبالتالي فإن النمو الاقتصادي في بلد ما يتجسد بزيادة الإنتاج خلال فترة طويلة نسبيا وهذا ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة ويعد الإنتاج الصناعي، الدخل الوطني والناتج ثلاث مجمعات اقتصادية تمثل النشاط الاقتصادي لبلد ما وما مدى اتساع النمو به [2]. وتجدر الإشارة أنه إذا كان معدل النمو يساوي معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي فإنه من الضروري القيام بمقارنة الناتج المحلي الحقيقي بالناتج المحلي المحتمل أو الكامن الذي يعبر عن مستوى الإنتاج القابل للتحقق باستخدام كامل الطاقة الإنتاجية لكل عوامل الإنتاج ويسمى الفرق بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج الفعلي (بفجوة أوكن OKUN)[3]

ويمكننا الحصول على معدل النمو (R) لدولة خلال فترة زمنية معينة من خلال العلاقة التالية:[4]

$$R = (PIB_t - PIBt_{-1}) / (PIB_{t-1})$$

حيث ان PIBtالناتج المحلي خلال الفترة **t**، $PIB_{t-1}$ الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة t–1

[1] –عبد المجيد قدي، منور اوسرير،و محمد حمو،2010الاقتصاد البيئي (المجلد ط1)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، ص 35

[2] –برنييه(1989)،أصول الاقتصاد الكلي، (المجلد ط1)،(عبد الأمير إبراهيم شمس الدين – المترجمون–)، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،

[3] –عبد المجيد قدي، منور اوسرير، محمد وحمو،مرجع سابق ص 37

[4]– وليدعبد الحميد عايب،الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2010، ص 83–84

v

وفي جميع الاقتصاديات تلعب مكونات الطلب الكلي دورا أساسيا في تحديد معدل النمو حيث أن القاعدة الأساسية في الاقتصاد الكلي هي ضرورة تساوي الاستخدامات مع الموارد وفق المعادلات التالية حيث أن القاعدة الأساسية في الاقتصاد الكلي هي ضرورة تساوي الاستخدامات مع الموارد وفق المعادلة التالية، حيث Y تمثل الناتج، M تمثل الواردات، X تمثل الصادرات، cm تمثل استهلاك العائلات، CAD تمثل الاستهلاك الحكومي، I تمثل الاستثمار الكلي بشقيه، S تمثل التغير في المخزون.

$$Y+M= cm+CAD+I+S+X$$

$$Y= cm+CAD+I+S+(X-M).....(01)$$

و انطلاقا من المعادلة (01) يمكننا حساب مساهمة كل متغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن استهلاك العائلات عادة ما يلعب دورا أساسيا في تشكيل معدل النمو حيث تشكل في غالب الأحيان أكثر من 50% من معدل النمو، كما ان استهلاك الإيرادات العمومية يؤثر بشكل دورة على معدل النمو خاصة في حالة الركود، بالإضافة إلى أن الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي يزيد من دور التجارة الخارجية في تشكيل معدل النمو [1]، كما أن معدل النمو يمكن أن يحسب بطريقتين، بالأسعار الجارية أي بأسعار السوق أو الأسعار الثابتة باستخدام الأسعار الأسمية المنكمشة بزيادة الأسعار، أي باستخدام مؤشر الأسعار الذي يسمح بتصحيح التغيرات التي ينتج عن الأسعار، والمنحنى البياني الذي يتضمن معدلات النمو الاقتصادي للفرد خلال الفترة (2000-1960) في عدد من دول العالم حسب تصنيف Barro سنة 2004.( تم الاعتماد على هذا التصنيف خلال الفترة حتى سنة 2000، لأن المفاهيم المتعلقة باستدامة النمو الاقتصادي لم تتجسد حتى مطلع الالفية الجديدة).

[1]– وليد عبد الحميد عايب،الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، بيروت: مكتبة حسن العصرية،2010، ، ص84

v

**الشكل رقم 01 : معدلات النمو الاقتصادي للفرد خلال الفترة (1960-2000) في عدد من دول العالم**

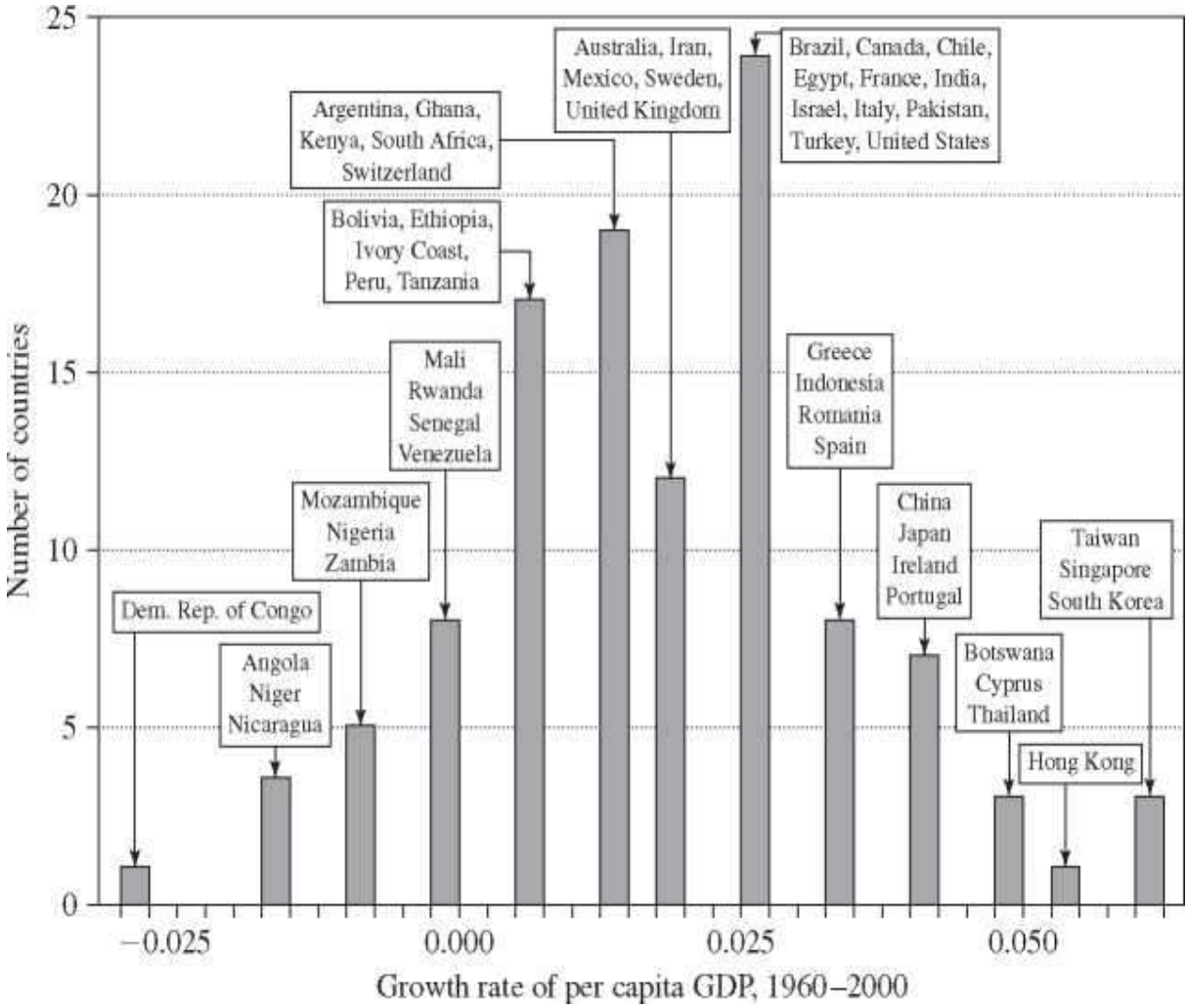


**Histogram for growth rate of per capita GDP from 1960 to 2000**. The growth rates are computed for 112 countries from the values of per capita GDP shown for 1960 and 2000 in figures I.1 and I.2. For Democratic Republic of Congo (former Zaire), the growth rate is for 1960 to 1995. West Germany is the only country included in figure I.1 (for 1960) but excluded from figure I.3 (because of data problems caused by the reunification of Germany). Representative countries are labeled within each group.

v

حيث يرى بارو أن معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة نسبيا في فئة الدول التي سماها بالدول الديموقراطية، مقارنة بالدول الأخرى، ففي مجموعة دول شبه الصحراء الأفريقية الـ 38 والتي هي فئة ( مالي، رواندا، السنغال ماعدا فينزويلا) لم تحقق سوى معدل نمو مقدر في المتوسط بـ 0.6 %سنويا، في حين يتزايد معدل توزيع نمو الناتج المحلي للفرد الواحد بمعدل 1.3 فقط كل 40 سنة، وهو ما يبرز دور العوامل الأخرى كالتكنولوجيا والحكم الراشد في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي عبر العالم، خاصة مع مطلع الألفية الجديدة وتطور متغيرات تحديد هذا النمو [1].

ولأنه عادة ما يتم استعمال الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لقياس النشاط الاقتصادي، وهو مصطلح يطلق على القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية التي تقوم دولة ما بإنتاجها خلال سنة حيث هو بمجموع كل من الاستهلاك c، الاستثمار I ،والانفاق الحكومي G، وصافي الصادرات وفق المعادلة التالية [2]:

$$GDP = C+I+G+(M-X)$$

حيث أن أي زيادة في الانفاق الحكومي من الناحية النظرية يمكن أن تؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يولد زيادة أخرى في الطلب الكلي موزعا بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وتضخم الأسعار، ويتوقف هذا التوزيع على قيود الطاقة الإنتاجية في جانب العرض ومحددات مضاعف المالية العامة في جانب الطلب، وهناك عدة عوامل تتحكم في فعالية سياسة الانفاق الحكومي حيث يتوقع أن يكون مضاعف المالية العامة موجبا في الاقتصاديات المغلقة حيث يوجد تباطؤ في الطاقة الانتاجية[3].

كما يرتبط أيضا معدل النمو بنوعية العمل المستخدم حيث أن الاقتصاد الوطني بحاجة متزايد للعمال ذو كفاءة عالية وفي حاجة متناقصة للعمال الذين ليست لهم كفاءة، هذه الزيادة في مهارة العمال تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل مما يؤثر على معدل النمو الاقتصادي[4].

[1]- Barro & Sala-i-Martin, Economic Growth, The MIT Press,Londo,2004, p. 05

[2] – بول ساموبلسون،الاقتصاد،(هشام عبد الله –المترجمون-)، دار الأهلية، عمان، 2006 ص 451

[3] –وليدعبد الحميد عايب،الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2010 ص 130

[4] – وليدعبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 85

v

## II: النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي.

### II.1:نظريات المفسرة للنمو الإقتصادي

### II .1.1: النمو الاقتصادي عند أدم سميث adam smith (1723-1790):

يأتي ادم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيك، وكان كتابه عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم معنيا بمشكلة النمو الاقتصادي، وكان هدفه هو التعرف على كيفية حدوث هذا النمو، وماهية العوامل و السياسات التي تعوقه، وقد ركز على العناصر التالية:

**أ- القانون الطبيعي:** إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد مسؤولا عن سلوكه، أي أنه أفضل من يحكم على مصالحه وأن هناك يد خفية تقود كل فرد وترشد ألية السوق، فإن كل فرد إذا ما ترك حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته، وهكذا كان أدم سميث ضد تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية، أي نادى إلى حرية السوق[1].

**ب- تقسيم العمل:** تعتبر نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي عند أدم سميث، حيث يعتبره الأساس لرفع الإنتاجية، وبذلك أن سميث أشار الدور المال البشري في النمو الاقتصادي لأن تقسيم العمل له فوائد على المهارات والتدرب والخبرة.

**ت- عملية تراكم رأس المال:** إن التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا والمحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ويجب ان يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الافراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أي إنتاج السلع الرأسمالية بدلا من إنتاج السلع الاستهلاكية أكثر من الاقتصاد الوطني. كما أنه ركز على القطاع الصناعي بسبب تزايد الغلة فيه[2].

**ث - دوافع الرأسمالية على الاستثمار:** إن تنفيذ الاستثمار يرجع الى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح، وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار السائد، إضافة إلى الأرباح الفعلية المحققة[3].

[1] - محمد مصطفى، وسهيل أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، الاسكندرية، مصر، مطبعة الإشعاع،1999، ص 61.

[2] - عجمية، محمد، والليثي، علي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، الدار الجامعية، 2004، ص 69 - ص 70.

[3] - محمد مصطفى، وسهيل أحمد، مرجع سابق، ص 63.

v

**ج – عناصر النمو:** وفقا لأدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين والمزارعين ورجال الاعمال، ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل، والمنافسة تقود هؤلاء الى توسيع أعمالهم مما يؤدي الزيادة النمو الاقتصادي.

**ح – حجم السوق:** حيث أن حجم السوق عندما يكون ضيقا فإن الطلب يكون غير كاف لشراء السلع المنتجة في ظل أسلوب الإنتاج الكبير، وبالتالي فهو يربط بين التخصص وتقسيم العمل الذي ينجم عنه حجم كبير من الإنتاج وبين حجم السوق الذي قد يعطل حركة النمو الاقتصادي ولذلك فهو ينادي بحرية التجارة والتبادل الدولي من أجل تصريف المنتجات في الأسواق العالمية. وأشار سميث الى أهمية اكتشاف أمريكا، حيث اعتبرها سوقا مهما أمام السلع الأوروبية، وهذا سيؤدي الى المزيد من التخصص وتقسيم العمل وتحسين فنون الإنتاج.

والشكل التالي يوضح باختصار تصورات ادم سميث للنمو الاقتصادي :

**شكل رقم (1):** تصورات أدم سميث للنمو الاقتصادي:

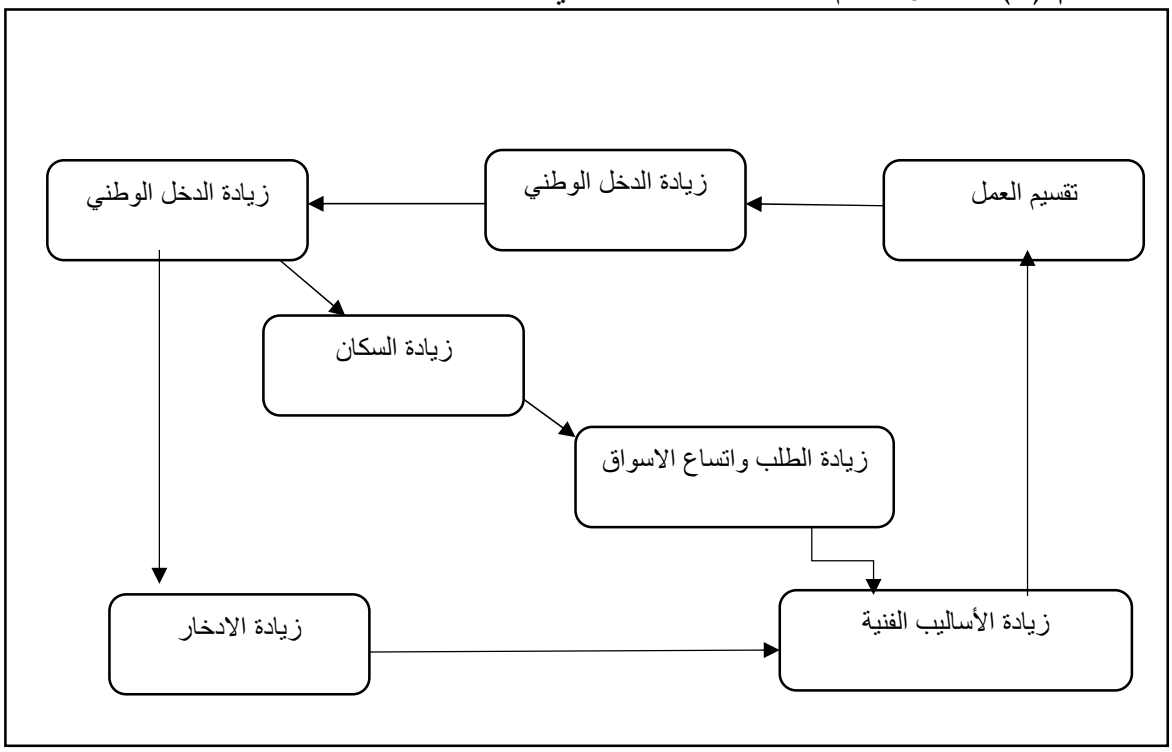


**المصدر:** سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مدمة في الاقتصاد والتنمية ، مديرية دار الكتب للطباعة ، العراق، ص 1988،61

v

### II .2.1. النمو الاقتصادي عند ديفيد ريكاردو david ricardo (1772-1833):

تأتي أفكار ريكاردو لعملية النمو، أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية، لتوفيرها الغذاء للسكان الذين تتزايد أعدادهم، إلا أنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وجاء هذا الافتراض عند ريكاردو نتيجة لعدم إعطائه امية تذكر لدور التقدم التكنولوجي، متأثر بالفترة التي عاشها في إنجلترا والتي تضمنت قلة وضعف إستخدام التقدم الفني والتكنولوجي في الزراعة،وإستخدامها بشكل كبير في الصناعة [1]، وحسب نموذج ريكاردو فقد قسم المجتمع الى ثلاث طبقات إقتصادية هي:

**1- ملاك الأراضي:** وهم الطبقة غير المنتجة والذين ينفقون كل داخلهم على الاستهلاكات الترفيه.

**2 – العمال:** وهم الذين يتم الاستعانة بهم في الإنتاج مقابل الأجور، وينفقون كل دخلهم على الضروريات.

**3 – الرأسماليون:** وهم الطبقة المنتجة والتي تعتبر ضرورية لعملية النمو الاقتصادي، لأنها تستهلك جزء قليل من دخلها الذي من الأرباح، وتدخر الباقي وتوجهه للإستثمار (التراكم الرأسمالي)[2].

ويعتقد ريكاردو بأن الاقتصاد يبدأ باستخدام الأراضي الأكثر خصوبة، فإن ارتفع الطلب احتاج المجتمع الى كميات كبيرة من المنتجات الزراعية، ممات يؤدي بالتوجه الى الأراضي الأقل خصوبة التي تحتاج فعليا الى حجم عمالة اكبر، وبذلك يزداد الطلب على العمال مما يؤدي الى ارتفاع الاجور، كما يرتفع ريع الأراضي التي تصلح للزراعة، مما يؤدي الى إنخفاض أرباح طبقة الرأسماليين وإنخفاض قيمة المدخرات لديهم، وبالتالي إنخفاض التراكم الرأسمالي، مما يؤدي الى انخفاض الاستثمار الذي يؤدي الى انخفاض كبير في نسبة الأرباح الرأسمالية على المدي الطويل، وبذلك يصل الاقتصاد الى الركود، وهذا الركود يمكن تأجيله عن طريق تطبيق الوسائل الفنية والتكنولوجية، بحيث تؤجل مفعول قانون تناقص الغلة، حيث أن التكنولوجيا تؤدي الى زيادة إنتاجية العامل وبالتالي تخفيض التكاليف ومن ثم إنخفاض أسعار السلع الزراعية، وبالتالي لا يتأثر نصيب الأرباح في الناتج الكلي ومن ثم يستمر المجتمع بالنمو، وبحسب ريكاردو فإن النمو السكاني يتزايد بمعدل أكبر من معدل تراكم راس المال وبالتالي سينتهي المجتمع الى حالة ركود، والحل الوحيد هو تحديد عدد السكان[3]

[1] – خلف، فليح، مرجع السابق، ص 115.

[2] – القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،عمان، الأردن، 2007، ص 69.

[3] – محمد، مصطفى،وسهيل أحمد، مرجع سابق، ص 69.

v

**شكل رقم (2):** تصور نظرية دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي.

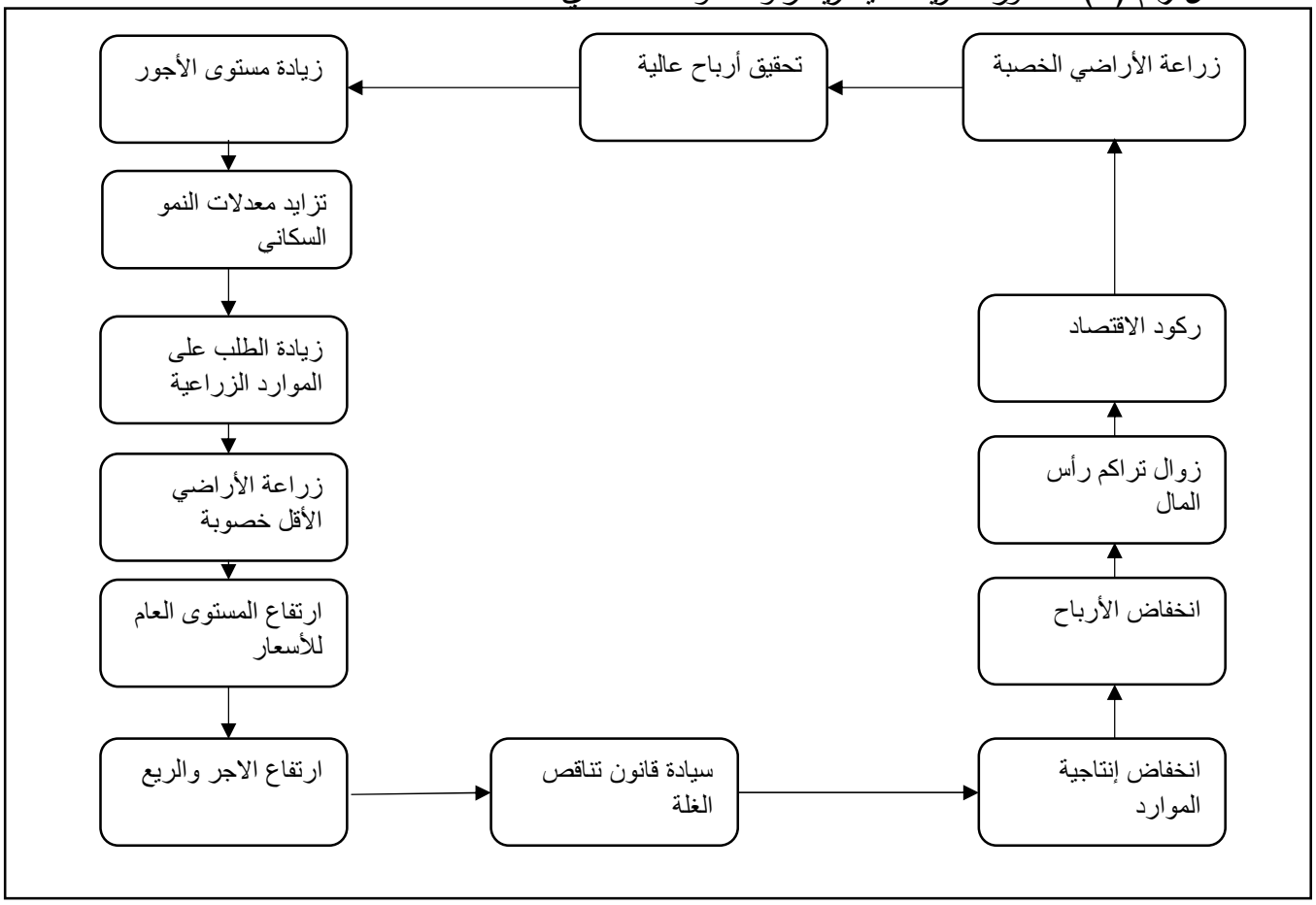


**المصدر**: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مدمة في الاقتصاد والتنمية، مديرية دار الكتب للطباعة، العراق،1988،ص 79.

### II .3.1. النمو الاقتصادي عند مالتوسMaltus (1766-1834):

إرتبطت شهرة مالتوس بنظريته عن السكان، حيث ان عدد السكان يتزايد وفق متتبعات هندسية في حين أن الغذاء يتزايد وفق متتبعات حسابية، وبالتالي فإن زيادة السكان لا يقابلها زيادة في الموارد مما يشكل عقبة في سبيل النمو، إلا إذا صاحب ذلك زيادة في الطلب على العمالة من أجل زيادة الإنتاج، وبالتالي يرى مالتوس أهمية توجيه رؤوس الأموال الى القطاع الصناعي باعتباره الامل الوحيد في امتصاص الزيادة في السكان ، وسياسة مالتوس للنمو تتمثل في زيادة رأس المال المستثمر في كل من القطاعين الصناعي و الزراعي (سياسة النمو المتوازن)، حيث بين أهمية التشابك بين القطاعات الإنتاجية، فكل قطاع يمثل سوقا لمنتجات القطاع الاخر، وفشل أي قطاع سيمثل اختناقا للقطاع الاخر[1].

[1] –الحبيب، فايز، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي ، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، 1985، المملكة العربية السعودية، ص 32.

v

مما سبق يتضح أن الاقتصاديون الكلاسيك يؤمنون بضرورة الحرية الفردية، واهمية حرية الأسواق، وسيادة المنافسة الكاملة، والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد، ويرون ان التكوين الرأسمالي هو مفتاح التنمية، حيث ينظر إليه جميع الكلاسيكيون على أنه المحرك الأساسي للتنمية، لأن له الفضل في تحقيق التقدم الفني وإمكانية تطبيق التخصص وتقسيم العمل، لذلك أكدوا جميعا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات.

**الشكل رقم (3): تصور نظرية روبيرت مالتوس للنمو الاقتصادي**

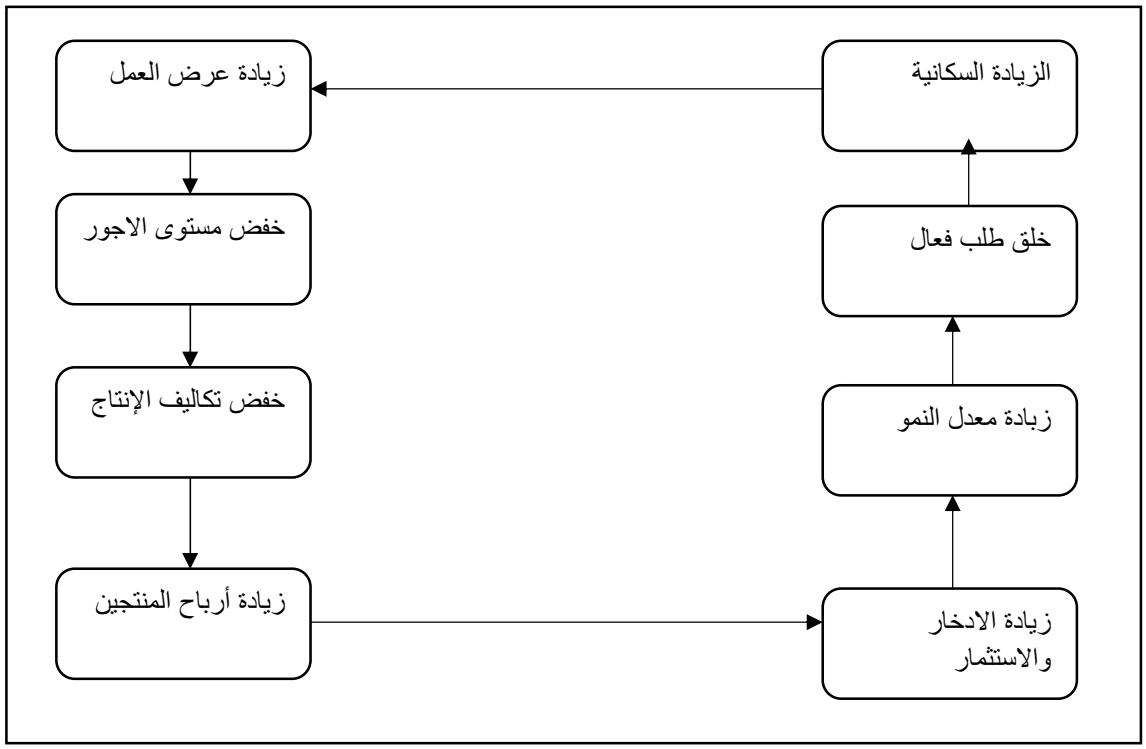


**المصدر**: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مدمة في الاقتصاد والتنمية، مديرية دار الكتاب للطباعة، العراق،1988، ص 85.

### II .4.1. النمو الاقتصادي عند جوزيف شومبيتر joseph Schumpeter(1883-1950) :

تتركز أفكاره في التالي:

أ – أن التطور فيظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الاجل متعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.

v

ب – يتوقف النمو على عاملين أساسيين الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار[1].

ت – إعطاء المنظم أهمية كبيرة خاصة ووصفه بأنه مفتاح التنمية أو المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية، وبهذا قد أعطى شومبيتر لرأس المال البشري دور مهم في النمو وذلك من خلال دور المنظم او المبتكر وهما من مكونات راس المال البشري.

ث – التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين.

حيث خالف شومبيتر الكلاسيك في أن مصدر الاستثمار والادخار هم فقط طبقة الرأسماليين، حيث عرف الادخار بأنه استهلاك في المستقبل أو استثمار، وبالتالي ليس من الضروري أن يكون المدخر هو نفسه المستثمر، وافق النيوكلاسيك في أن الادخار يرتبط بعلاقة طردية مع سعر الفائدة، كما أشار الى العلاقة الطردية للدخل أيضا مع الادخار[2].

### II .5.1: النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي John Maynard Keynes (1883-1946) :

تركز هذه النظرية على دور كلا القطاعين العام والخاص في الاقتصاد، أي الاقتصاد المختلط حيث يختلف كينز مع السوق الحر(دون تدخل الدولة)، أي أنه مع تدخل الدولة في بعض المجالات لتعويض أي نقص يحدث في الطلب الفعال ويمكن تلخيص النظرية الكينزية بالنقاط التالية:

أ – **الطلب الفعال:** هو المحرك الأساسي الذي يعتمد عليه كل من الدخل القومي وحجم العمالة، والذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة[3] ويتكون من:

* **الاستهلاك:** فإن حدث ركود في الاستثمار فلابد أن يرفع المجتمع من الميل الحدي للاستهلاك،لأن ذلك يشجع زيادة الإنتاج والعمالة، وبالتالي زيادة الدخل القومي بنسبة أكبر من الزيادة في الاستهلاك وفقا لفعل المضاعف.

* **الاستثمار:** حيث يعتمد على سعر الفائدة من جهة وعلى الكفاية الحدية لرأس المال من جهة أخرى، وتأثيرها على الاستثمار أكبر من تأثير سعر الفائدة، حيث أن إنخفاض سعر الفائدة في جو مليء بعدم التأكد من فرص الربح في المستقبل يؤثر تأثيرا سلبيا على نفسية المستثمر الخاص بحيث يجعله يحجم عن

[1] - القريشي، مدحت، مرجع سابق، ص 69.

[2] -الحبيب، فايز، مرجع سابق، ص 47.

[3] -نزراي، رفيق، الاستثمار الأجنبي والمباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 77.

v

الاستثمار. فقد نادى كينز بعدم مزاحمة الاستثمار الحكومي للاستثمار الخاص، ويكون دوره في تكميل ما ينقص من الاستثمار الخاص، ويسهم دور الحكومة في زيادة ثقة المستثمرين في القطاع الخاص

ولا يجب أن يتدخل كمنافس لهذا القطاع بل تدخل كنشاط تعويضي ودافع لزيادة التفاؤل لدى أفراد المجتمع في استثمار مدخراتهم.

**ب – سياسة التمويل بالعجز:** إن إنخفاض معدل الدخل القومي مؤشرا لحالة النشاط الاقتصادي في المجتمع بسبب قصور المدخرات الخاصة عن تمويل الاستثمارات الجديدة، وهنا يبرز دور الحكومة في زيادة الانفاق العام مما يسبب عجز بالموازنة والذي يتم تمويله عن طريق النظام المصرفي، وهذا يكون في حالة كان الاقتصاد القومي دون مستوى التشغيل الكامل لعناصر الانتاج، أما إذا اقترب الاقتصاد من هذا المستوى فيجب أن تكون الحكومة حريصة في استثماراتها حتى لايقع الاقتصاد في حالة تضخم وفي هذه الحالة عليها أن تتبع أسلوب الإنفاق بأقل مما تحصل عليه من الضرائب[1].

**ت – إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة:** ويبرر كينز سياسته هذه بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك للطبقات الفقيرة، وبالتالي زيادة دخل هذه الطبقة سيؤدي الزيادة حجم الاستهلاك الكلي في المجتمع، ومن ثم زيادة الطلب الفعال ومن ثم زيادة الادخارات ، وبالتالي زيادة الاستثمار.

وانتقد كينز الأسس التي قمت عليها النظرية الكلاسيكية، وأهمها قانون ساي ومبدأ تحقيق التوازن الكامل في الاقتصاد الكلي عند مستوى العمالة الكاملة، وأكد بان مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والداخل، حيث يتحدد مستوى الاستخدام من خلال الطلب الكلي.

مما سبق يتضح أن نظرية كينز ركزت أساسا على علاج مشكلات الدول المتقدمة، ولذلك جاء تحليله في صورة سياسات وأدوات اقتصادية،ومهتما بعلاج هذه المشكلات، وقد لاقت هذه السياسات والأدوات استحسانا كبيرا من قبل واضعي ومنفذي برامج التنمية في الدول النامية، خاصة فيما يتعلق بسياسة التمويل بالعجز في الميزانية والانفاق الحكومي لتعويض النقص في الطلب الفعال، واهتم كينز بعلاج البطالة في الدول المتقدمة الصناعية في حالة الكساد تبعا للدورات الاقتصادية، وذلك من خلال رفع البطالة في الدول النامية المختلفة، حيث ان هناك بطالة مزمنة وليست دورية، وهي في الأساس ناجمة عن ضعف رأس المال وعدم المقدرة على استخدام وسائل التقدم الفني الذي يساعدها على استغلال عناصر الإنتاج المتوافرة بها ومنها عنصر العمل وبالتالي فان زيادة الطلب الفعال قد لا تؤدي الى زيادة الناتج الكلي بل قد يؤدي ارتفاع الأسعار وحالة تضخم لمدة طويلة، وأخيرا فان كينز مهد الطريق أمام نماذج للنمو الاقتصادي التي أتت بعده، من ابرزها نموذج هارودومار، ونموذج سولو.

[1] – القريشي، مدحت، مرجع سابق، ص 73 – ص 74.

v

## II.2.نماذج النمو الإقتصادي

### II .1.2 نموذج هارود – دومار للنمو الاقتصادي harrod-domar(1939-1945):

تم وضع هذا النموذج من الاقتصادي روي هارود و وافسي دومار، انشغالا بدراسة النمو الاقتصادي، ومعرفة دور الاستثمارات في تحقيق نمو معدل الدخل القومي، والاستنتاج الرئيسي لهذا النموذج أن نمو الناتج المحلي يتناسب مع نصيب الانفاق الاستثماري في الناتج المحلي، وقد وضع هارود– دومار نموذجهما على شكل افتراضات أبرزها:

– دالة الإنتاج هي دالة ذات معاملات ثابتة: أي للحصول على وحدة واحدة من الإنتاج لابد من استعمال قيمة من معامل رأس المال ومقدار من قيمة معامل اليد العاملة .

– الاستهلاك في المدي الطويل يمثل نسبة ثابتة من الدخل القومي، أي أن الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل ثابت وبالتالي فان الميل الحدي للادخار يعتبر ثابتا أيضا[1].

– ثبات المستوى العام للأسعار أي ان الدخل النقدي يساوي الدخل الحقيقي.

– عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الادخار والاستثمار وان اجمالي الاستثمار الذي يرغب المنتجون القيام به يساوي اجمالي الاستثمار المحقق.

– الافتراضات تعمل في ظل اقتصاد مغلق.

– ثبات معالم رأس المال، أي النسبة بين رأس المال والدخل القومي (رأس المال/ الدخل القومي).

– الميل الحدي للادخار= الميل المتوسط للادخار.

– أن الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة[2].

**ويمكن صياغة النموذج الرئيسي الذي توصل إليه هارود–دومار كالأتي:**

$$G(y) = \frac{(dY)}{y} = \frac{s}{cor}$$

حيث cor معامل رأس المال، الدخل الوطني : (النمو الاقتصادي للناتج) ويرمز له (Y)، الإدخار الوطني: ويرمز له (S) نلاحظ من المعادلة :

- أن معدل النمو في الناتج القومي يتحدد بكل من معدل الإدخار الوطني ومعامل رأس المال.

[1] – القريشي، مدحت، مرجع سابق، ص 74.

[2] – عجمية، محمد نجا، مرجع سابق، ص 157.

v

- معدل النمو يتناسب طرديا مع معدل الإدخار وعكسيا مع معامل رأس المال، وهذا يعني أن المجتمعات إذا أرادت أن تنمي ناتجها القومي عليها أن تدخر نسبة من ناتجها الوطني ومن ثم تستثمر هذا الإدخار[1].

- أما المعدل الفعلي الذي تنمو عنده أي مستوى من مستويات الإدخار والإستثمار، فيعتمد على إنتاجية الإستثمار والتي تساوي مقلوب معامل رأس المال، أي إنتاجية رأس المال تساوي:

$$\frac{s\ (dY)}{cor\ \ y} =$$

مما سبق فإن جوهر التنمية وفقا لهذا النموذج يكمنفي تلك النسبة التي تستقطع من الناتج القومي وتوجه للإدخار (بدلا من الاستهلاك)، فإذا حدثت زيادة في معادلة الإدخار، فإن الدول النامية ستتمكن من زيادة معدل النمو في الإنتاج.[2]

### II .2.2: نموذج روبرت سولو للنمو الاقتصادي Solow (1956):

يعتبر نموذج سولو (1956) من أهم النماذج التي حللت مصادر النمو،وقد استندت النظريات الحديثة فيما بعد بشكل قوي على هذا النموذج، رائد هذا النموذج هو روبرت سولو الاقتصادي الأمريكي، حيث طور هذا النموذج لمحاولة تفسير النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة، قام سولو باختبار الفرضية التي اعتقد بها معظم الاقتصاديين. أن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي لزيادة إنتاجية ساعات العمل وأنه مع تراكم رأس المال ترتفع حصة كل عامل من رأس المال مع مرور الوقت.

دراسة سولو اعتمدت على جميع التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعات العمل في الولايات المتحدة ما بين عامي 1909–1949، ثم حلل نمو الإنتاج في ساعة العمل الواحدة الى مكونين منفصلين:

- الأول مرتبط بزيادة رأس المال الموظف لكل ساعة.
- الثاني يمثل ذلك الجزء الذي لا يمكن أن يعزى لرأس المال.

[1] –Peter, Philip, Economic Transition and Growth, Yale University, Cowls Foundation, 2005.,2005,p49

[2] – صبيح،ماجد،التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة،2008،ص53

v

فوجئ العديد من الاقتصاديين بنتائج سولو والتي أظهرت أن 12.5 % فقط من تغير الإنتاجية على المدى الطويل يعزى إلى رأس المال الموظف، أما الجزء الباقي من نمو الإنتاجية والذي يفسر النمو على المدى الطويل سماه سولو باسم ( التغير التقني Technical Change) [1].

فقد كان حسب نموذج النمو النيوكلاسيكي فإن نمو الناتج هو نتيجة لواحدة أو أكثر للعوامل التالية :

- الزيادة في كمية العمل ونوعيتها من خلال النمو السكاني وتطوير التعليم.
- الزيادة في رأس المال من خلال الادخار والاستثمار .
- التحسينات في التكنولوجيا [2].

أما من خلال نموذج سولو فإنه يؤكد على أهمية الادخار والاستثمار، كما أنه يشرح مساهمة المصادر المختلفة لنمو الناتج من خلال المعادلة الآتية كما يلي:

$$= (1-\theta)\ (dL/L) + (\theta) + (dk/k) + \frac{dA}{A} \ldots\ldots\ldots\ldots (1)\ \frac{dy}{y}$$

**حيث أن :**

$(1-\theta)$: نصيب العمل من الناتج.

$(dL/L)$: معدل نمو العمل.

$(\theta)$: نصيب رأس المال من الناتج.

$(dk/k)$: معدل نمو رأس المال.

لقد كانت نظرية "Harrod-Domar" متشائمة بسبب اعتقادها أن الاقتصاد يميل للتقلب بين حالتي البطالة والتوظيف الزائد عن الحد، حيث يرجع " Solow " سببه إلى الجمود المفترض في معامل رأس المال، وإلى إستخدام عناصر الإنتاج بنسبة ثابتة، الأمر الذي يؤدي إستخدامها بغير كفاءة، ولذلك اقترح إمكانية الإحلال بينهما، وافترض أن عرض العمل ينمو بمعدل ثابت (n)، وأن تراكم رأس المال هو نسبة ثابتة من الدخل ، واستبدل المعامل الثابت لرأس المال في دالة الإنتاج بدالة متجانسة خطيا

والتي يعر عنها بالصيغة التالية:

$$Y = F(K,L$$

[1] – شرر،2002 فيدريك،نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالإبتكار التكنولوجي، (تعريب)، علي أبو عمشة، العبيكات،الطبعة الأولى،السعودية ص41.

[2] – تودارو،ميشيل، التنمية الاقتصادية،'(ترجمة، حسني،محمود،عبد الرزاق، محمود)،دار المريخ للنشر، 2006،ص151.

v

**عتمد النموذج على مجموعة من الافتراضات [1] :**

1- الاقتصاد مغلق وتسود عليه بعض المنافسة في جميع أسواقه ، وينتج منتجا واحدا.

2- دالة الإنتاج هي دالة "Cobb-Douglas" ذات غلة الحجم الثابثة ، حيث يمكن الإحلال بين عنصري الإنتاج K و L [2].

$$L^{1-\alpha} = F(K,L) = K^{\alpha} \quad Y$$

3- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز :

$$C = Cy \rightarrow S = (1-c)Y = \theta Y$$

4- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابثة ، حيث إذا كان معدل نمو السكان هو( n) فإن عرض العمل ينمو كذلك بـ ( n) وذلك لأن:

$$\frac{d \log L}{dt} = \frac{\frac{dl}{l}}{dt} = \frac{L}{dt} = n$$

5- فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال، ووجود مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.

6- التكنولوجيا متخير خارجي منشأ .

[1] - دهان محمد، الإستثمار التعليمي في رأس المال البشري، دراسة حالة الجزائر ،رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، الجزائر، 2010، ص 244.

[2] - تودارو ،ميشيل، التنمية الاقتصادية،،ص 130

v

## III: العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية

عند الحديث عن دور الإنمائي للتجارة الخارجية فإننا نقصد دراسة أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني فالتجارة الخارجية تعد أحد الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الدخل الوطني وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد ورفاهيتهم.

فالدولة التي تقوم بعملية التنمية الاقتصادية هي أشد حاجة الى التجارة الخارجية، ذلك أنها تحتاج الى استيراد السلع والمعدات الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لبرامجها التنموية، كما تحتاج إلى تسويق وتصريف منتجاتها ولا تتاح هذه العملية إلا عن طريق الدخول في معاملات دولية تجارية[1]

تضمن التجارة الدولية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال إنتاج السلع والخدمات ذات المزايا النسبية واستيراد السلع الأخرى بتكلفة أقل.

- **علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي:**

وذلك لأن أي دولة تحتاج إلى استيراد أساليب الإنتاج الحديثة لنقل عملية الإنتاج في المراحل الأولى من التطوير ، وتحتاج أيضًا إلى استيراد السلع من السوق بسعر أقل وجودة أفضل في إطار الاستفادة من التخصص الدولي.

وتتمثل الاستفادة من الواردات وأثرها على النمو الاقتصادي في أن الاستيراد الرأسمالي في بداية مراحل التنمية الاقتصادية في نمو الدخل الوطني بشكل غير مباشر يكون عن طريق تمكين الاقتصاد الوطني من مواجهة أعباء التنمية إذا يتم عن طريق الاستيراد توفير المعدات والتجهيزات والخبرات اللازمة وذلك لبناء قاعدة إنتاجية من خلال الموارد التي لا تملكها، الأمر الذي يجعلها تلجا إلى السوق الدولية لتوفيرها.

التجارة الخارجية تتيح للمجتمع الحصول على المزيد من السلع والخدمات بتكلفة أقل مما كانت عليه قبل إنشائه ، مما يعني أن مبادئ التخصص الدولي التي تقوم بموجبه التجارة الخارجية بين البلدان يجب أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للدولة.

علاوة على ذلك ، يمكنها إدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج لتحسين القدرة الإنتاجية وكفاءة العمالة ، وتحقيق أفضل استخدام للموارد من خلال توجيه القدرة إلى القطاعات ذات المزايا التنافسية.

وتتمثل علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي في:

[1] – جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2001 ، ص 18.

v

أثر الواردات على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية والموارد الوسيطة اللازمة لتنفيذ خطة الاستثمار المحددة في خطة التنمية، من ناحية أخرى ، أدى النمو الاقتصادي إلى زيادة دخل الفرد وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية. من ناحية أخرى ، تعتبر الواردات أيضًا تسربًا اقتصاديًا وعبئا يؤثر على احتياطيات النقد الأجنبي للبلاد، لذلك ، يجب أن تكون الخطة الشاملة قادرة على الموازنة بين فوائد وتكاليف الواردات بحيث يمكن للواردات أن تخدم أهداف التنمية ، بدلاً من أن تثقل كاهل الاقتصاد ، لا سيما في البلدان ذات معدلات الاستيراد إلى الناتج المحلي الإجمالي المرتفعة ، والتي تعاني بضعف في قطاع الإنتاج ، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات اللازمة لتمويل الواردات.

هذا وترتبط الواردات برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة والموارد المطلوبة في عملية الإنتاج للبلد المضيف، حيث ترتكز فرضية "الواردات تقود للنمو الاقتصادي" على عملية التحديث ونقل التكنولوجيا والموارد الضرورية للإنتاج ، أي تتوقف هذه الفرضية على النمو عوامل الإنتاج الكلية. وكذلك إستيراد السلع الرأسمالية خاصة في المراحل الأولى من التنمية يعتبر ضروري ، حيث يرتبط معدل النمو بزيادة الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية والموارد الكيميائية في المجموع العام للواردات، كما دعا لتخفيض التعريفة الجمركية على هذه السلع[1]

وللتعرف أكثر على العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، يستوجب علينا بناء نموذج اقتصادي قياسي للنمو الاقتصادي في الجزائر من أجل معرفة أهم المؤشرات التي تؤثر فيه ، وهذا بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي التي سنتعرف عليها في الفصل القادم ، ولكن قبل ذلك يستلزم علينا أولا التعريف بالمتغير التابع والمتغيرات المعتمد عليها الدراسة من أجل تعيين وبناء النموذج، وثانيا تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

**أولا: تحديد متغيرات النموذج**

-**المتغير التابع:** ويتمثل في النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي ولقد استخدمناه كتعبير عن النمو الاقتصادي ورمزنا له بالرمز GDP (ونعبر عنه بالنسبة المئوية %).

- **المتغيرات المستقلة** : وتتمثل في:

1/- معدل الانفتاح التجاري: حيث يعبر عن أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي، ويحسب عن طريق مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي $(\frac{X+M}{PIB} * 100)$ ، ونرمز له بالرمز (OPEN) ويعبر عنه بالنسبة المئوية.

[1] - زياد محمد أبو ليلى، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،2003، ص23.

v

2/- سعر الفائدة الحقيقي : يتمثل في سعر الفائدة الإسمي على القرض- معدل التضخم، وهو أكثر مؤشرات التحرير المالي استخداما لتبيان الاختلاف في مستويات الانفتاح، ويرمز له بالرمز (INTR) ويعبر عنه بالنسبة المئوية.

3/- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: وهو عبارة عن تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود من الدولة الأم بغية إنشاء مشاريع مباشرة لغرض الربح ويرمز له بالرمز (FDI) ويعبر عنه بالمليون دولار.

**ثانيا: تحديد الشكل الرياضي للنموذج**

بعد تحديد المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة ومجموع المتغيرات المفسرة، يمكن التعبير عما سبق بالصيغة الرياضية التالية:

$$GDP = F(OPEN, INTR, FID)$$

وتعطى الصيغة الرياضية للنموذج الخطي في صيغة المعادلة التالية :

$$GDP_t = B_0 + B_1\ OPEN_t + B_2\ INTR_t + B_3\ FID_t + U_t$$

**حيث:**

**GDP:** يمثل النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بـ %.

**OPEN:** يمثل معدل الانفتاح التجاري بـ %.

**INTR:** يمثل سعر الفائدة على الإقراض بـ %.

**FID:** يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار أمريكي.

$B_0, B_1, B_2, B_3$: معلمات النموذج.

**Ut:** تمثل حد الخطأ، المضاف في النموذج والذي يعوض المتغيرات التي يصعب قياسها.

**T:** تتمثل في الزمن ، أي قيمة المتغير خلال السنة t.

**ثالثا: تحديد التوقعات القبلية**

من خلال من خلال النظرية الاقتصادية تكون العلاقة بين المتغير التابع للنمو السنوي الحقيقي للناتج الإجمالي المحلي والمتغيرات المستقلة كما يلي:

v

– تكون العلاقة بين معدلات الانفتاح التجاري والنمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية.

– تكون العلاقة بين النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة الحقيقي على الإقراض علاقة طردية، فالتحرير المالي يؤدي أساسا إلى رفع أسعار الفائدة التي تكون تحت مستواها التوازني في ظل سياسة التقييد المالي، ما يحفز الإدخار وبالتالي الاستثمار مما يؤثر إيجابيا على المستوى المالي مساهما بذلك في رفع معدلات النمو.

– تكون العلاقة بين النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة طردية بحيث كلما زادت تدفقات المشاريع الأجنبية المباشرة كلما زادت أرباح البلد المضيف وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

**رابعا:تحليل معلمات النموذج الخطي(مراحل ما قبل التقدير).**

قبل مرحلة تقدير معلمات النموذج نقوم بتحليل معلمات النموذج وذلك عن طريق:

**1- جمع البيانات :** القيام بجمع مختلف البيانات الخاصة بالدراسة وذلك من الفترة (1990-2019).

**2- اختيار طريقة القياس المناسبة:** من أجل تقدير معلمات النموذج سنقوم باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص (سنقوم بشرحها لاحقا)، و يتم ذلك بالاستعانة ببرنامج (Eviews 10)، وبعد إدخال البيانات في هذا البرنامج كانت النتائج كما يلي:

$$GDP_t = -4.28 + 0.13OPEN_t - 0.001FID_t + 0.08\ INTR_t.$$

$$(-1.83) \quad (3.04) \quad (-1.90) \quad (2.62)$$

| | | |
|---|---|---|
| $R^2$ =0.33 | N= 30 | F = 4.36 |
| Adj $R^2$ = 0.25 | DW: 1.87 | Prob(F): 0.012 |

من إعداد الطالبتين بناء على الملحق رقم (01)

حيث :

() : القيم مابين قوسين تمثل الإحصائية **t** والتي سيتم الإعتماد عليها في جميع النتائج.

$R^2$ : معامل التحديد.

v

$Adj\ R^2$ : معامل التحديد المصحح.

N : عدد المشاهدات.

DW : احصائية داربن واتسون.

F : إحصائية فيشر.

Prob : إحتمال الخطأ.

**3- دراسة إستقرارية النموذج :**

إختبار الاستقرارية باستعمال ADFو PP

كمرحلة أولى، نقوم بإختبار استقرار السلاسل الزمنية، وهو شرط من شروط التكامل المشترك، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها وقد تم استخدام جذر الوحدة من اختبار فيليب بيرون (PP) وإختبار (ADF) .

الجدول رقم () : اختبار الاستقرارية باستعمال اختبار ADF و PP

| المتغير | الفرق | PP | | | | ADF | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | T | %1 | %5 | الاحتمال | T | %1 | %5 | الاحتمال |
| GDP | CGDP | -3.17 | -3.68 | -2.97 | 0.0037 | -3.17 | -3.69 | -2.97 | 0.0037 |
| | D(GDP) | -8.62 | -3.69 | -2.97 | 0.0000 | -8.62 | -3.69 | -2.97 | 0.0000 |
| OUV | COPEN II* | 19.14 | 3.7 | -2.97 | 0.0001 | 5.80 | -3.73 | -3 | 0.0000 |
| | D( COPEN) I* | -4.57 | -3.69 | -2.97 | 0.0001 | -4.57 | -3.69 | -2.97 | 0.0001 |
| FID | FID II* | 8.60 | -3.70 | -2.97 | 0.0000 | -8.80 | -3.71 | -2.98 | 0.0000 |
| | D(FID) I* | -8.33 | -3.69 | -2.97 | 0.0000 | -8.33 | -3.69 | -2.97 | 0.0000 |
| INTR | INTR | -3.53 | -3.68 | -2.97 | 0.0015 | -3.53 | -3.68 | -2.97 | 0.0015 |
| | D(INTR) | -7.39 | -3.69 | -2.97 | 0.0000 | -7.39 | -3.69 | -2.97 | 0.0000 |

**المصدر**: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج .Eviews10

v

من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة من كل اختبار ADF و PP يتضح أن السلسلة تستقر عند المستوى العادي إلا أن متغيرات كل من الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي يستقران عند:

– استقرار COPEN عند الفرق الثاني بينما D(COPEN) تستقر عند الفرق الأول، استقرار FIDعند الفرق الثاني أما استقرار D(FID) يكون عند الفرق الأول.

إختبار الاستقرارية باستعمال دالة الارتباط الذاتي والجزئي

النموذج عند المستوى الأولي

Date: 09/20/20 Time: 17:38
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

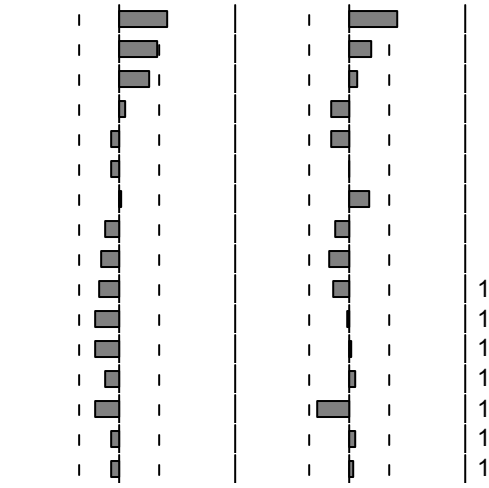

| | Autocorrelation | Partial Correlation | | AC | PAC | Q-Stat | Prob |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | | | 1 | 0.427 | 0.427 | 6.0465 | 0.014 |
| 2 | | | 2 | 0.345 | 0.199 | 10.139 | 0.006 |
| 3 | | | 3 | 0.264 | 0.077 | 12.609 | 0.006 |
| 4 | | | 4 | 0.052 | -0.162 | 12.711 | 0.013 |
| 5 | | | 5 | -0.075 | -0.160 | 12.930 | 0.024 |
| 6 | | | 6 | -0.079 | -0.006 | 13.180 | 0.040 |
| 7 | | | 7 | 0.013 | 0.178 | 13.188 | 0.068 |
| 8 | | | 8 | -0.125 | -0.127 | 13.866 | 0.085 |
| 9 | | | 9 | -0.164 | -0.183 | 15.103 | 0.088 |
| 10 | | | 10 | -0.186 | -0.146 | 16.763 | 0.080 |
| 11 | | | 11 | -0.213 | -0.012 | 19.058 | 0.060 |
| 12 | | | 12 | -0.218 | 0.022 | 21.585 | 0.042 |
| 13 | | | 13 | -0.129 | 0.049 | 22.526 | 0.048 |
| 14 | | | 14 | -0.226 | -0.279 | 25.598 | 0.029 |
| 15 | | | 15 | -0.071 | 0.057 | 25.921 | 0.039 |
| 16 | | | 16 | -0.070 | 0.029 | 26.253 | 0.051 |

من خلال النتائج أعلاه يتضح لنا أنه وجد إرتباط بين معلمات النموذج و أنها خارج مجال الارتباط وأن كافة الإحتمالات أكبر من 0.05 مما يجعلنا نرفض الإعتماد على النموذج في المستوى الأولي وننتقل الى الفرق الأول

v

النموذج عند الفرق الأول:

Date: 09/25/20 Time: 19:14
Sample: 1990 2019
Included observations: 29

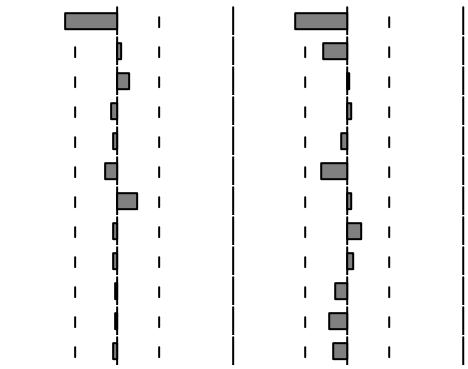

| | AC | PAC | Q-Stat | Prob |
|---|---|---|---|---|
| 1 | -0.467 | -0.467 | 6.9872 | 0.008 |
| 2 | 0.040 | -0.227 | 7.0414 | 0.030 |
| 3 | 0.100 | 0.024 | 7.3894 | 0.060 |
| 4 | -0.051 | 0.034 | 7.4846 | 0.112 |
| 5 | -0.048 | -0.058 | 7.5714 | 0.181 |
| 6 | -0.104 | -0.232 | 7.9909 | 0.239 |
| 7 | 0.184 | 0.029 | 9.3780 | 0.227 |
| 8 | -0.045 | 0.115 | 9.4639 | 0.305 |
| 9 | -0.031 | 0.056 | 9.5081 | 0.392 |
| 10 | -0.022 | -0.108 | 9.5313 | 0.483 |
| 11 | -0.018 | -0.163 | 9.5478 | 0.571 |
| 12 | -0.033 | -0.118 | 9.6055 | 0.651 |

من خلال النتائج أعلاه يتضح لنا أنه لا يوجد إرتباط بين معلمات النموذج و أنها خارج مجال الارتباط بقليل ، والاحتمالات أكبر من 0.05عكس الحالة السابقة لكن رغم ذلك نرفض الإعتماد على النموذج في الفرق الأول وننتقل الى الفرق الثاني.

النموذج عند الفرق الثاني :

Date: 09/25/20 Time: 19:21
Sample: 1990 2019
Included observations: 28

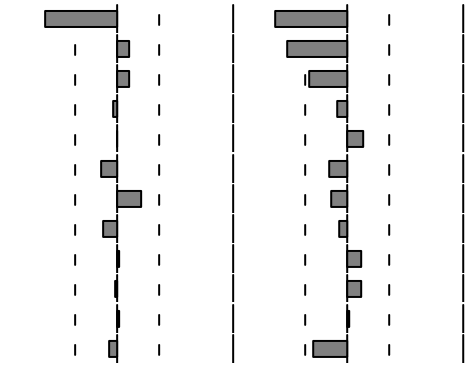

| | AC | PAC | Q-Stat | Prob |
|---|---|---|---|---|
| 1 | -0.653 | -0.653 | 13.255 | 0.000 |
| 2 | 0.114 | -0.544 | 13.673 | 0.001 |
| 3 | 0.103 | -0.341 | 14.029 | 0.003 |
| 4 | -0.034 | -0.092 | 14.070 | 0.007 |
| 5 | 0.001 | 0.141 | 14.070 | 0.015 |
| 6 | -0.140 | -0.158 | 14.818 | 0.022 |
| 7 | 0.217 | -0.152 | 16.708 | 0.019 |
| 8 | -0.117 | -0.075 | 17.284 | 0.027 |
| 9 | 0.021 | 0.117 | 17.304 | 0.044 |
| 10 | -0.013 | 0.117 | 17.312 | 0.068 |
| 11 | 0.023 | 0.010 | 17.339 | 0.098 |
| 12 | -0.071 | -0.297 | 17.606 | 0.128 |

من خلال نتائج أعلاه يتضح لنا وجود توافق وارتباط بين معلمات النموذج عند هذا الفرق وأن الاحتمالات أصغر من 0.05 مما يجعلنا نقبل هذا النموذج ونعتمد عليه.

v

## خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا في هذا الفصل دراسة وتغطية جميع الجوانب النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي، من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة أقسام أساسية بداية من توضيح المعنى العام لعنصر المدروس وكل المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها إلى النماذج المفسرة له حسب تسلسلها التاريخي وإبراز تأثير هذه النماذج على النمو الاقتصادي سواء من الناحية الإيجابية والسلبية وكذلك أبراز العلاقة بين كل من النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية و باعتبارهما العنصر الأساسي في موضوع هذه المذكرة.

ومن خلال كل ما سبق فإنه يمكن القول أن النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل في الأجل الطويل، وهو يختلف عن التنمية كل هذا إضافة إلى التغيرات التي تحدثها في الهيكل الاقتصادي وفي تركيبة السكان ، فهما ظاهرتان كميتان باعتبارهما يرتبطان بزيادة نصيب الفرد من الدخل .

يتم قياس النمو الاقتصادي من خلال مؤشري الناتج الوطني والدخل الفردي .

ساهمت نماذج النمو الاقتصادي بشكل كبير بإظهار كل الأمور التي يجب الاعتماد عليها للرفع في معدلات النمو الاقتصادي ومنه تطور الاقتصاد الوطني، حيث أدى تصحيح كل نموذج للأخر في علاج عدة مشاكل اقتصادية والتي أدت بدورها الى ظهور الأزمات في دول العالم .

العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية تعتمد بالدرجة على الواردات هذا يعني أنه عند توفير السلع الرأسمالية والموارد الوسيطة الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار المقررة في خطط التنمية، وبدوره يقود النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، كنتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد، لذلك لابد من العلاقة الدولية والمبادلات التجارية بين دول العالم.

وللتعرف على العلاقة بشكل مفصل سنقوم بمعرفة أثر درجة الانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بالاعتماد على النموذج الاقتصادي القياسي الذي تم تحديده في هذا الفصل وذلك بتقدير هذا النموذج وكذلك بالاعتماد على البيانات الاقتصادية الخاصة ببلد الدراسة، كل هذا سنتطرق إليه في الفصل القادم والمتعلق بالدراسة القياسية .

# الجـــانب التطبيقي

# أثر درجة الانفتاح التجاري

# على معدلات النمو الاقتصادي

## (دراسة قياسية لحالة الجزائر)

1990 - 2019

- **تمهيـــد:**

بعدما قمنا بالدراسة النظرية لأثر درجة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي وإبراز العلاقة بينهما نظريا ، والقيام بتحديد الشكل الرياضي للنموذج الاقتصادي القياسي والقيام بدراسة استقرارية النموذج، سوف نحاول تقدير هذا النموذج وتفسير النتائج المحصل عليها تطبيقيا وذلك من أجل إبراز وتوضيح العلاقة بين درجة الانفتاح التجاري ومعدلات النمو الاقتصادي ومدى التاثير بينهم. لكن قبل ذلك يجب أولا معرفة وضعية السياسة التجارية في بلد المعني بالدراسة ألا وهو الجزائر .

وذلك من خلال التعرف على الحالة الاقتصادية للبلد و كافة الإصلاحات والتطورات التي مرت على قطاع التجارة من مرحلة المراقبة إلى مرحلة الاحتكار إلى مرحلة تحرير التجارة والانفتاح على العالم الخارجي وذلك من فترة الاستقلال إلى سنة 2019 .

وسنقوم ثانيا بعملية القياس الكمي بعدما قمنا بتحديد نموذج قياسي إحصائي يبين العلاقة السببية بين عنصري الدراسة أو ما يعرف بنموذج القياسي الاقتصادي ، وكذلك دراسة مدى استقرارية السلاسل الزمنية خلال فترة الدراسة.

تتم عملية الاختبار للنموذج عن طريق ثلاث معايير وهي : المعايير الإحصائية و المعايير القياسية والمعايير الاقتصادية ، ثم الخروج بأفضل نتائج ، لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى :

**I. السياسة التجارية في الجزائر بين التقييد والتحرير.**

**II. مفاهيم عامة حول الاقتصاد القياسي .**

**III. الدراسة القياسية (تقدير النموذج، تفسير النتائج) .**

## I – السياسة التجارية في الجزائر بين التقييد والتحرير

ورثت الجزائر خلال فترة الاستقلال اقتصادا مفككا متأثرا بالعديد من المشاكل التي تركها الاستعمار سواء من خلال نقص التوازن فيما يخص فروع الإنتاج بين القطاع الواحد أو بين القطاعات ككل، وقد إنعكس عنه وضع اجتماعي أكثر سوءا متمثل في الجهل والفقر والمرض وارتفاع لنسبة الأمية وعدة مشاكل اجتماعية أخرى.

وأمام هذا التدهور وهذه الحالة المأساوية التي تركها المستعمر، إلا أن الدولة أستوجب عليها التدخل في علاج كل الاختلالات فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي وهذا من أجل النهوض بالدولة وترميم كل المخلفات وعلاج مختلف المشاكل التي تعاني منه، وذلك من خلال إصدار مراسيم وقوانين منظمة للقطاعات الاقتصادية وقد كان ذلك من خلال البرامج والمواثيق التي سطرت الخطوط العريضة للتنمية، حيث استمرت بالتطور نحو الأفضل عبر مرور السنوات، واحتلت الصناعة فيها مكانا مركزيا من أجل بناء اقتصاد وطني قوي معتمدين على النظام الاشتراكي (كنظام أولي تم الاعتماد عليه خلال تلك الفترة) واستخدم كخيار سياسي واقتصادي قصد تحقيق أهداف التنمية المرغوبة.

وقد اختارت الجزائر الصناعات القاعدية كنموذج للتنمية لما تمتاز به من توفير الفائدة، فهي تسمح بدفع عجلة الاستثمارات والتي من شأنها أن ترفع إنتاجية القطاعات الأخرى لكن بتوفر رأس المال المكثف وتسمح الإنتاجية التي توفرها للعامل الواحد لإنشاء فائض اقتصادي وتوفير رأس المال، وتضمن هذه الصناعات تنمية مستقلة على المدى الطويل بالنسبة للاقتصاد الوطني.

ومن خلال كل ما سبق ومن أجل تكوين اقتصاد وطني يعتمد عليه وجعله اقتصاد منافس على الصعيد العالمي، تم إبرام وإنشاء عدة مخططات وبرامج تنمية ساهمت بالشكل الكبير على تحقيق هدف الدولة ألا وهو تطوير الاقتصاد الوطني والتي كان لها الدور الإيجابي في التأثير على السياسة التجارية للجزائر.

وسنقوم باستعراض هذه المخططات حسب تسلسلها التاريخي من فترة الاستقلال إلى سنة 2019 .

### I-1- التجارة الخارجية الجزائرية في مرحلة التخطيط المركزي 1962- 1970:

سميت هذه المرحلة بمرحلة الانتظار أو مرحلة البحث عن الذات نظرا للدمار والوضع السيء الذي تركه الاستعمار بعد حصول الجزائر على التحرر السياسي والاقتصادي مع بقاء التبعية لفرنسا وفي ظل نظام عالمي يتكون من قوتين سياسيتين واقتصاديين تمثلتا في النظام الرأسمالي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والنظام الاشتراكي بالنسبة للاتحاد السوفيتي ، ومن خلاله اختارت الجزائر النظام الاشتراكي كنظام اقتصادي قبل حصولها على الاستقلال وذلك حسب الوثائق الصادرة عن جبهة التحرير الوطني وتجسد

ذلك في ميثاق طرابلس 1962 الذي سطر الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية المرتكزة على السيادة الوطنية والتخطيط،وأكد ذلك الميثاق الوطني سنة 1976.

تميزت هذه الفترة بنقص الخزينة المالية للدولة بسبب سياسة نهب الثروات التي اعتمدتها فرنسا وتدمير البنى التحتية الضرورية لرفع النمو الاقتصادي للدولة وكانت الاستثمارات المعتمدة في هذه المرحلة ضئيلة ، حيث عرف قطاع الصناعة والزراعة تقهقرا ملحوظا حسب البيانات والإحصائيات المتعلقة بتلك الفترة ، ويعود هذا الضعف الى سوء استعمال القوى العاملة وقلة التمويل ونذرة التجهيزات المتعلقة بالقطاعين، اما الاستثمارات المخصصة كانت ضعيفة وغير كافية لتلبية الطلبات وتغطية حاجيات قطاعات الدولة بشكل عام.

فيما يخص قطاع الواردات في تلك الفترة فقد كان مرتفعا نظرا للحاجات المتعددة ولاستحالة الاعتماد، على الصناعة بسبب الضعف المسجل فيه وبسبب نسبة العجز في الميزان التجاري والتي قدرت بـ 168 مليون دينار جزائري سنة 1965 ثم 84 مليون دينار جزائري سنة 1966، مقارنة بسنتي 1963 و 1964 حيث سجل فائضا مقدر ب 723 مليون دينار جزائري ، أما الصادرات فقد كانت منخفضة.

وقد عملت الجزائر على استعادة التحكم في الأمور طوال الفترة مابين 1963-1966 وذلك من خلال:

- نظام الرقابة على الصرف حيث تم إنشاء أول بنك مركزي في 1963/10/13 بغرض الرقابة على كل العمليات المصرفية من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بغض النظر عن أسعار الصرف الدولية .غير أن الرقابة لم تحقق الأهداف المسطرة نظرا للضعف الذي كانت تعاني منه التجارة الخارجية.

- تم إنشاء أول تعريفة جمركية خاص بالواردات يعتمد على سياسة التمييز بين سلع التجهيز وسلع الاستهلاك من خلال الاعتماد على السلع الضرورية اللازمة للدولة والتقليل من الكماليات وكذلك إنشاء نظام الحصص حيث تم توجيه عمليات الاستيراد نحو البلدان التي تربطها علاقات سياسية واتجاهات مشتركة .

**I -2 - التجارة الخارجية خلال مرحلة الاحتكار (1970- 1989):**

بعدما قامت الدولة بالاعتماد على نظام مراقبة التجارة الخارجية كأول مبادرة قامت بها من أجل تطوير هذا القطاع والتي أعتبر قاعدة أساسية وتمهيد لظهور أنظمة أخرى تستجيب لتغيرات النظام العالمي وتصحح الأخطاء التي كانت في الأنظمة السابقة ، اتجهت الدولة الى مرحلة تنظيم وتطوير التجارة الخارجية وذلك من خلال مرحلة الاحتكار ، حيث تم تقسيمه الى مرحلتين الأولى من الفترة 1970 حتى 1979 ، والمرحلة الثانية من الفترة 1980 حتى 1989.

أولا: تنظيم وتطوير التجارة الخارجية في الجزائر خلال مرحلة الاحتكار من 1970- 1979 :

استخدمت الدولة لتنظيم التجارة العناصر الأساسية التالية :

1- وضع الدولة اللمسات الأولى لاحتكار الواردات : شهد عامي 1970 و 1971 تعميم احتكارات الدولة بالنسبة للتجارة الخارجية بشكل عام ، وخاصة الواردات ، وفي عام 1971 ، استفادت حوالي 20 شركة من منع الاحتكار ومراقبة 80٪ من التجارة الخارجية من أجل بناء صناعة قوية، وكذلك تنشيط الصادرات والتقليل من الواردات ، إلا أن هذه الطريقة لم تكن مفصلة بين الوظائف التقليدية للمؤسسات الإنتاجية و الوظيفة الجديدة وهي الاستيراد، الى جانب غياب النص القانوني المحدد للشروط العامة للاستيراد خاصة في اطار المؤسسات المستفيدة من احتكار الواردات، وهذا ما شكل عبئا للإدارات المختصة بالواردات في التحكم والسيطرة عليها، وكذا القيام بالوظائف الأخرى التي تقوم بها.

2- التراخيص الإجمالية للاستيراد: في عام 1974 ، تم إنشاء رخصة الاستيراد العامة وتم منح الترخيص بالعملة الصعبة تقدم للمؤسسات العامة سنويا لتقليل من حدة الاحتكار وتسهيل تنسيق أعمال الاستيراد مع الاحتياطيات المحلية للمؤسسات العامة والخاصة التي لها برنامج سنوي كمحاولة إدراج القطاع الخاص في العملة التخطيطية المتبعة من طرف الدولة[1]

حيث تم إخضاع عمليات الاستيراد طبقا لهذا التنظيم الى ثلاث أشكال :

- سلع تخضع لنظام الحصص.
- سلع محررة للاستيراد.
- سلع تخضع لنظام الرخص الإجمالية للاستيراد والتي تسلع سنويا.

3- تعزيز احتكار الدولة للتجارة وفق قانون 78-02 المؤرخ في 1978/02/11: والذي يشجع على احتكار الدولة للتجارة الخارجية ،كما يُحظر على التجار من القطاع الخاص التدخل بأي شكل من الأشكال على مستوى التجارة الخارجية ويمكن ذكر الأهداف من هذا القانون كما يلي:

- تنويع العلاقات مع الخارج .
- حماية الاقتصاد الوطني.
- تقوية القدرة التفاوضية مع الأطراف الخارجية.

[1] - الصادق بوشنافة ، الأصار المحتملة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2007، ص 122-123.

– ضمان حقيقي لنقل التكنولوجيا.

وقد عزز القرار الجمهوري الصادر في 17 يونيو 1978 بشأن احتكار الدولة للتجارة الخارجية هذا القانون. وصياغة المبادئ التي يجب على المؤسسات العامة إتباعها عند إجراء المعاملات التجارية مع العالم الخارجي، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

– النظر في الطاقة الإنتاجية للبلاد قبل تحقيق الطلب المحلي وتلبية الطلب اللجوء إلى الواردات من الخارج.

– تبرم الصفقات مع الأجانب حسب الأولوية بشرط مع البلد الذي تربطة علاقات مع الجزائر مدعمة بعقود تجارية.

– عمليات الاستيراد على الحساب يجب أن تكون بشروط تفصيلية كما يمنع استيراد منتجات متوفرة في السوق المحلي واستعمال رسم جمركي لحماية المنتجات المحلية وتدعيم صناعة الواردات[1].

**I – 3 – تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر الفترة 1980–1989:**

جرى العمل بقانون 78– 02 المؤرخ في 11 فيفري 1978 إلى غاية 1988 مع ظهور بعض التعديلات الخفيفة التي كانت تنص عليها قوانين المالية خلال هذه الفترة وهي :

1– الإجراءات الجديدة لنظام الإحتكار: ويوجد إجراءان اتخاد من أجل هذا التنظيم:

أ – وقف لنشاط المستوردين الخواص: تطبيقا لمبدأ وقف نشاط المستوردين الخواص الذين يعملون لحسابهم الخاص ينص القانون رقم 78–02 في مادته 18، حق كل مؤسسة خاصة تعمل فيس الاستيراد والتصدير وعموما كل مؤسسة يكون موضوعها الاجتماعي يخص تحضير المفاوضة أو تحقيق عمليات التجارة الخارجية، فالمؤسسات الخاصة التي تعتمد على التجارة الخارجية، يجب عليها أن تعمل خلال فترة زمنية محددة على مراجعة النصوص التأسيسية لها من أجل إزالة أنشطة التجارة الخارجية من كياناتها الاجتماعية ، والتي تم حظرها من إصدار هذا القانون وتتمثل في أنه يمكن للوكالة الحكومية الحصول على ترخيص استيراد ، بشرط ألا تكون البضائع المستوردة مدرجة في فئة البضائع داخل الاحتكار. أما الشرط الثاني ، فيجب أن تستهدف هذه السلع المستوردة احتياجات الإنتاج الخاصة لهذه المؤسسات بشكل مباشر.

ب – وقف جميع نشاطات الوساطة في مجال التجارة الخارجية : حيث يعرف الوسيط على أنه كل شخص ضمني أو معني يقوم بإعداد اتفاقية أو التفاوض أو تنفيذ معاملة أو عقد للحصول على تعويض أو تنازلات من خلاله. وبعبارة أخرى ، فإن الوسطاء هم مقاولون لصالح التجار العموميين الوطنيين ، وإذا تم إلغاء

[1] - محمد الأمين زاهي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية وإنضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2009 ، ص 44.

الوكالات الوسيطة التي تمثل مصادر عالية التكلفة المنعكسة في سعر الشراء ، فقد أصبحت الدولة تحتكر المؤسسات الاشتراكية ذات الخصائص الوطنية. فيما يتعلق بالصادرات ، على الرغم من أن صادرات الجزائر تعتمد بشكل شبه كامل على قطاع المحروقات ، إلا أن شركة سوناطراك احتكرت قطاع التصدير بالكامل تقريبًا.منذ أوائل الثمانينيات ، تم اتخاذ إجراءات مختلفة لتشجيع الصادرات وتنويعها.

بالتأكيد على هذه النقطة التي تشكل موضوع القسم الذي يتكون من 10 مواد على الأقل من القانون 78-02 الذي كان في الغالب يطلق عليه قانون " ضد الوسطاء" والذي يمكن معالجته في ثلاث جوانب :

- تحديد مفهوم الوسطاء.

- نتائج تطبيق قواعد مبدأ وقف الوسطاء.

- العقوبات المفروضة لضمان تطبيق القواعد المتعلقة لوقف الوسطاء.

2- الظروف والاليات الجديدة لإعادة تنظيم الاحتكار: وبحسب القانون رقم 88-29 ، في إطار إعادة تنظيم المؤسسات العامة ، بين 1980 و 1982 ، دار نقاش آخر حول قضية احتكار الدولة الجزائرية ، بما في ذلك مراجعته وإمكانية إلغاء القانون. لكن طابعه الدستوري كان كافيا للحفاظ عليه وإنهاء هذا الجدل، ، ومع ذلك ، نظرًا لانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية عام 1986 كان له تأثير سلبي على الاقتصاد الجزائري ، فقد أصبح تصدير المنتجات من خارج المحروقات قضية حتمية في السياسة الاقتصادية الجزائرية. كما استدعى هذا الأمر إعادة تنظيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية من وفق المفهوم الجديد لمشاكل التنمية الاقتصادية التي تضمنتها إصلاحات خاصة بمؤسسات التخطيط ، لذلك أصدرت الدولة القانون رقم 88-29 في 19 جويلية 1988 بشأن احتكار الدولة للتجارة الخارجية. والذي تمت صياغته على أساس إلغاء القانون رقم 78-02 ، وبحسب اللوائح الجديدة ، تمارس الدولة الجزائرية احتكار التجارة الخارجية من خلال منح معاملة تفضيلية للمؤسسات العامة أو المؤسسات العامة أو مجموعات المصالح المشتركة وهو امتياز يتم التراضي عنه من خلال دفتر الشروط الذي يحدد حقيق وواجبات صاحب الامتياز.

3- سياسة ترقية الصادرات : في ايطار البرنامج للتصدير، أصبح إنجاز العمليات المتعلقة بهذا البرنامج يتم من قبل المتعاملين العموميين و الخواص، كما صار بالإمكان خلق مجموعات ذات مصلحة مشتركة تتشكل من المؤسسات العمومية الاقتصادية للقيام بالعمليات التي لها علاقة بالتصدير وفي ظل قانون 88-29، فقد تم اتخاد إجراء تعويض رخص التصدير ببطاقات وشهادات التصدير حيث يمتد أجل صلاحية بطاقة التصدير الى مدة خمسة سنوات وهي بطاقة تسمح لصاحبها بالالتزام بالقيام بعمليات التصدير وفقا لقواعد التجارة الدولية ويتم سحبها من وزارة التجارة ووزارة المالية، أما شهادة التصدير فهي خاصة بالمؤسسات التي بعمليات التصدير بصورة منتظمة، ويترتب على حاملها نفس الحقوق التي تترتب على حامل البطاقة

وتسحب الشهادة من نفس الجهات الوزارية السابقة وذلك عن طريق الغرفة الوطنية للتجارة أو الغرفة الولائية للتجارة.[1]

[1] - عبد الرشيد بن ذيب، تنظيم وتطوير التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 298.

**I- 4 - مرحلة التحرير التدريجي خلال الفترة 1990-1993:**

تحتوي هذه المرحلة على مرحلتين هما:

1- مرحلة التحرير الأولى 1990 - 1991 : عرفت سنة 1990 أولى علامات لبروز نظام تجاري جديد حيث يعتبر قانون المالية لسنة 1990 أول خطوة باتجاه إلغاء النظام القديم والتي كانت تمثل في البرنامج الشامل للاستيراد وميزانية العملة الصعبة وعوضت هذه الأخيرة بمخطط تمويل خارجي تحت إشراف البنوك المباشرة. وبدأت فعليا بوادر تحرير التجارة الخارجية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91- 37 الصادر في 13 فيفري 1991 المرتبط أساسا بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية حسب التعليمة 91-03 لبنك الجزائر المتعلقة بشروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد.

يكرس المرسوم 91- 37 إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، إذ أكد هذا المرسوم على أن عملية الاستيراد لابد أن تقوم بواسطة تجار الجملة والوكلاء المعتمدين من مجلس النقد والقرض، لقد كان لهذه النصوص أثار همة على تجارة الجملة والوكلاء ويظهر ذلك من خلال :

- إلغاء إمكانية البيع بالعملة الصعبة من طرف الوكلاء وتجار الجملة المعتمدين.
- خضوع الوكلاء وتجار الجملة المعتمدين للقواعد الخاصة بالاستيراد والتمويل .
- توسيع الحقل التنافسي للوكلاء وتجار الجملة بما أن التنظيم الجديد يحدد الواردات .
- تحصيل المداخيل بالدينار بالنسبة للاعتمادات الخارجية التي تزيد من شكل خطر الصرف .

يتضح لنا من خلال النصوص الصادرة سنة 1991 أن النظام البنكي كان المنظم الوحيد للتجارة الخارجية، كما أن اهتمام السلطات كان منحصرا في تحرير عمليات الاستيراد، التي بدأت في تقليص مخولات من العملة الصعبة نتيجة تذبذب أسعار المحروقات وهذا ما زاد من ارتفاع مديونيتها الخارجية، والملاحظات التي يمكن تقديمها فيما يخص هذه المرحلة وهي :

2 - مرحلة العودة إلى مراقبة التجارة الخارجية 1992 - 1993 : الفوضى التي ميزت السوق الجزائرية جراء عملية التحرير غير المضبوطة ، والتي أدت بالمستثمرين إلى اللجوء إلى أعمال الاستيراد من أجل الربح السريع والخفض في أنشطة الإنتاج، جعلت الدولة تعتقد أنه من الضروري التدخل عن طريق إصدار التوجيه الحكومي رقم 625 في 28 أغسطس 1992، واتي جاءت لتطوير سياسات التجارة الخارجية ، والمراقبة القبلية المحققة لعملية الاستيراد ، وإعادة صياغة الترتيبات والإجراءات التي تهدف إلى فتح التجارة الخارجية.

رسمت هذه التعليمة محورين أساسيين، الأول على مستوى النصوص التنظيمية من خلال تحديد معايير دقيقة وأولويات للحصول على العملة الصعبة من جهة وإدارة التمويل الخارجي من جهة أخرى، أما الثاني فيخص المتعاملين التجاريين وهو متعلق بتحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن وعلى العموم فقد وضعت هذه التعليمة إجراءات حمائية تهدف إلى حماية المنتج الوطني وتشجيعه كما تعمل على توجيه الموارد النادرة نحو القطاعات التي تساعدهم في إنعاش الاقتصاد الوطني وتمكينه من تجاوز الأزمة.

عملية الإصلاح التي اعتمدتها السلطة الجزائرية لاستعمال الموارد الوطنية برهنت فشلها، وهذا ما أدى بها إلى اللجوء إلى الخارج عن طريق إعادة جدولة الديون وتبني إصلاحات هيكلية عميقة من خلال مباشرة مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وتوصلت حينها إلى عقد اتفاقيات ستاندباي سنة 1994[1] .

## I – 5– مرحلة الانتقال الى التحرير الكامل وسياسة التجارة الدولية في ظل المخططات التنموية 1994 -2014 .

1 – مرحلة الانتقال الى التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدءا من 1994 – 2000 :

تتضمن خطة الإصلاح الاقتصادي التي نفذتها السلطات الحكومية منذ 1994 إجراءات تنفيذية لشروط صندوق النقد الدولي من أجل تنمية الاقتصاد الوطني وتحرير التجارة الخارجية الجزائرية على نطاق بهدف جعلها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي و من ثم فتح حدودها في وجه السلع و الخدمات الأجنبية وكذلك في وجه دخول رؤوس الأموال الأجنبية حيث تم ذلك من خلال التعليمة رقم 20– 94المؤرخة في 12 أفريل 1994 والمتعلقة بتمويل الواردات والتي أصدرها بنك الجزائر حيث بموجبها تم حل اللجنة الخاصة والمسئولة بعملية تمويل عمليات الاستيراد كما أن هذه التعليمة قد أعادت الاعتبار للبنك الأصلي في أداء مهمته كممول رئيسي للتجارة الخارجية وتجسيد مبدأ حرية الحصول على العملة الأجنبية من قبل كل متعامل اقتصادي تتوفر فيه شروطا معينة.

إن هذه التعليمة قد ألغت سابقاتها المتعلقة بعملية بتمويل الواردات كما عمدت إلى تحديد شروط منح القروض المصرفية على أساس علاقة جديدة بين البنك والعميل وفق مبدأ أساسي يتمثل في القدرة على السداد[2] .

كما اتخذت تدابير أخرى تم بموجبها إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بصورة مطلقة بالعملة الصعبة الخاصة بالمستورد, لكن باستثناء السيارات الخاصة إلى غاية نهاية 1994 وتم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة.

[1] - الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، الجزائر ، 1996 ، ص 195 - ص 198.

[2] - مسعود قريز, التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير, مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, الجزائر, 2001 , ص178.

ولزيادة الانفتاح وتدعيم التكامل الإقليمي تم تخفيض الحماية الجمركية, وكذلك الحدود العليا للتعريفة الجمر كية على الواردات فانخفضت سنة 1996 من 60 %إلى 50 %ثم إلى 45 % في 1جانفي 1997، واقتصر الحظر على 3 فئات من السلع المستوردة(لأسباب دينية صحية واجتماعية والسلع الموقوفة مؤقتا لغاية نهاية 1994 وهناك 10 سلع معظمها من المواد الغذائية الأساسية المدعمة حيث ألغيت القيود عليها في نهاية1994 )حيث ألغي الحظر عليها تماما خلال منتصف 1995 ,هذا بالنسبة للواردات.

أما بالنسبة للصادرات، فقد ألغي الحظر السابق عليها، وفي جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية الجزائرية خاليا من القيود الكمية .

لقد كان لتحرير التجارة الخارجية الفضل في زيادة الواردات بشكل كبير سنة 1994 واستمر هذا الارتفاع في 1995 بالرغم من ذلك ظل اقل من مستواه في 1990 بالقيمة الحقيقية.

لقد انخفضت قيمة الواردات الحقيقية في 1996 بالرغم من وجود التحرير التجاري وبقيت على نفس المستوى في 1997 وأدر انخفاض الواردات عام 1996 إلى حدوث تشبع مفاجئ في طلب المكبوت, وانخفاض في مستوى الواردات الغذائية نتيجة الارتفاع بصورة استثنائية للإنتاج الزراعي الوطني .كما يشير عليه تقرير صندوق النقد الدولي إلى الصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات العمومية في حصولها على التمويل الأجنبي وصارت هذه المؤسسات تواجه صعوبة مالية نتيجة تزايد المنافسة بصورة أكبر, هذا فضلا عن انخفاض الواردات من السلع الاستهلاكية لانخفاض الدخل الحقيقي للعائلات, واستمر ضغط خفض الواردات في السنة الموالية أي 1997 بالرغم من حدوث ميل الاقتصاد الوطني للاستيراد لحكم برنامج التصحيح الهيكلي, بمعنى حدوث انخفاض نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي نتيجة تصفية أو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الغير ناجعة و التي كانت تعتمد في نشاطها بصورة كبيرة على الواردات, وحيث أن الصادرات من غير المحروقات بقي ضعيفا فمن المتوقع أن يبقى حجم الواردات ضعيفا وعلى المدى المتوسط يمكن أن تنمو الواردات مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي بتخفيض رسوم جمركية جديدة وفق اتفاق التجارة الحرة في إطار التفاوض مع الاتحاد الأوربي, وعضوية الجزائر في المنظمة العالمية للتجارة[1].

[1] - عبد الرشيد بن ديب, مرجع سابق,ص441.

## 2- سياسة التجارة الدولية في ظل المخططات التنموية 2001- 2014 :

سنتعرض فيما يلي إلى البرامج الثلاثة من خلال التطرق لأهدافها و مضمونها وآثارها على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي.

### 2-1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004):

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عن مخطط مالية موزعة على طول 2001 – 2004 بنسب متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني

- دعم الإنعاش الاقتصادي: يهدف دعم الإنعاش الى:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.

- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

- مضمون دعم الإنعاش الاقتصادي:

تتمحور طول الفترة 2000 – 2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذلك مايخص التنمية المحلية والبشرية ، وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي[1]:

[1] - زهير عماري, تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة النتائج المحلي الفلاحي, أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2014 ,ص- ص65-66.

**الجدول رقم (01) : التوزيع القطاعي لمشاريع دعم الإنعاش الاقتصاد 2001- 2004**

| القطاعات | عدد المشاريع المدرجة |
|---|---|
| الري، الفلاحة، الصيد البحري | 6312 |
| السكن، العمران والأشغال العمومية | 4316 |
| التربية، التكوين المهني والتعليم والبحث العلمي | 1369 |
| هياكل قاعدية وثقافية | 1269 |
| أشغال المنفعة العامة والهياكل الإدارية | 982 |
| الاتصالات والصناعة | 623 |
| الصحة، البيئة والنقل | 653 |
| الحماية الاجتماعية | 223 |
| الطاقة و الدراسات الميدانية | 200 |

**المصدر:** نبيل بوفليج, آثار التنمية الاقتصادية على الموازنات العمومية في الدول النامية, مجلة شمال إفريقيا, جامعة بن بوعلي, الشلف 2005 , ص106.

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن القطاعات القاعدية للدولة تشغل النصيب الأكبر من المشاريع لما له من نتائج على المدى البعيد حيث قدرت نسبتها 40 % مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث اعتمدت عليها الدولة بشكل كبير من خلال تطويرها وتوفير مناصب العمل فيها وتمويلها وتزويدها بمختلف الاحتياجات ومعالجة كافة المشاكل التي تواجهها.

2-2- مرحلة سياسة دعم النمو 2005 – 2009 :

انطلاقا من سنة 2005 قامت الجزائر ببعث برنامج لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005 -2009 ويتضمن هذا البرنامج خمس محاور أساسية تعكس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية, ولقد خصص هذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب 60 مليار دولار للمحاور الخمسة الأساسية وهي :تحسين ظروف المعيشة للسكان, تطوير المنشآت الأساسية, دعم التنمية الاقتصادية, تطوير الخدمة العمومية ,تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال, وهذه الجداول نوجزها في الجدول التالي:

**الجدول رقم (02) : محاور برنامج دعم النمو للفترة 2005- 2009**

| القطاعات | المبلغ (مليار دج ) | النسبة % |
|---|---|---|
| تحسين ظروف المعيشة | 1908.5 | 45.4 |
| تطوير المنشات الأساسية | 1703.1 | 40.5 |
| دعم التنمية الاقتصادية | 337.2 | 8 |
| تطوير الخدمة العمومية | 203.9 | 4.9 |
| تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال | 50 | 1.2 |

**المصدر:** البرنامج التكميلي لدعم النمو لفترة 2005 - 2009 .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه خصص ما نسبته 85.94 % فقط لكل من برنامج تحسين الظروف المعيشية والإسكان, وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية, أي ما يعادل 52مليار دولار أمريكي, وبسبب اهتمام السلطات الحكومية راجع الى الضرر الذي لحق بالجهة الاجتماعية من جراء البطالة والفقر, و التأكيد على إعادة التوازن الاجتماعي, أما في المقام الثالث فقد خصص لمحور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8 %والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفالحة والصناعة والصيد البحري والسياحة وهي قطاعات تعكس الاقتصاد الحقيقي من شأنها أن تحسن من قدراتها الإنتاجية وبالتالي تلبية جزء هام من الطلب الداخلي والخارجي [1].

[1] - عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 243.

2-3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014) :

جاء في برنامج توطيد النمو الاقتصادي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في البرنامجين السابقين حيث خصصت الجزائر لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية, ولقد استهدفت الجزائر من خال هذا البرنامج تحقيق ما يلي:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق 5 مجالات كما يلي:

**الجدول رقم (03) : برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010- 2014**

| القطاع | المبلغ (المليار دج) |
|---|---|
| التنمية البشرية | 9386.6 |
| الخدمة العمومية | 379 |
| المنشات القاعدية | 6447 |
| الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية | أكثر من 895 |
| البحث العلمي والتكنولوجيا | 250 |

**Source**: programme de développement, quinquennale, 2010-2014

من خلال الجدول يتضح أن هذا البرنامج اهتم بقطاع التنمية البشرية، على عكس البرامج الأخرى التي إهتمت بالقطاعات القاعدية، حيث خصص له أكثر من 40 % من المجموع العام للموارد وذلك لغرض تحسين التنمية البشرية من مختلف الجوانب وذلك من خلال تحسين التعليم بكامل أطواره والتكفل الطبي وتوفير السكن وتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما تهتم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة والرياضة، الثقافة والاتصال والشئون الدينية ، التضامن الوطني والمجاهدين.

خصص برنامج توطيد النمو الاقتصادي ما يقارب 40 % من موارد لمواصلة تطوير المنشات القاعدية

الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، كما ركز على ضرورية تنمية القطاع الفلاحي ودعم وتوقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 1500 مليار دج، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من 2000 مليار دج من البنكية المسيرة من أجل إنجاز محطات جديدة تتعلق بتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكميائية وتحديث المؤسسات العمومية .

في مجال الشغل خصصت الجزائر 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب عمل جديدة.

على صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المواقف العمومية[1] .

[1] - أنيسة عثماني, بوحصان لامية, تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي, أبحاث المؤتمر الدولي دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية, وعلوم التسيير, جامعة سطيف, 11- 12 ,2013/03 , ص-ص09-11.

## II. مفاهيم عامة حول الاقتصاد القياسي .

### II- 1 - تعريف الاقتصاد القياسي: Definition of Econometric

كلمة **إقتصاد قياسي** بالإنجليزية (Econometrics) : مكونة من مقطعين ECONO : مشتقة من إقتصاد و METRICS مشتقة من كلمة قياس.

والاقتصاد القياسي Econometrics فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يختص بالقياس (التقدير) الكمي للعلاقة بين المتغيرات مستخدما النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الاحصائية ، بهدف إختبار النظريات الاقتصادية المختلفة من ناحية ومساعجة رجال الأعمال والحكومات في إتخاذ القرارات ووضع السياسات من ناحية أخري .

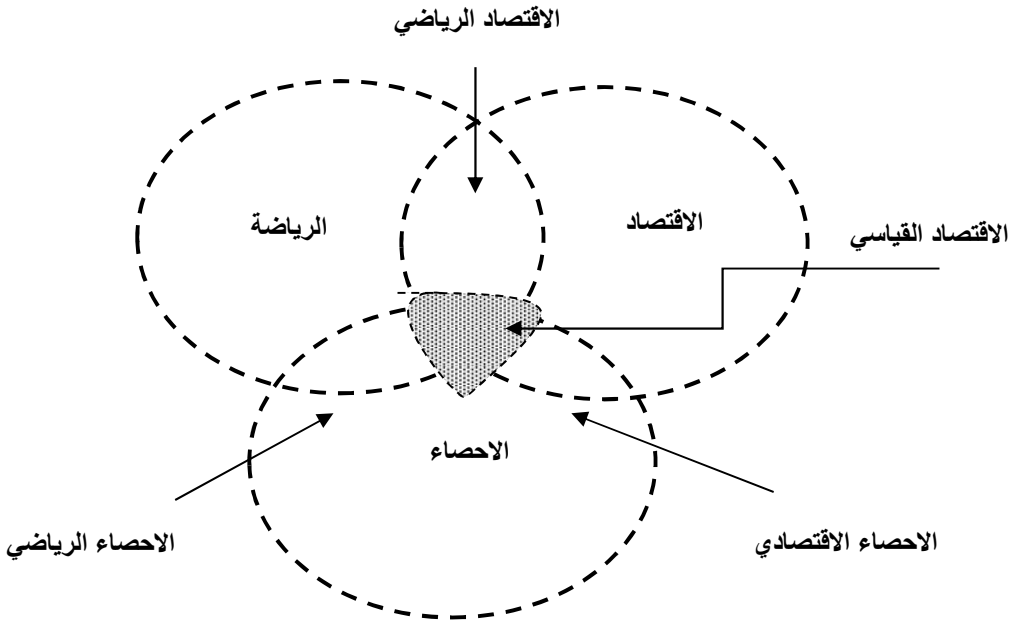


أي أن الاقتصاد القياسي يهتم بتحليل الظواهر الاقتصادية الواقعية تحليلاً كمياً ، وذلك باستخدام أساليب الاستقراء الإحصائي المناسبة. أي إنه علم استعمال طرائق الاستقراء والاستدلال الإحصائي لكشف القوانين الاقتصادية الموضوعية وتحديد فعلها تحديداً كمياً.

فالتحليل الكمي للظواهر الاقتصادية هو محاولة للتحقق من العلاقات الاقتصادية والتأكد من منطقيتها في تمثيل الواقع المعقد الذي تعبر عنه النظرية الاقتصادية في صيغة فروض . ويعتمد الاقتصاد القياسي في قياس العلاقات الاقتصادية وتحليلها على دمج النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية في

نموذج متكامل ، وذلك بهدف تقويم معالم ذلك النموذج ثم إختبار الفروض حول ظاهرة إقتصادية معينة ، وأخيراً التنبؤ بقيم تلك الظاهرة.

**II – 2 -علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الاخرى:**

من الواضح أن علم الاقتصاد القياسي يعتمد على ثلاثة علوم هي:

1ـــــ علم الاقتصـــاد: وهذا أمر طبيعي ، إذ إن الاقتصـــاد القياســـي هو أحد فروع هذا العلم. فالنظرية الاقتصادية تشير عموماً إلى وجود علاقات معينة بين متغيرات إقتصادية كالعلاقة بين الكمية المطلوبة من سـلعة معينة وسـعرها وأسـعار السـلع البديلة مثلاً ، وتحتاج عملية قياس تلك العلاقات إلى إختيار نماذج قياسية لتمثيلها.

2ـــ الرياضيات: بما توفره من نماذج رياضية يختار الاقتصاد القياسي ما يناسب منها وفق أسس معينة للوصـــول إلى نموذج لتمثيل العلاقات بين المتغيرات الاقتصـــادية المدروســـة . ومن الطبيعي أن يكون بعض تلك النماذج أقل جودة في التعبير عن الواقع المعقد من بعضها الآخر.

3. الإحصاء: بما يوفره من أدوات أساسية في القياس كالتي تتعلق بطرائق الاستدلال الإحصائي مثلاً.

إن علم الاقتصـــاد القياســـي وفقاً لتعريف عدد من الأعلام الرواد في هذا المجال كلورنس كلاين L.Klein وإدموند مالينفو E.Malinvaud ، هو علم إستعمال طرائق الاستقراء والاستدلال الإحصائيين ، ولاسيما نظريات الاحتمال والتنبؤ والتقدير.

**II – 3 – تاريخ الاقتصاد القياسي**

يعدّ علم الاقتصاد القياسي علماً حديثاً نسبياً إذا ما قورن بالعلوم الاقتصادية الأخرى ، فعلى الرغم من المحاولات التي ظهرت في القرن التاســع عشــر والتي كانت ذات طابع إقتصــادي قياســي ، كعمل الإحصائي الألماني أرنست إنغل (1821–1896) Ernest Engel الذي وضع قوانينه الخاصة بالدخل و**الاستهلاك** في ضوء بيانات ميزانية الأسرة ، وإستعمل مصطلح الاقتصاد القياسي أول مرة عام 1926 من قبل الاقتصادي النروجي فريش Frisch.

في عام 1919 نشـر الاقتصـادي الأمريكي بيرسـون W.M.Pearson طريقته الخاصـة بتحليل الدورات الاقتصـــادية التي طبقت في تحليل هذه الدورات في عدد من البلدان الرأســمالية ، كما طبقت في الاتحاد السوفييتي سابقاً أيضاً في إنجاز عدد من الأبحاث التي وضعت في خدمة سياسة الدولة السوفييتية في مرحلة الانتقال من **الرأســمالية** إلى **الاشــتراكية**. وتعد محاولات تقدير دوال منحنيات العرض و**الطلب**

للمنتجات الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع الثلاثينات من القرن العشـــرين محاولات أولى أيضاً في مجال تطبيق مبادئ الاقتصاد القياسي.

أسس بعض واضعي الفكر الاقتصادي الأوائل من أمثال مور H.More ، وشولتز H.Schultz ، وفريش وستون R.Stone الجمعية الدولية للاقتصاد القياسي International Econometrics Association في عام 1930. ثم توسـع تطبيق مبادئ الاقتصـاد القياسـي بعد الحرب العالمية الثانية ، وأخذت أنشـطة هذا العلم تشـــمل تقديرات لمعالم أو لثوابت نماذج اقتصـــادية مؤلفة من عدة معادلات. ومنذ ذلك التاريخ والاقتصاد القياسي يستخدم أداة فعالة في حل المعضلات الاقتصادية وفي عمليات **التخطيط** الاقتصادي . وبدأ تطبيق مبادئ هذا العلم بالانتشار حديثاً في بلدان العالم الثالث. وساعد على إنتشار طرائق الاقتصاد القياسي عاملان إثنان هما:

1. توافر الإحصاءات الاقتصادية بكميات أكبر وبدقة أفضل. وهي تؤلف المادة الأولية للبحث العلمي في الاقتصاد القياسي.

2ـ التطور الكبير والسريع في مجال الحاسبات الإلكترونية الذي مكن من التوسع في النماذج الاقتصادية لتشـمل عدداً كبيراً من المتغيرات بعد أن كان ذلك مقتصـراً على التحليل النظري. فقد أصـبح بالإمكان اليوم تقدير ثوابت نموذج مؤلف من عدة مئات من المعادلات وإختبار صـــلاحية النماذج الاقتصـــادية النظرية ومعرفة مدى ملاءمتها للواقع المعقد.

## II- 4- أهداف الاقتصاد القياسي: The Goals of Econometrics

يهدف الاقتصاد القياسي إلي تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي علي النحو التالي:

1. إختبار النظريات الاقتصادية المختلفة .
2. مساعدة رجال الاعمال والحكومات في إتخاذ القرارات.
3. مساعدة رجال الأعمال والحكومات في وضع السياسات.

## II- 5-مهام الاقتصاد القياسي

تتمثل مهام الاقتصاد القياسي عامة بتحقيق ما يلي:

1ـــــ تحديد النموذج الرياضـــي المناســب لتمثيل العلاقة أو العلاقات القائمة بين المتغيرات الاقتصـــادية المدروسـة ، إذ يجب على الباحث في هذه المرحلة وضـع فروض النظرية الاقتصـادية في نموذج رياضـي عشوائي.

2ـــ تقدير معاملات أو ثوابت النموذج الرياضي المطبق. تبدأ هذه المهمة بجمع الإحصاءات الاقتصادية المناسبة بالدقة المطلوبة حول ظاهرة أو ظواهر يراد دراستها وتنتهي باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتقدير معالم النموذج الذي إختاره الباحث لتمثيل العلاقات بين المتغيرات.

3ـ إختبار النموذج الرياضي العشوائي المطبق لمعرفة ما إذا كان يمثل فعلاً حقيقة الواقع المدروس أم أنه يجب على الباحث اختيار نموذج آخر أكثر واقعية. ويعتمد الباحث في اختيار النموذج المناسب على معايير اقتصادية، إذ من المفترض أن تنسجم قيم المعاملات المقررة في النموذج في طبيعتها وقيمها النسبية مع ما هو متوقع في إطار النظرية والفروض الاقتصادية التي تحكم الظواهر المدروسة. وكذلك من اختبارات فروض النموذج نفسها، ولاسيما تلك المتصلة بالحد العشوائي لمعرفة مدى انسجامها مع الواقع المدروس.

## II- 6- تطبيقات الاقتصاد القياسي:

يعتبر مجال تطبيق الاقتصاد القياسي واسعًا جدًا حيث يشمل كافة الظواهر الاقتصادية:

- على مستوى الاقتصاد الجزئي: حيث يمكن إستخدام تطبيقاته لتحديد دوال الانتاج والتكاليف على مستوى المنشاة وكافة إشتقاقاتها مثل دوال الناتج المتوسط والناتج الحدي والتكلفة المتوسطة والحدية. وكذلك يقيس تاثير العوامل المؤثرة على الانتاج كميًا، ويحدد الحدود المثلى من كل عامل التي يجب إدخالها في العملية الانتاجية ، ويحدد التوليفة المثلى من العوامل مجتمعة التي تحقق أفضل عائدية.

- على مستوى الاقتصاد الكلي: يمكن باستخدام النماذج القياسية تقدير دوال الاستهلاك والطلب للسلع المختلفة على المستوى الكلي. وكذلك دوال الانتاج بصيغها غير الخطية المختلفة . كما يمكن بناء نماذج قياسية (متعددة المعادلات) توصف الاقتصاد ككل وتتضمن دوال الدخل القومي والاستثمار والاستخدام والاستهلاك والتجارة الخارجية (الصادرات والواردات).

- ويمكن إستخدام تطبيقات الاقتصاد القياسي في بعض الدراسات الاجتماعية.

## II- 7-إستخدام الاقتصاد القياسي:

تطور إستعمال الاقتصاد القياسي مع تطور العلم نفسه ومع تغير المشكلات الاقتصادية. وبوجه عام فإن مجالات تطبيق طرق الاقتصاد القياسي هي:

1ـــ تحليل الدورات الاقتصادية التي تعرضت لها البلدان الرأسمالية ، وخاصة الولايات المتحدة في مطلع القرن العشرين، بهدف التنبؤ بمواعيدها والتصدي للأزمات الاقتصادية ومعالجتها أو التخفيف من حدتها قبل حدوثها وتقليص الخسائر الناجمة عنها. وكانت جامعة هارفرد المركز الأول لهذا النوع من الأبحاث التي قلت أهميتها إثر عجزها عن التنبؤ بحدوث الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929.

2ـ أبحاث **السوق** وتحديد مرونة **الطلب** والعرض ، إذ من الثابت عموماً أنّ هناك علاقة عكسية بين سعر المنتج والكمية المطلوبة منه. ومن المهم عند المنتجين معرفة مدى أثر تغيير محدد في سعر السلعة في الكمية المطلوبة منها. وعلى صعيد أجهزة الدولة المسؤولة عن تخطيط عملية التنمية فإن هذا النوع من الأبحاث ذو أهمية خاصة، إذ إن السياسات السعرية تؤلف أدوات لتوجيه أنماط الإنتاج و**الاستهلاك** باتجاهات مرغوب فيها، مما يحتم ضرورة تعرُّف فعالية هذه الأدوات قبل استعمالها. ففي المجتمعات الاشتراكية مثلاً، يتطلب **التخطيط** الفعال للاستهلاك الفردي تعرُّف مرونات **الطلب** بالنسبة إلى الدخل والأسعار، لكي يستطيع المخطط تعرُّف **الطلب** المستقبلي في ضوء التطور المرسوم للدخول والأسعار المتوقعة للسلع وبدائلها.

3ـ دراسة مستويات الإنتاج وعلاقتها بالتكلفة ، وهي دراسات ذات أهمية في مسائل تخطيط الإنتاج على صعيد الوحدات والقطاعات **الإنتاجية**. إذ تبين هذه الدراسات الأهمية النسبية لكل عامل من عوامل الإنتاج في العملية **الإنتاجية** على صعيد المؤسسة وأهميته في **النمو الاقتصادي** على مستوى القطاع والمجتمع. أي تحديد مصادر **النمو الاقتصادي** في المجتمع ودور التطور التقني في ذلك.

4ـ نظرية البرمجة التي تطبق تطبيقاً واسعاً على صعيد الوحدات **الإنتاجية** في البلدان **الرأسمالية** و**الاشتراكية** وفي تخطيط الاقتصاد الاشتراكي الشامل. وفي إطار هذه النظرية يتم تحليل النشاطات الاقتصادية المتداخلة بهدف ضمان التوازن بين جميع الوحدات المستقلة المساهمة في العمليات **الإنتاجية** المترابطة.

**الاقتصاد القياسي والنماذج الرياضية:**

النموذج الاقتصادي هو تبسيط رياضي لحالة واقعية معقدة في المجتمع يفترض أن يعكس حقيقة العلاقات القائمة بين المتغيرات الاقتصادية الداخلة فيه. ويتوقف عدد هذه العلاقات على الأهداف المتوخاة من النموذج وعلى درجة التفصيل المرغوب في الحصول عليها. وتشترك النماذج الاقتصادية عامة بخصائص معينة منها:

أ. الافتراض أن سلوك المتغيرات الاقتصادية يتحدد بوساطة مجموعة معادلات تعرف بالمعادلات المتزامنة simultaneous equations.

ب. الافتراض أن النموذج المقترح تطبيقه يؤلف أكثر من مجرد تبسيط رياضي لحالة معقدة في الواقع.

ج. إفتراض أن يساعد فهم النموذج المطبق على فهم سلوك متغيرات النموذج في المستقبل. بمعنى أنه يساعد على إجراء التنبؤات المستقبلية حول مستويات تلك المتغيرات.

ومن أهم النماذج الاقتصادية الرياضية والتي سنعتمد عليها في هذه الدراسة:

**النموذج الخطي البسيط:**

يعدّ النموذج الخطي البسيط أبسط أشكال النماذج الرياضية، فهو يتضمن متغيرين فقط أحدهما متغير تفسيري ويرمز له عادة بالرمز X، والثاني متغير تابع ويرمز له بالرمز Y. كما في النموذج ذي الرقم (1):

$$Y_i=A+BX_i+U_i \quad (1)$$

إذ إن (i) وهو الجنيب، يعبر عن رقم المشاهدة في المجتمع (i=1,2,3,...N) أو في العينة (i=1,2,3,...n)، وإن N و n تمثلان عدد وحدات المجتمع أو العينة على التوالي في الظاهرة المدروسة.

في هذا النموذج الخطي البسيط يمكن الافتراض، مثلاً، أن $X_i$ تمثل الدخل التصرفي للأسرة (i) في حين تمثل $Y_i$ الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي لهذه الأسرة. أما A و B فهما معلمان أو ثابتان يمثل الأول متوسط مستوى الإنفاق الاستهلاكي عندما يكون الدخل التصرفي صفراً، ويمثل الثاني متوسط مقدار التأثير في Y عندما تتغير X بمقدار وحدة واحدة.

وأخيراً يعرف $U_i$ بحد الخطأ أو المتغير العشوائي الذي يأخذ قيمة موجبة لدى أسرة تنفق أكثر من متوسط إنفاق الأسر المماثلة لها في الدخل وقيمة سالبة عند إنفاقها أقل من ذلك المتوسط وقيمة الصفر إذا ساوى إنفاقها متوسط إنفاق الأسر المماثلة لها في مستوى الدخل. وتبقى **القيمة** المتوقعة لهذا المتغير العشوائي ويرمز لها بالرمز $E(U_i)$ مساوية الصفر دائماً.

إن إدخال المتغير العشوائي $U_i$ في النموذج الاقتصادي له عدة مسوغات أهمها:

أ. هناك الكثير من المتغيرات التي تؤثر في إنفاق الأسرة الاستهلاكي إلى جانب الدخل التصرفي في مثالنا هذا. وقد يتعذر قياس هذه المتغيرات أو ربما يحتاج ذلك إلى الكثير من الجهد والوقت والمال. فعلى سبيل المثال، إن حجم الأسرة ومكان إقامتها (مدينة أو قرية) وتركيبها النوعي وحساب أعمار أفرادها ومستواهم الثقافي، وغير ذلك كلها عوامل تؤثر في مستوى إنفاقها الاستهلاكي إلى جانب الدخل التصرفي. وقد يكون تأثير هذه المتغيرات المحذوفة في المتغير التابع موجباً أو سالباً إلا أنها في المحصلة تأثيرات يفترض أنها ثانوية يعكسها حد الخطأ.

ب. من المتعذر التنبؤ بدقة باستجابة الأفراد للتغيرات التي تطرأ على دخولهم. فإذا تضاعف دخل الأسرة مثلاً فإن التنبؤ بتغير مستوى إنفاقها الاستهلاكي وتركيبه بدقة أمر في غاية الصعوبة. ثم إن حد الخطأ يفترض فيه أن يعكس أخطاء التنبؤ هذه.

ج. أخطاء قياس متغيرات العلاقة الحقيقية في المجتمع. إذ لابد من ارتكاب أخطاء معينة في قياس قيم المتغيرات الاقتصادية في المسوح الإحصائية الميدانية. وتظهر تأثيرات أخطاء القياس هذه في المتغير العشوائي أيضاً.

ومع ذلك فإن إدخال المتغير العشوائي $U_i$ في النموذج الاقتصادي يقتضي وضع بعض الافتراضات التي تتعلق بوسطه الحسابي (أو قيمته المتوقعة) وتباينه وتغاير قيمه المختلفة فيما بينها وتغاير قيمه المختلفة مع قيم المتغير (أو المتغيرات) التفسيري في النموذج.

## III- تقدير النموذج الخطي للدراسة القياسية

قبل الشروع في تقدير النموذج يجب دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المعنية بالدراسة القياسية وهذا في الفترة (1990-2019)

### III- 1- تحليل تطور البيانات الإحصائية المعتمدة في الدراسة خلال الفترة 1990 – 2019 :

بعد تحديد متغيرات الدراسة وإعطاء لمحة إقتصادية عنها، والتي سيتم الإعتماد عليها في هذا النموذج، سنقوم بدراسة وتحليل تطوراتها خلال الفترة المعنية بالدراسة

أولا: تطور النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر GDP الفترة (1990–2019) :

**الجدول رقم(04) : يوضح تطور النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر الفترة (1990–2019)**

| السنوات | النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (%) |
|---|---|
| 1990 | 0,8 |
| 1991 | -1,2 |
| 1992 | 1,8 |
| 1993 | -2,1 |
| 1994 | -0,9 |
| 1995 | 3,8 |
| 1996 | 4,1 |
| 1997 | 1,1 |
| 1998 | 5,1 |
| 1999 | 3,2 |
| 2000 | 3,8 |
| 2001 | 3 |
| 2002 | 5,6 |
| 2003 | 7,2 |
| 2004 | 4,3 |
| 2005 | 5,9 |
| 2006 | 1,7 |
| 2007 | 3,4 |
| 2008 | 2,4 |
| 2009 | 1,6 |
| 2010 | 3,6 |
| 2011 | 2,9 |
| 2012 | 3,4 |
| 2013 | 2,8 |
| 2014 | 3,8 |
| 2015 | 3,7 |
| 2016 | 3,2 |
| 2017 | 1,3 |
| 2018 | 1,4 |
| 2019 | 0,3 |

**المصدر:** من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي

**الشكل رقم (01): منحنى بياني يوضح تطور النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال 1990 -2019**

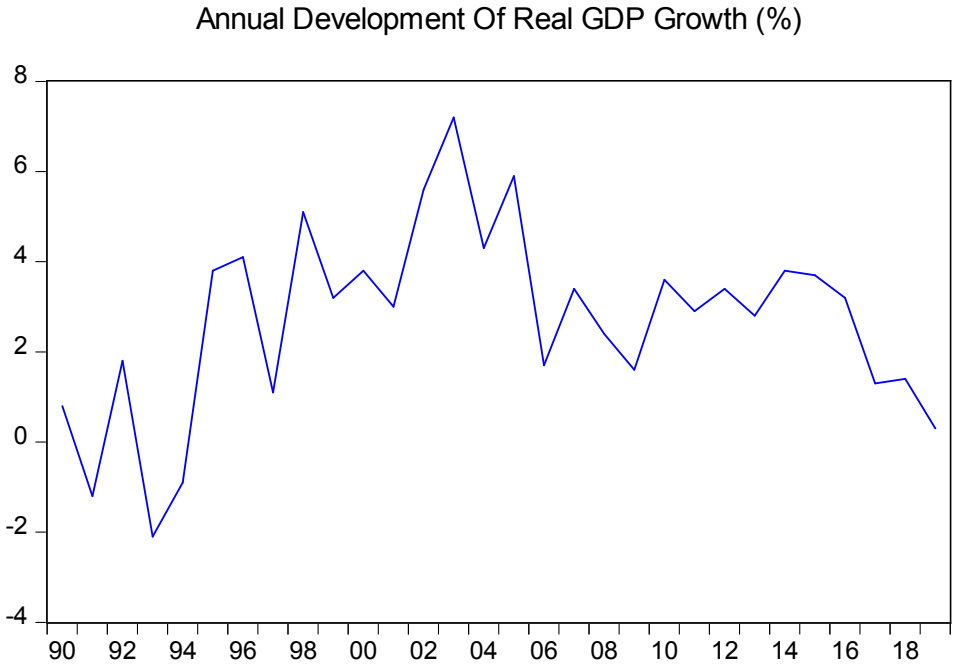


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات الجدول

من الجدول والمنحنى البياني يتضح لنا ان السلسة الزمنية غير مستقرة حيث نلاحظ أن الفترة من 1990 –1995 (السنة 1 الى السنة 5)، شهدت تغيرات كبيرة بين الارتفاع والانخفاض في معدلات النمو السنوي، وإبتداءا من السنة 1995 الى سنة 1998 عرفت بتحسن وعودة للاستقرار .

شهدت سنة 2004 تطور وارتفاع كبير في معدلات النمو نتيجة لتطبيق لدولة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001–2004) والذي اتضحت نتائجه على النمو السنوي للناتج المحلي مما أدى الى تحسن الظروف المعيشية للأفراد والتقليل من نسبة البطالة مقارنة بالسنوات السابقة لتستمر بالتذبذب في النسب لتبلغ نسبة 1.4% سنة 2018 وتنخفض الى 0.1 % سنة 2019 بسبب الأزمة الاقتصادية التي حدثت في البلاد.

ثانيا: : تطور معدل الإنفتاح التجاري OPEN في الجزائر في الفترة (1990–2019) :

لدراسة تطور معدل الانفتاح التجاري نعتمد على جدول البياني التالي:

**جدول رقم (05): يوضح تطور معدل الانفتاح التجاري خلال 1990 –2019**

| السنوات | معدل الانفتاح التجاري (%) |
|---|---|
| 1990 | 48,38033844 |
| 1991 | 52,69028871 |
| 1992 | 49,16666667 |
| 1993 | 44,91389668 |
| 1994 | 48,58956276 |
| 1995 | 55,19636015 |
| 1996 | 53,70685982 |
| 1997 | 52,22083852 |
| 1998 | 45,09234281 |
| 1999 | 51,82976974 |
| 2000 | 63,42398248 |
| 2001 | 58,69565217 |
| 2002 | 61,11698379 |
| 2003 | 62,1279104 |
| 2004 | 65,69385842 |
| 2005 | 71,26937984 |
| 2006 | 70,72545501 |
| 2007 | 71,92917469 |
| 2008 | 76,68421053 |
| 2009 | 71,32133226 |
| 2010 | 69,85918988 |
| 2011 | 67,38826117 |
| 2012 | 63,93858223 |
| 2013 | 62,14721587 |
| 2014 | 60,19335461 |
| 2015 | 46,09634051 |
| 2016 | 41,55925809 |
| 2017 | 45,06563246 |
| 2018 | 50,95344924 |
| 2019 | 48,1257485 |

**المصدر:** من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي

**الشكل رقم (02): منحنى بياني يوضح تطور معدل الانفتاح التجاري خلال 1990 -2019**

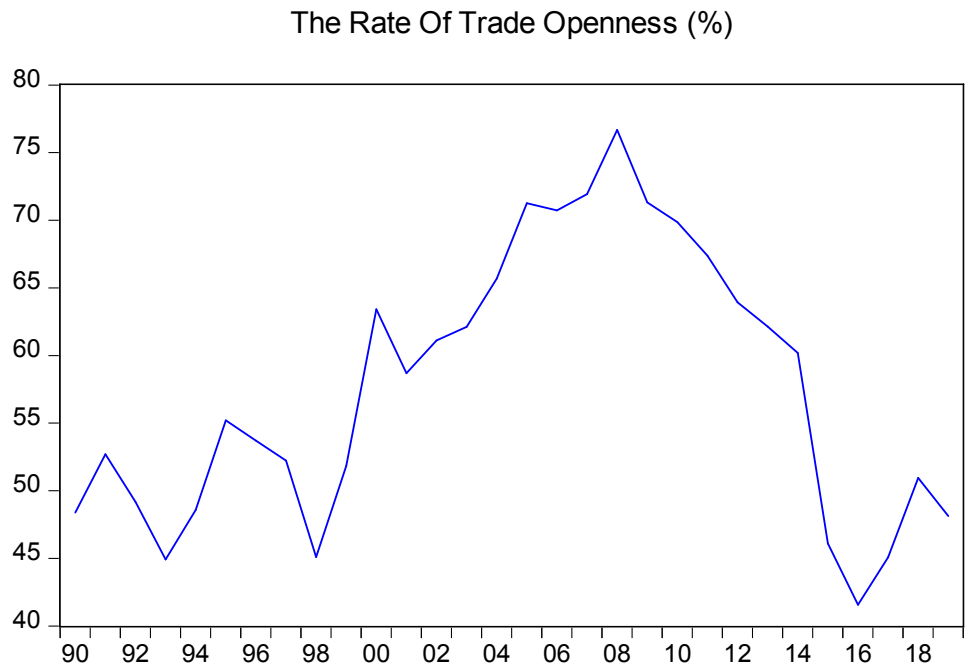


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات الجدول

من خلال الجدول والمنحنى البياني يتضح لنا وجود تذبذب كبير وعدم إستقرار في السلسلة وتغير واضح ومستمر إبتداءا من السنة 1 (1990)، ويرجع هذا التذبذب الى سياسة الدولة اتجاه التجارة الخارجية من حيث تغير درجة التحرير من التحرير التدريجي الى سياسة التحرير الكامل التي عرفت انفتاح كبير خصوصا من الفترة 2003-2010 (من السنة 12 الى السنة 20) حيث وصلت نسبة الانفتاح في حدود 76% سنة رغم خروجها من الأزمة العالمية 2008 ، وهذا بسبب الاجراءات الكبيرة التي اتخدتها الدولة لتطوير التجارة الخارجية في الجزائر من خلال تشجيع الصادرات وتقليل الواردات وتحسين القطاع ، لتشهد تراجعا كبيرا من الفترة 2011- 2017 ( سنة 13 – سنة 27 ) حيث قدرت نسبة الانفتاح سنة 2016 بـ 41% وهي أدنى نسبة انفتاح منذ سنة 1990، لتعود للإستقرار سنة 2018.

ثالثا: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر – صافي التدفقات– FID في الجزائر الفترة (1990–2019) :

**الجدول رقم(06) : يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر– صافي التدفقات–في الجزائر (1990–2019)**

الوحدة : مليون دولار أمريكي

| السنوات | الاستثمار الأجنبي المباشر - صافي التدفقات (مليون دولار) |
|---|---|
| 1990 | 0,334915 |
| 1991 | 11,638686 |
| 1992 | 30 |
| 1993 | 0,001 |
| 1994 | 0,001 |
| 1995 | 0,001 |
| 1996 | 270 |
| 1997 | 260 |
| 1998 | 606,6 |
| 1999 | 291,6 |
| 2000 | 280,1 |
| 2001 | 1100 |
| 2002 | 1060 |
| 2003 | 637,88 |
| 2004 | 881,85 |
| 2005 | 1160 |
| 2006 | 1840 |
| 2007 | 1690 |
| 2008 | 2640 |
| 2009 | 2750 |
| 2010 | 2300 |
| 2011 | 2570 |
| 2012 | 1500 |
| 2013 | 1690 |
| 2014 | 1500 |
| 2015 | -537,8 |
| 2016 | 1640 |
| 2017 | 1200 |
| 2018 | 1510 |
| 2019 | 1500 |

**المصدر:** من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي

**الشكل رقم (03): منحنى بياني يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر- صافي التدفقات 1990 - 2019**

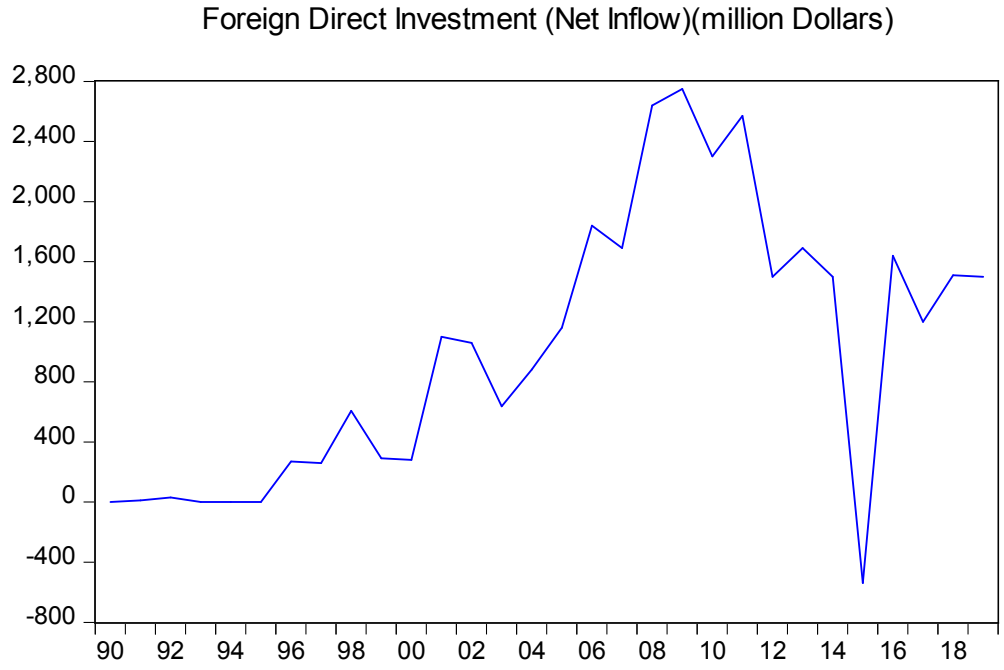


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات الجدول

يتضح لنا من خلال بيانات الجدول و المنحنى البياني، أن السلسلة غير مستقرة وتتميز بالتذبذب، حيث أن الفترة (1990–2000) كانت نسبة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ضئيلة جدا نتيجة لسياسة الدولة اتجاه الانفتاح التجاري وعدم تشجيعها للأجانب من أجل الاستثمار في البلاد ، حيث كانت الجزائر لا تستهوي الأجانب مقارنة بالدول الأخرى المتحررة تجاريا وهذا راجع لسياسة التقييد التي كانت تتخذها الدولة في تلك الفترة و الأزمة السياسية التي كانت تعاني منها البلاد التي أثرت على القطاعات الاقتصادية في الجزائر ، ولكن وبعد القيام بعدة إجراءات التطوير من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ومراجعة الدولة لحساباتها السابقة، بدأت النسبة بالارتفاع والتطور وبدأ اقبال الأجانب من مختلف الجنسيات في تزايد كبير. تميزت الفترة 2008–2011 بنسب عالية، قدر مجموع الاستثمارات الأجنبية لسنة 2009 بـ 2 مليار و750 مليون دولار أمريكي وهي أعلى زيادة منذ سنة 1990، لكن في سنة 2016 حدث انهيار كبير في نسبة الاستثمارات، حيث بلغ مجموع الاستثمارات بـ 538 – مليون دولار أمريكي وتعد هذه النسبة أسوء نسبة منذ سنة 1990.لتنتعش من جديد وتعاود الارتفاع ، حيث قدرت سنة 2019 بـ 1 مليار و 500 مليون دولار أمريكي.

رابعا: تطور معدل سعر الفائدة الحقيقي في الجزائرINTR الفترة (1990–2019) :

**الجدول رقم(07): يوضح تطور معدل سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض خلال في الجزائر (1990–2019)**

| السنوات | سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض (%) |
|---|---|
| 1990 | -17,09 |
| 1991 | -29,77 |
| 1992 | -11,42 |
| 1993 | -4,95 |
| 1994 | -13,75 |
| 1995 | -7,9 |
| 1996 | -4,05 |
| 1997 | 8,14 |
| 1998 | 15,1 |
| 1999 | -0,1 |
| 2000 | -10,33 |
| 2001 | 10,02 |
| 2002 | 7,17 |
| 2003 | -0,19 |
| 2004 | -3,78 |
| 2005 | -7 |
| 2006 | -2,3 |
| 2007 | 1,51 |
| 2008 | -6,34 |
| 2009 | 21,57 |
| 2010 | -6,99 |
| 2011 | -8,65 |
| 2012 | 0,51 |
| 2013 | 8,1 |
| 2014 | 8,33 |
| 2015 | 15,45 |
| 2016 | 6,35 |
| 2017 | 3,15 |
| 2018 | 0,41 |
| 2019 | 8,71 |

**المصدر:** من إعداد الطالبين بالإعتماد على إحصائيات البنك الدولي

**الشكل رقم (04): منحنى بياني يوضح تطور معدل سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض (%) 1990 - 2019**

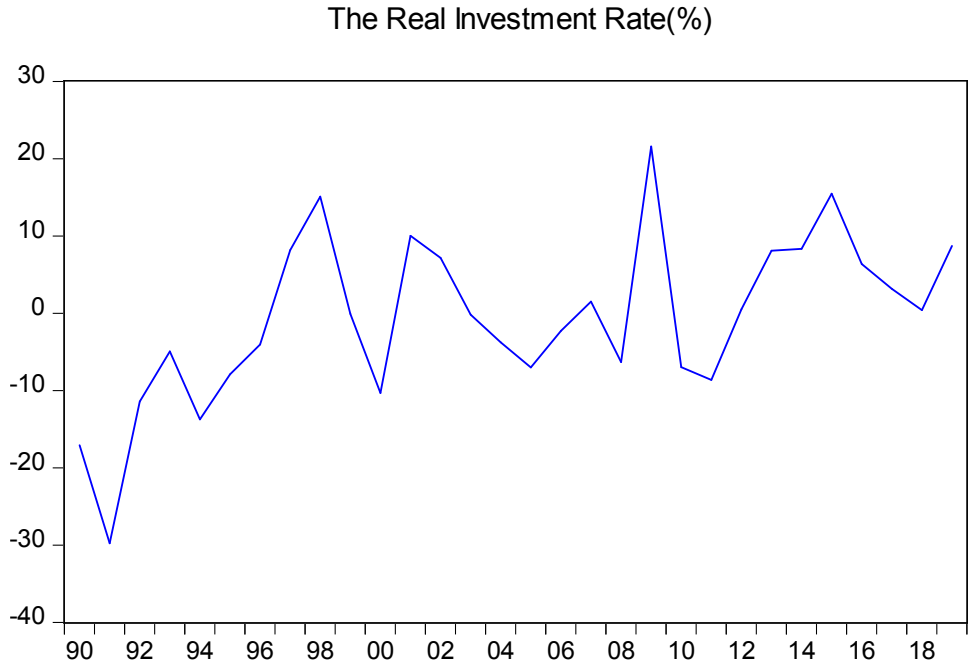


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بيانات الجدول

يتبين لنا من خلال الجدول والمنحنى أن السلسلة غير مستقرة وتتميز بالتذبذب، بحيث الفترة بين 1990 الى 1995 (سنة 1 الى سنة 5)، أن سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض شهد إنخفاض كبير في معدلاته حيث قدرت سنة 1990 بـ 17.09%- وقدرت سنة 1991 بـ % 29.77 – وهي أدنى نسبة مقدرة خلال فترة الدراسة (1990-2019)، وهذا راجع الى ضعف التحرير المالي بسبب ارتفاع نسب التضخم مقارنة بسعر الفائدة الاسمي على الإقراض، وهذا نتيجة الأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر والتي أدت بدورها الى تراجع نسب الاقتراض ونقص السيولة المالية مما دفع الى ظهور أزمة مالية واقتصادية كبيرة ضربت باستقرار الجزائر و أضعفت إقتصادها الوطني تجاه دول الجوار، لكن وبعد السنوات الخمسة سابقة الذكر ، بدأت النسب في الارتفاع نتيجة استقرار الازمة المالية وتحسنها بشكل ملحوظ و انخفاض نسب التضخم والكساد في الدولة وهذا راجع لسياسة الجزائر في احتواء الامر ومعالجته، استمر هذا الارتفاع والتحسن حتى سنة 1999 ليعرف تذبذبا في نسبه حتى سنة 2009 التي عرفت ارتفاع كبير لم يسبق له مثيل في تلك الفترة حيث قدرت نسبة الاستثمار بـ 20.57% ، لتعود الى الانخفاض في النسبة لتبلغ سنة 2018 نسبة% 0.41 ، وارتفعت سنة 2019 لتبلغ نسبة% 8.71 .

**III-2- تقدير النموذج القياسي**

بعد القيام بدراسة استقرارية النموذج وذلك من خلال اختبار "ADF-PP" وإختبار corrélation،المتعلق بالارتباط الذاتي والجزئي لمعلمات النموذج ، ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية،سنقوم بتقدير كل النماذج الممكنة لإستخراج أحسن نموذج من خلال المعايير أساسية منها وأخرى بيانية ، بالنسبة للمعاييرالحسابية هي أن يؤخذ النموذج الذي يكون فيها أقل من 0.05 . ومؤشرات "Schwarz-Akhaike" أقل قيمة لـ $R^2$. أما بالنسبة للمعايير البيانية هو تمثيل لصدمات العشوائية عند دالة ارتباط البواقي التي يجب أن تكون داخل المعنوية بالإضافة الى اختبار "DW".

**دالة الارتباط الذاتي والجزئي للبواقي**

**جدول رقم (08) :دالة الارتباط الذاتي والجزئي للبواقي**

Date: 09/25/20 Time: 23:35
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

| Autocorrelation | Partial Correlation | | AC | PAC | Q-Stat | Prob |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 1 | 0.051 | 0.051 | 0.0857 | 0.770 |
| | | 2 | 0.027 | 0.025 | 0.1108 | 0.946 |
| | | 3 | -0.007 | -0.010 | 0.1126 | 0.990 |
| | | 4 | -0.032 | -0.032 | 0.1505 | 0.997 |
| | | 5 | -0.147 | -0.144 | 0.9786 | 0.964 |
| | | 6 | -0.087 | -0.073 | 1.2802 | 0.973 |
| | | 7 | -0.029 | -0.016 | 1.3161 | 0.988 |
| | | 8 | -0.066 | -0.065 | 1.5081 | 0.993 |
| | | 9 | -0.136 | -0.144 | 2.3478 | 0.985 |
| | | 10 | -0.216 | -0.245 | 4.5945 | 0.917 |
| | | 11 | -0.120 | -0.156 | 5.3169 | 0.915 |
| | | 12 | 0.035 | 0.008 | 5.3812 | 0.944 |
| | | 13 | 0.155 | 0.125 | 6.7447 | 0.915 |
| | | 14 | -0.004 | -0.090 | 6.7455 | 0.944 |
| | | 15 | 0.132 | 0.014 | 7.8637 | 0.929 |
| | | 16 | 0.131 | 0.052 | 9.0317 | 0.912 |

**المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات eviews 10**

نلاحظ من الجدول رقم 8 الذي يبين دالة الارتباط الذاتي و الجزئي الخاص بالبواقي أن كل المعاملات داخل مجال المعنوية

**الارتباط الذاتي**

## جدول رقم (09) :اختبارLMارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.040979 | Prob. F(2,24) | 0.9599 |
| Obs*R-squared | 0.102099 | Prob. Chi-Square(2) | 0.9502 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 09/25/20 Time: 22:16
Sample: 1990 2019
Included observations: 30
Presample missing value lagged residuals set to zero.

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| COPEN | -0.002078 | 0.048402 | -0.042931 | 0.9661 |
| JFID | 2.26E-05 | 0.000558 | 0.040559 | 0.9680 |
| INTR | -0.001818 | 0.036228 | -0.050193 | 0.9604 |
| C | 0.091979 | 2.448188 | 0.037570 | 0.9703 |
| RESID(-1) | 0.052422 | 0.208448 | 0.251486 | 0.8036 |
| RESID(-2) | 0.027215 | 0.210183 | 0.129484 | 0.8981 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.003403 | Mean dependent var | 1.39E-15 |
| Adjusted R-squared | -0.204221 | S.D. dependent var | 1.701001 |
| S.E. of regression | 1.866628 | Akaike info criterion | 4.263001 |
| Sum squared resid | 83.62321 | Schwarz criterion | 4.543240 |
| Log likelihood | -57.94501 | Hannan-Quinn criter. | 4.352652 |
| F-statistic | 0.016392 | Durbin-Watson stat | 1.964746 |
| Prob(F-statistic) | 0.999885 | | |

**المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات eviews 10**

H0:لا يوجد ارتباط تسلسلي

H1 :يوجد ارتباط تسلسلي

بما أن P=0. 9599 و هي أكبر من 0.05 فإننا نقبل فرضية العدم القائم أن البواقي لا يوجد بها ارتباط تسلسلي

**اختبار ثبات البواقي**

## جدول رقم (10 ):اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.216069 | Prob. F(1,27) | 0.6458 |
| Obs*R-squared | 0.230232 | Prob. Chi-Square(1) | 0.6314 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 09/25/20 Time: 23:19
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 3.141967 | 0.885403 | 3.548631 | 0.0014 |
| RESID^2(-1) | -0.088282 | 0.189922 | -0.464832 | 0.6458 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.007939 | Mean dependent var | 2.892618 |
| Adjusted R-squared | -0.028804 | S.D. dependent var | 3.739844 |
| S.E. of regression | 3.793323 | Akaike info criterion | 5.570834 |
| Sum squared resid | 388.5110 | Schwarz criterion | 5.665130 |
| Log likelihood | -78.77709 | Hannan-Quinn criter. | 5.600366 |
| F-statistic | 0.216069 | Durbin-Watson stat | 2.037256 |
| Prob(F-statistic) | 0.645779 | | |

**المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على مخرجات10 eviews**

H0: لا يوجد تأثير ARCH

H1: يوجد تأثير ARCH

بما أن P=0.6458 هي أكبر من 0.05 فإننا نقبل H0فإنها تشير الى ثبات التباين البواقي

من خلال النتائج المحصل عليها من هذا الجدول، نجدّ أن التباين ثابت

**اختبار إستدلالية البواقي**

الشكل رقم (05): اختبار استدلالية البواقي

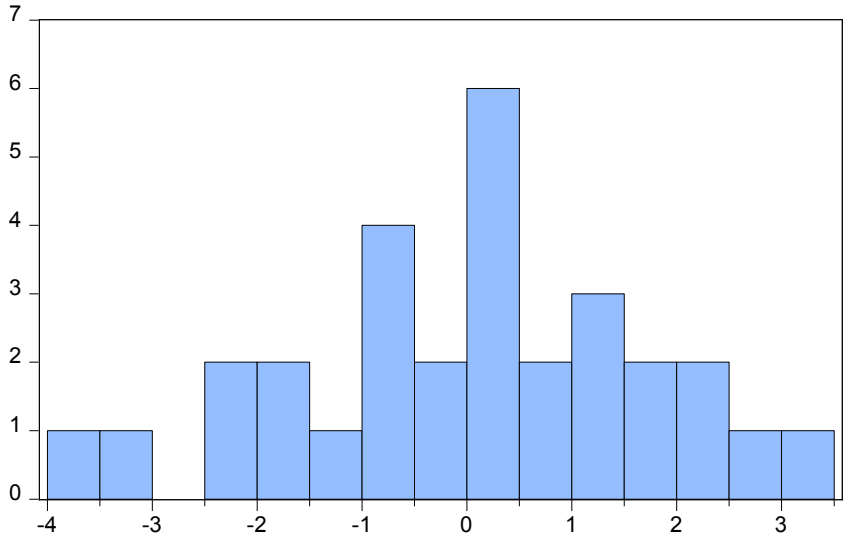


| | |
|---|---|
| Series: Residuals | |
| Sample 1990 2019 | |
| Observations 30 | |
| Mean | 1.39e-15 |
| Median | 0.209598 |
| Maximum | 3.454903 |
| Minimum | -3.655143 |
| Std. Dev. | 1.701001 |
| Skewness | -0.182343 |
| Kurtosis | 2.702596 |
| Jarque-Bera | 0.276806 |
| Probability | 0.870748 |

H0:البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

H1: البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

بما أنP=0.87 و هي أكبر من 0.05 اذن سيتم رفض H1 و قبول H0 بمعنى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

-عموما بواقي النموذج تتميز بإعتدالية توزيع لذلك يمكننا القول أن النموذج عند الفرق الثاني قابل للاعتماد عليه في التنبؤ لباقي المشاهدات القادمة على المدى القصير.

**III - - تفسير النتائج**

- هناك استقرارية في النموذج من خلال تساوي نتائج اختبار ADF مع PP مما يؤكد وجود علاقة طردية بين متغيرات الدراسة فيما بينها، كذلك اختبار الاستقرارية باستعمال دالة الارتباط الذاتي والجزئي عند الفرق الثاني الذي تم الاعتماد عليه،حيث أعطى نتائج جيدة توحي بوجود استقرار معلمات النموذج و التزامها داخل مجال الارتباط وان كافة الاحتمالات اقل من 0.05 .

- من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية خلال الفترة (1990-2019)، إتضح لنا أن كل السلاسل غير مستقرة وتتميز بتذبذب في نسبها بعد مرور كل سنة .

- اختبار الاستقرارية باستخدام دالة الارتباط الذاتي والجزئي للبواقي أظهرت أن هناك استقرارية وان البواقي داخل مجال المعنوية .

- أظهر اختبارLM المتعلق بالارتباط التسلسلي أن البواقي لا يوجد بها ارتباط تسلسلي.

- تبين من خلال اختبار ثبات البواقي أن هناك تباين ثابث بينهم .

- إتضح من خلال اختبار إستدلالية البواقي أنها تتبع توزيع طبيعي بقيمة 0.87 وأن بواقي النموذج تتميز بإعتدالية التوزيع لذلك يمكننا القول أن النموذج عند الفرق الثاني قابل للاعتماد عليه في التنبؤ.

- من خلال كل ماسبق وبالاعتماد على استقرارية وثباث النموذج وارتباط المتغيرات فيما بينها، نستنتج أن هناك هناك علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي مما يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الانفتاح التجاري أدى بذلك إلى ارتفاع النمو الاقتصادي .

## خلاصة الجانب التطبيقي :

مر الاقتصاد الجزائري من فترة الاستقلال الى يومنا هذا على عدة مراحل ساهمت بشكل أساسي في تطويره الى الأحسن وجعله اقتصاد منافس حيث كانت الحالة الاقتصادية في بداية الأمر مزرية وكارثية لما خلفه الاستعمار من دمار وضعف كبير في البنية التحتية والوضع الاجتماعي السيئ للشعب.

أظهرت الفترة من 1970–1990 أن سياسة الاحتكار والتقييد للتجارة الخارجية التي اعتمدتها الدولة خلال تلك الفترة أنها فاشلة ولم تعد صالحة للاعتماد بسبب التحولات الاقتصادية العالمية وتغير النظام العالمي الذي يعتمد على الانفتاح الكامل والتحرر في التجارة الخارجية لما له من فوائد جيدة تعود للبلد المعني والبلدان الأخرى.

ساهمت برامج الإصلاح الاقتصاد التي اعتمدتها الدولة من الفترة 2005–2014 في تغيير الاقتصاد الوطني بشكل كبير لم يسبق له مثيل في الفترات السابقة خصوصا أن الجزائر كانت قد تجاوزت الازمة السياسية التي كلفتها خسائر كبيرة طيلة سنوات التسعينات العشرة (1990–2000)، فقد زادت نسبة الصادرات وارتفع النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي وانخفض معدل التضخم والبطالة وشهدت ارتفاعا في أسعار البترول التي ساهمت في تحسين المستوى الاقتصادي والمعيشي في البلاد .

بعد القيام بالدراسة القياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي تبين أن الفرضية التي تم الاعتماد عليها والتي تنص على انه هناك علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي حيث أن كل واحد منهم يتأثر بالأخر سواء بالزيادة أو النقصان حسب الحالة الاقتصادية للبلد.

# الخاتمة العامة

في هذه الدراسة حاولنا إعطاء توضيح لمختلف العناصر المتعلقة بالموضوع، قمنا بعرض المفاهيم العامة المتعلقة بالتجارة الخارجية ومختلف النظريات المتعلقة بها وكذلك دراسة لسياسات التجارية وأنواعها واساليبها المتعلقة بها، أما بخصوص الفصل الثاني حاولنا فيه تغطية جميع الجوانب النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي، من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة أقسام أساسية بداية من توضيح المعنى العام لعنصر المدروس وكل المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها إلى النماذج المفسرة له حسب تسلسلها التاريخي وإبراز تأثير هذه النماذج على النمو الاقتصادي سواء من الناحية الإيجابية والسلبية وكذلك أبراز العلاقة بين كل من النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية وذلك عن طريق تكوين نموذج قياسي،ومعرفة مدى صلاحيته في الدراسة وذلك من خلال دراسة استقرارية النموذج التي اسفرت على نتائج جيدة.

في ما يتعلق بالجانب التطبيقي وبعد تسليط الضوء على حالة التجارة الخارجية والاقتصاد الجزائري ككل من الناحية التاريخية والاقتصادية،قمنا بدراسة تطورات متغيرات النموذج ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية المتعلقة بهذه المتغيرات وهذا من الفترة 1990–2019 ، ومن ثم قمنا بتقدير النموذج القياسي الذي أظهر ترابط كبير بين متغيراته وأكد أن هناك علاقة طردية تربط بين درجة الانفتاح التجاري ومعدلات النمو الاقتصادي وهذا هو مضمون فرضية الدراسة.

نتائج الفصل الأول:

– ان قيام التجارة الدولية عائد بالأساس إلى وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج واختلافها من بلد لآخر، بالإضافة الى التعدد الذي يخلقه اختلاف الأذواق والتفاوت التكنولوجي بين مختلف المجتمعات والبلدان دون إغفال تكاليف النقل التي تعد محددا أساسيا في قيام التجارة الدولية من عدمها

– تنظيم التجارة الخارجية يعتمد بالأساس على السياسة التجارية التي ينتهجها البلد والتي تختلف من الحمائية الى الحرية، حسب نظرة البلد وتوجهه الاقتصادي وكذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية فيه. وبالتالي تختلف معها أهم الأساليب الفنية لتنظيم هذا القطاع من ضرائب ورسوم الى إعانات والدعم الذي تقدمه الحكومات، خاصة لحماية منتجاتها وصناعاتها الحديثة من المنافسة الأجنبية، وكذا انتهاج نظام الحصص وتراخيص الاستيراد لتنظيم قطاع التجارة الخارجية، والذي في الغالب ما يكون تأثيره جليا على المعروض من السلع بصفة عامة.

- تحرير التجارة الخارجية يمر عبر الاتفاقيات الدولية التي لها دور فعال في تحسين التجارة الدولية وجعلها تتطور بعد مرور الوقت من خلال عدة إجراءات والتي ساهمت في تغيير الأنظمة السابقة والقضاء على سياسة التقييد والتشجيع على الانفتاح التجاري لما له من أهمية كبيرة على اقتصاد دول العالم، وقد لعبت المنظمة العالمية للتجارة دور فعال في ذلك لأن أغلبية المبادلات التجارية الدولية تتم بين الدول الأعضاء لهذه المنظمة. وعلى الدولة التي ترغب في تحقيق أكبر المنافع من تحرير التجارة الخارجية أن تنجز العملية تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، حتى تحفظ حقوقها من خلال الاتفاقيات المبرمة بين الدول الأعضاء.

نتائج الفصل الثاني:

- أن النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل في الأجل الطويل، وهو يختلف عن التنمية كل هذا إضافة إلى التغيرات التي تحدثها في الهيكل الاقتصادي وفي تركيبة السكان ، فهما ظاهرتان كميتان باعتبارهما يرتبطان بزيادة نصيب الفرد من الدخل .

- ساهمت نماذج النمو الاقتصادي بشكل كبير بإظهار كل الأمور التي يجب الاعتماد عليها للرفع في معدلات النمو الاقتصادي ومنه تطور الاقتصاد الوطني، حيث أدى تصحيح كل نموذج للأخر في علاج عدة مشاكل اقتصادية والتي أدت بدورها الى ظهور الأزمات في دول العالم .

- العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية تعتمد بالدرجة على الواردات هذا يعني أنه عند توفير السلع الرأسمالية والموارد الوسيطة الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار المقررة في خطط التنمية، وبدوره يقود النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، كنتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد، لذلك لابد من العلاقة الدولية والمبادلات التجارية بين دول العالم.

نتائج الفصل التطبيقي:

- مر الاقتصاد الجزائري من فترة الاستقلال الى يومنا هذا على عدة مراحل ساهمت بشكل أساسي في تطويره الى الأحسن وجعله اقتصاد منافس حيث كانت الحالة الاقتصادية في بداية الأمر مزرية وكارثية لما خلفه الاستعمار من دمار وضعف كبير في البنية التحتية والوضع الاجتماعي السيئ للشعب، جعلته يعيد النظر في حساباته مما أدى الى ظهور عدة إجرائات ساهمت بشكل كبيرفي تحسين الاقتصاد الوطني

- بعد القيام بالدراسة القياسية للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي تبين أن الفرضية التي تم الاعتماد عليها والتي تنص على انه هناك علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي حيث أن كل واحد منهم يتأثر بالأخر سواء بالزيادة أو النقصان حسب الحالة الاقتصادية للبلد.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

## مراجع عربية:

**كتب:**


1. حسام، علي داود: اقتصاديات التجارة الخارجية، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2002 .
2. جمال، جويدان الجميل: التجارة الدولية ، ط 1 ، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ، 2006.
3. موسى، سعيد مطر وآخرون : التجارة الخارجية ، ط1 دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، 2001 .
4. إيمان، عطية ناصف، هاشم محمد عمارة: مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
5. محمد، أحمد السريتي: اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2009.
6. عبد الرحمن، يسرى وآخرون : الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية.
7. فارس، فوضيل: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية –حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 1997.
8. محمد ذباب: التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
9. خالد محمد الواعي، التجارة الدولية– النظرية وتطبيقها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
10. جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ، الأردن، 2010.
11. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط2، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
12. سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1991.
13. محمود ببيلي، ملخص سياسات الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا،2008.
14. عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العرقية، جامعة حلوان، مصر، 2000.
15. حسين عمر، الجات والخصخصة، دار الكتاب الحديثة، القاهرة، مصر2001.

16. عبد الواحد العصفوري، العولمة والجات –الفرص والتحديات، مكتبة مدلولي، القاهرة، مصر،2000.
17. محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2013.
18. عجمية محمد، ونجا علي، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
19. عطية، عبد القادر،اتجاهات حديثة في التنمية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية ل، 2001والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2003.
20. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، القاهرة،2001.
21. خلف، فليح، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار جدار للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديثة، عمان، الأردن، 2006.
22. حلاوة، جمال، وصالح، علي، مدخل إلى علم التنمية، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
23. أنيسة بن رمضان دراسة إشكالية إستغلال الموارد الطبيعية أثارها على النمو الاقتصادي،دار هومة للنشر والتوزيع،الجزائر، 2014.
24. عبد المجيد قدي، منور اوسرير،و محمد حمو،2010الاقتصاد البيئي (المجلد ط1)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر.
25. –برنييه(1989)،أصول الاقتصاد الكلي، (المجلد ط1)،(عبد الأمير إبراهيم شمس الدين – المترجمون–)، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
26. وليدعبد الحميد عايب،الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2010.
27. بول سام ويلسون،الاقتصاد،(هشام عبد الله –المترجمون–)، دار الأهلية، عمان،2006.
28. وليدعبد الحميد عايب،الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2010.
29. محمد مصطفى، وسهيل أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مصر، مطبعة الإشعاع،1999.
30. عجمية، محمد، والليثي، علي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، 2004.

**31.** سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مدحت في الاقتصاد والتنمية ، مديرية دار الكتب للطباعة ، العراق، ص 1988.

**32.** القريشي، مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،عمان، الأردن، 2007.

**33.** شرر،2002 فيدريك،نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، (تعريب)، علي أبو عمشة، العبيكات،الطبعة الأولى،السعودية.

**34.** صبيح،ماجد،التنمية الاقتصادية، جامعة القدس المفتوحة،2008.

**35.** تودارو،ميشيل، التنمية الاقتصادية،'(ترجمة، حسني،محمود،عبد الرزاق، محمود)،دار المريخ للنشر، 2006.

**36.** جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

**37.** الحبيب، فايز، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي ، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، 1985، المملكة العربية السعودية.

**38.** عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002.

**39.** محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013.

**<u>مذكرات تخرج:</u>**

**1.** دهان محمد، الإستثمار التعليمي في رأس المال البشري، دراسة حالة الجزائر ،رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، الجزائر،**2010**.

**2.** زياد محمد أبو ليلى، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك،2003.

**3.** نزراي، رفيق، الاستثمار الأجنبي والمباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008.

**4.** - بن عيسى شافية، أثار والتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، رسالة نيل شهادة الماجستير،تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر،2011.

**5.** زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المنحط الى اقتصاد السوق، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة تلمسان، 2011.

**6.** صدرالدين، صواليلي: النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع : اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2006/2005.

**7.** مليكه، كرمي: تحرير التجارة الخارجية وإشكالية معدل التبادل الدولي في الدول النامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر.

**8.** فارس، فوضيل: الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية –حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 1997.

**9.** – أيات الله ، مولحسان: المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجيمنشورة،ة حالة الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.

**10.** سلمى، سلطاني: دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع: التخطيط والتنمية ، جامعة الجزائر، 2003/2002.

**11.** الصادق بوشنافة ، الأثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2007.

**12.** محمد الأمين زاهي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية وانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بن يوسف بن خده ، الجزائر ، 2009.

**13.** مسعود كريز, التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير, مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, الجزائر, 2001.

**14.** – زهير عماري, تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة النتائج المحلي الفلاحي, أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2014.

**15.** نبيل بوفليج, آثار التنمية الاقتصادية على الموازنات العمومية في الدول النامية, مجلة شمال إفريقيا, جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف،2005.

**16.** أنيسة عثماني, بوحصان لامية, تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي, أبحاث المؤتمر الدولي دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية, وعلوم التسيير, جامعة سطيف, 11– 12 ,03/2013.

## مراجع أجنبية:


1. Barro & Sala-i-Martin, Economic Growth, The MIT Press,Londo,2004.

2. Peter, Philip, Economic Transition and Growth, Yale University, Cowls Foundation, 2005.

3. Dominick Salvator,introduction to International economics,Op,cit,

4. Paul Krugman et Maurice Obstfeld , Economie intrnationale, 7 ème édition, pearson education – France, 2006 ,


**مجلات وجرائد:**


1. الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، الجزائر ، 1996.


**مواقع إلكترونية:**


https://www.asjp.cerist.dz

https://www.albankaldawli.org